عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس على التنمية الاقتصادية المستدامة

حسام محمود محمد الشاعر

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1427هـ / 2006 م

دور المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس على التنمية الاقتصادية المستدامة – محافظة نابلس

إعداد

حسام محمود محمد الشاعر

بكالوريوس إدارة مستشفيات/ جامعة عمان الأهلية– الأردن

المشرف الرئيسي: د. نور الدين أبو الرب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات من برنامج التنمية الريفية – جامعة القدس.

1427هـ / 2006 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية

إجازة رسالة

دور المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس على التنمية الاقتصادية المستدامة – محافظة نابلس.

اسم الطالب:- حسام محمود محمد الشاعر
الرقم الجامعي:- 20320162

المشرف:- الدكتور نور الدين أبو الرب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ : / / من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتوقيعهم :

1. رئيس لجنة المناقشة: التوقيع
2. ممتحناً داخلياً: التوقيع
3. ممتحناً خارجياً: التوقيع
4. عضو لجنة: التوقيع

القدس – فلسطين

1427 هـ / 2006 م

الإهداء

إلى التي تسكب الحب صلاة
وتزرع الدنيا وردا وسنابل

إلى زوجتي التي تحملت معي الكثير من الصعاب

إلى فلذات كبدي أبنائي , على تحملهم مشقات عملي

إلى الذين افنيا حياتهما من اجل وجودي .

إلى الذين شربا من كؤوس الصعاب لتوفير كؤوس من العسل واللبن لي.

إليك والدي الحبيب رحمك الله .

إليك والدتي الغالية أطال الله بقائك .

إلى الذين قدموا لي أغلى انسانة في حياتي
عمي أبو عمر وزوجته حفظهما الله

إلى الذي أنار لي دربي بما منحني من خبرته وعلمه ومعرفته الدكتور نور الدين أبو الرب .

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع , الذي أرجو الله أن يكون إسهاما على طريق بناء الوطن وتطوره .

توقيع

الباحث: حسام محمود الشاعر

إقرار

اقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيث ما ورد ، وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد .

التوقيع:-

حسام محمود محمد الشاعر

التاريخ:2006/05/6م

شكر وعرفان

إن الشكر لله وحده، وان النعم من فضله جل وعلا ولكن من بركة العلم إن يرد العقول إلى صاحبها، وان ينسب الفضل إلى مقدمه، لذا فأن كل الشكر والإقرار بالعرفان لكل من تكرم وقدم لي عوناً أو مساعدة أثناء مسيرتي، إعداد هذه الدراسة، ولهذا انه ليسعني إلا أن اشكر كل أولائك الكرماء الذين أمدوني بالعون وفي مقدمتهم بعد شكري لله جل وعلا، وشكر والدتي الفاضلة، وزوجتي العزيزة وأبنائي، ثم اخص بالشكر الجزيل بعدهم كل من:

- جامعة القدس بكل الطواقم فيها من أساتذة وإداريين وموظفين في مختلف المراكز الوظيفية فلهم مني وافر الشكر.
- برنامج التنمية الريفية المستدامة، ولاسيما الأساتذة الأجلاء:د. زياد قنام رئيس البرنامج، د. ثمين هيجاوي، د. عزام الصالح، د. فدوى اللبدي، وكل القائمين على هذا البرنامج ولاسيما جمعية الإغاثة الزراعية.
- كل الشكر والتقدير للأساتذة الكرام الذين تفضلوا على تحكيم الاستبيان الخاص بالدراسة وهم :

الدكتور مجيد منصور، د. نائل موسى، الأخ عصام حرز الله، الأستاذ الكبير الفاضل علاء رحال الذي تفضل علي بفضل التحكيم وتحمل عبئ ومشقة تحليل بيانات الاستبيانات على البرنامج الإحصائي.

- كل الشكر والوفاء للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا مشكورين بقبولهم لمناقشة هذه الدراسة، فلهم مني وافر الإقرار بفضلهم على ما شرفوني به من تكريم وتصويب وتعديل بآرائهم الصائبة وملاحظاتهم السديدة.
- الشكر والتقدير للدكتور نور الدين أبو الرب الذي تفضل علي بقبوله الإشراف على دراستي وقدم لي يد العون حتى إنجاز هذه الدراسة.
- إلى الأخت الفاضلة رنا إبراهيم جاد الله التي قدمت لي كل التسهيلات اللازمة من اجل أن أتمكن من الالتحاق بالدراسة الجامعية العليا التي لولا تعاونها والتسهيلات التي قدمتا لي لما تمكنت من أن أكون طالباً في الدراسات العليا في جامعة القدس.

- إلى الأخوات وفاء ونجوان وأمل ونهيل وألاء وإيمان جاد الله اللواتي قدمن لي كل الدعم المعنوي والنفسي.
- كل التقدير إلى زميلاتي وأخواتي هنا سعيفان ونور المصري اللتان تحملتا عني الكثير من أعباء العمل لأتمكن من متابعة دراستي ومحاضراتي وأبحاثي فلهنا وافر الإقرار بالفضل والعرفان.
- إلى مديري الوفي الأخ فالح سلمان، الذي تقدم بطيب خاطر ودعماً متواصلا كل العون لي، من اجل إتمام هذه الدراسة،
- إلى الأخوة الزملاء في مكتب ووزارة الاقتصاد الوطني (نابلس و رام الله)، كل الشكر والتقدير على مساعدتهم المتواصلة التي أمدوني فيها طيلة فترة إعداد وإنجاز هذه الدراسة.
- كل الشكر والتقدير للأخ والصديق النقيب أحمد أبو الرب, لما قدمه لي من مساعدة في إعداد هذه الرسالة, بالرغم من مشقته ومتاعبه في عمله لخدمة الوطن والمواطن.
- كل الشكر والتقدير للأخ المناضل جمال قاسم حبش على ما قدمه لي من مساعدة في إعداد هذه الدراسة، ومن تدقيق لغوي لها حيث لم يألو جهداً في مساعدتي حيثما طلب.
- الشكر والعرفان للأخوة زملائي في الدراسة على أجمل الأوقات التي أمضيناها معا خلال فترة الدراسة.
- فكل الشكر والتقدير والعرفان لمن ذكرت ولمن أغفلت ذكره، وان الله لا يضيع اجر المحسنين .

توقيع

الباحث: حسام محمود الشاعر

2006/05/6

تعريفات

أينما وردت المختصرات الواردة أدناه وفي أي جزء أو فصل من هذه الرسالة فإنها تعني وتدل على المفاهيم التي تقابلها في الشرح أدناه:

1. (المشاريع الصغيرة): نظراً لعدم وجود تعريف دقيق وواضح لمفهوم المشاريع الصغيرة في مناطق السلطة اعتبر الباحث المعيار التالي هو محدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كما يلي :
   المشاريع التي يعمل بها 9 عمال فأقل, مشاريع صناعية صغيرة.
   والمشاريع التي يعمل بها 10 – 50 عامل, مشاريع صناعية متوسطة.
   وهذا المعيار لضرورة الدراسة الحالية وهي ما تقيسه الاستبانه.

2. (مناطق السلطة): هي الأراضي التي سلمت لمنظمة التحرير الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاق أوسلو، وتسري عليها السيادة الأمنية والإدارية الفلسطينية.

3. (المشاريع الصغيرة والمتوسطة): هي المصانع المنتشرة في محافظة نابلس.

4. (ماس): معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.

5. (ب.ت):وتعني مجهول تاريخ الطباعة للمرجع أو المصدر.

6. (المنشأة):هي المصانع الصناعية الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في محافظة نابلس.

الملخص

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس وأثرها على التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد تم تنفيذ هذه الدراسة و إنجازها في فصلين دراسيين تمتد من (2005 ــ 2006).

حيث تناول الباحث في هذه الدراسة قضية التعرف على أكثر الصعوبات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس وعلاقتها بنوع الصناعة.

وكذلك التعرف على المعوقات والصعوبات الرئيسية التي تواجه تلك الصناعة باستيراد المواد الخام والوسيطة, والتعرف على المعوقات التسويقية و التصديرية التي تواجه هذه المشاريع, وفي امتلاكها للامتياز لتصنيع منتجات شركات إسرائيلية أو أجنبية, ومدى إمكانية تنمية وتطوير المشاريع الصناعية من وجهة نظر أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس. هذا بالإضافة إلى معرفة أثر متغيرات (الجنس, المؤهل العلمي, طبيعة عمل المشروع, العاملين في المشروع الصناعي, راس مال المشروع الصناعي, نوع ملكية المشروع, ومنطقة إقامة المشروع الصناعي) على المشكلات التي تواجه تلك المشاريع الصناعية في محافظة نابلس. إذ تمت مناقشتها و تحليلها بالاعتماد على البيانات المتوفرة في المراجع والسجلات و من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيانا ت الميدانية التي تم تعبئتها من قبل أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المحافظة.

ارتكزت هذه الدراسة على عدة مبررات وافتراضات على مشكلة الدراسة التي وجد الباحث إن موضوع دور المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس على التنمية الاقتصادية، هو موضوع جديد يتطلب إلى دراسة مستفيضة ومعمقة لما يكتنفه من الغموض، مما لفت انتباه الباحث إلى إن هذا الغموض و عدم الوضوح في طبيعة العلاقة بين المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية المستدامة في محافظة نابلس يرتكز على أمور غامضة و غير معروفة للباحث، ومن هذا المنطلق فإن الباحث افترض، إن هناك علاقة طردية بين نوع الصناعة وما يواجه المشروع الصناعي من صعوبات في الحصول على رخصة مزاولة عملها, وآلية استيراد المواد الخام والوسيطة لدى المشاريع الصناعية في محافظة نابلس, و تسويق وتصدير المنتجات لدى المشاريع الصناعية, وف ي امتلاكها للامتياز لتصنيع منتجات شركات إسرائيلية أو أجنبية, ومدى إمكانية تنمية وتطوير المشاريع الصناعية.

ولتحقيق ذلك, فقد اعتمد الباحث في دراسته على أسلوب المنهج الوصفي لملائمة هذا المنهج للأغراض هذه الدراسة، التي قامت على الاعتماد على المصادر الأولية المؤلفة من الاستبانه

الميدانية، التي وزعت على كامل المجتمع الدراسي و هي المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في محافظة نابلس، حيث تم توزيع (250) استبيان على عينة قوامها (250) مشروع صناعي صغير ومتوسط, واختارت العينة بالأسلوب العشوائي من أصل (523) مشروع صناعي يمارس نشاطه فعليا, حيث شملت العينة كافة القطاعات الصناعية الموجودة في محافظة نابلس وهي (الصناعات الغذائية, الصناعات الكيماوية, الصناعات المعدنية, الصناعات البلاستيكية, الصناعات النسيجية, المناشير والحجر والمحاجر, صناعات البلاط والطوب والإنشائية, والكسارات والباطون) وهي حسب تصنيف وزارة الاقتصاد الوطني, التي تم تزويد الباحث بها من مكتب وزارة الاقتصاد الوطني – محافظة نابلس. حيث بلغت نسبة عينة الدراسة من مجتمع الدراسة (47.8%).

و كذلك اعتمد الباحث على أداة المقابلة بحيث تمت مقابلة العديد من ذوي الشأن و العلاقة بموضوع هذه الدراسة، واعتمد الباحث على العديد من المصادر الثانوية و المؤلفة من وثائق و سجلات وزارة الاقتصاد الوطني وغرفة تجارة وصناعة نابلس وبلدية نابلس، وكذلك العديد من الدراسات و الأدبيات و الأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة.

خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها بأن المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات التي تقلل من فرص تنميتها وتطويرها أو تخفض من أدائها, والمتمثلة بالمشاكل والتحديات الخارجية والداخلية, فالمعوقات الخارجية متمثلة في سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والمياه والمعابر والإجراءات والسياسات القمعية التي باشر القيام بها منذ العام 1967 والتي بلغت أوجها مع انطلاق انتفاضة الأقصى وما ترتب عنها من توجيه الموارد البشرية والمصادر الطبيعية الفلسطينية نحو خدمة الاقتصاد الإسرائيلي أي العمل على إبعادها عن المساهمة في نمو الاقتصاد الفلسطيني مما أدى إلى فشل قيام أي أنشطة تصنيعية حقيقية والتدمير الشامل لكل مقومات التصنيع في فلسطين. أما المعوقات الداخلية تشمل صغر حجم الوحدات الإنتاجية وعدم وضوح هياكلها الإدارية, وعدم ملائمة المواقع المقامة عليها الوحدات الإنتاجية لعمليات الإنتاج وضعف وتخلف البنية التحتية الصناعية, وضعف الترابطات الهيكلية بين النشاطات الصناعية, وضعف الإمكانيات التمويلية للمؤسسات الصناعية واللجوء إلى المدخرات الذاتية لتمويل رأس المال, و تقادم الأصول الصناعية وانخفاض المستوى التكنولوجي للآلات , وانخفاض المستوى العلمي للعاملين و انخفاض مساهمة المرآة في النشاط الصناعي , وتدني مستويات الجودة وضعف المقدرة على القيام بالتحديث والتطوير والابتكار, وصغر حجم السوق وغياب اقتصاديات الحجم الكبير.وضعف الأداء الخاص بالصادرات وعدم المقدرة على الاستفادة من الفرص التي توفرها الاتفا قيات التجارية, وضعف البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية الداعمة للصناعة.

وقد ختمت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات و الاقتراحات أهمها تشجيع الاستثمار في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة, والإعفاء من الضرائب في أول سنة تأسيسية للمشروع الصناعي, والتنسيق بين الوزارات المعنية لتعريف ماهية المشروع الصناعي الصغير والمتوسط وتقديم التسهيلات اللازمة عند الترخيص للمشروع, والإعفا ء الضريبي الجمركي (الجزئي) عن معدات المشاريع الصناعية عند استيرادها , وإنشاء الحاضنات الصناعية, ومطالبة الوزارات التي تمنح الترخيص الصناعي بأن على أصحاب المشروع توثيق الخطط التي تسير عليها, ومطالبة الوزارات المعنية بالتشجيع على منتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة, وزيادة الضرائب على المنتجات المستوردة من الخارج ولها بديل محلي من منتجاتنا. ومطالبة مؤسسات الإقراض بزيادة نشاطها الاقراضي وتخفيف من نسبة الفائدة على القروض, وأخيرا إجراء دراسة أخرى بحيث تشمل الضفة والقطاع مع المقارنة فيما بينهما.

Summary

The study aims at identifying the role of small and medium industrial projects in Nablus governorate and their impact on the sustainable economic development in the governorate. The study was conducted and accomplished in two semesters covering 2005-2006.

The researcher deals in this study with identifying most of the difficulties facing small and medium industrial projects in Nablus governorate and their relation with the type of industry.

The researcher also deals with identifying the main obstacles and difficulties facing the industry in importing raw and intermediary materials, the most important marketing obstacles facing these projects and the difficulties they face in acquiring franchise to manufacture products of Israeli or foreign companies. Moreover, the researcher deals with the potential of improving and developing the industrial projects from the point of view of the owners of small and medium industrial projects in Nablus governorate. The researcher deals with the impact of variables such as sex, education, type of work of project, workers in the industrial project, the capital of the industrial project, type of ownership, and the location of the industrial project on the problems facing these industrial projects in Nablus governorate. These aspects are discussed and analyzed based on data available at references, records, and data obtained from the field questionnaires, which were filled by the owners of the small and medium industrial projects in Nablus governorate.

The study is based on a number rationales and hypotheses concerning the subject of the study. The role of the small and medium industrial projects in Nablus governorate and their impact on economic development is a new topic that requires thorough and deep review of its vague nature. The researcher noticed this vague and unclear nature of the relationship between small and medium industrial projects and the sustainable economic development in Nablus governorate. This vague and unclear nature of relationship is based on obscure and unknown issues. Hence, the researcher assumed that there is a direct relation between the type of industry and the difficulties the industrial project faces in obtaining a license to operate and the mechanism of importing raw and intermediary materials and market and export its products as well as in acquiring franchise to manufacture Israeli or foreign products and the potential of improving and developing the industrial projects.

The researcher adopted the descriptive approach in order to achieve this since such approach is suitable for the purposes of this study, which is based on primary resources including the field questionnaire that was distributed among the entire small and medium industrial projects community in Nablus governorate. The number of distributed questionnaires totaled 250; they were distributed on a sample of 250 small and medium industrial projects. The sample was randomly selected from 523 operating industrial projects. The sample covered the whole industrial sectors in Nablus including food industry, chemical industry, mineral industry, plastic industry, weaving industry, stone cutters and quarries, tile and brick and construction industry, crushing plants and concrete industry. They are in accordance with the classification of the Ministry of National Economy, which the researcher received from the office of the Ministry of

National Economy in Nablus governorate. The study sample covered 47.8 percent of the small and medium industrial projects.

The researcher also held interviews with relevant people and relied on secondary resources such as the documents and records of the Ministry of National Economy and the Nablus Chamber of Commerce, Nablus Municipality and relevant studies, literature, and previous researches.

The study arrived to many results most importantly that small and medium industrial projects face difficulties that hinder their chances of development and improvement as well as reducing their performance. The difficulties are presented in external and internal problems and challenges. External obstacles are presented in the Israeli occupation control over the land, water, and border crossings and the oppressive procedures and policies, which the occupation engaged in since 1967 and reached their peak during the Al Aqsa Intifada and the results of such procedures and policies in directing Palestinian human and natural resources towards serving the Israeli economy and distancing them from the Palestinian economic growth, which resulted in the failure of establishing any real manufacturing activities and total destruction of all components of Palestinian manufacturing. The internal obstacles include the small size of the productive units of the production operations, the weak and backward Palestinian infrastructure, and weak structural links between industrial activities, weak financing opportunities of industrial institutions and using personal savings to finance the capital. Other internal obstacles include aging industrial assets and low technological performance of machinery as well as low educational levels of workers and low woman participation in industrial activities, low quality levels, weak capacity to upgrade, develop, and innovate, small market, absence of big economies, weak exports performance, incapacity to seize opportunities made available by commercial agreements, and weak legislative and legal and institutional framework in support of the industry.

The study ends with recommendations and suggestions including most importantly promoting investment in small and medium industrial projects, tax exemption during the first year of the industrial project, coordination between relevant ministries to identify the nature of small and medium industrial projects and provide the necessary facilities upon licensing projects, (partial) customs tax exemption for the equipment of the industrial projects upon importing such equipment, building industrial nurseries, requesting the ministries that give industrial licensing the demand from the owners of projects to document the plans the projects follow, requesting relevant ministries to promote the products of the small and medium industrial projects, increase taxes levied on imported products from abroad and have local alternative, require lending institutions to increase their lending activities and reduce interests. Finally, the study recommends conducting other studies that would include the West Bank and Gaza Strip and compare them.

استهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

" وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما "

صدق الله العظيم

(سورة النساء, أية رقم 113)

لفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1. تقديم.

2.1. مشكلة الدراسة.

3.1. أهمية الدراسة.

4.1. أهداف الدراسة.

5.1. فرضيات الدارسة.

6.1. منهجية الدراسة.

7.1. محددات الدراسة.

الفصل الأول

1.1. تقديم:

تلعب المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة دورا رئيسيا وحيويا في تطوير اقتصاديات العديد من دول العالم و تنمية مواردها البشرية و المالية, فالعديد من المشاريع الضخمة القائمة في معظم بلدان العالم كانت في الأساس مشروعات صغيرة, وكذلك فان المشروعات الصغيرة تلعب دورا مميزا في التنمية الاقتصادية, وخاصة في القطاع الصناعي(أبو الرب, 2004).

وكذلك فان المشاريع الصناعية الصغيرة تتميز بمقدرتها على التشغيل, والقدرة على توفير مصادر للدخل, خاصة في ظل اشتداد الأزمات الاقتصادية, وأزمات سوق العمل – ضعف القدرة على امتصاص الأعداد المتنامية من الباحثين عن العمل– لذلك فان من الضروري إجراء دراسة تحليلية لمجال التشغيل, وكذلك للجوانب المتعلقة بديناميكية تجاوب هذه المنشآت في مجال التكيف مع أزمات سوق العمل, والدور المتوقع لها في التأثير على معدلات البطالة والفقر في المجتمع، إضافة إلى تركيبة وسمات العاملين ضمن هذا القطاع من المنشآت الاقتصادية, باجر أو بدون اجر.(عبد الرازق. 1998).

تأتي أهمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة من كونها المحرك الرئيسي لاقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء, بل يعتبرها الاقتصاديون حجر الزاوية لاقتصاديات الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية (Lerner, 2000), فهي لا تقل أهمية عن المشاريع الكبيرة, بل تلعب دورا تكامليا معها, وقد أظهرت الدراسات المختلفة أن المشاريع الصغيرة و المتوسطة, تعتبر المصدر الرئيسي المنتج لأكثر السلع و الخدمات الأساسية التي يحتاجها الناس في الدول المتقدمة و النامية.

وأما بما يتعلق بدور هذه المشاريع في توفير فرص العمل, فقد أظهرت دراسات أجريت على قطاع المشاريع الصغيرة في عدة دول منها: الولايات المتحدة, دول المجموعة الأوروبية, اليابان, أن هذه المشاريع تعتبر المصدر الأساسي للوظائف الجديدة. ففي دول الاتحاد الأوروبي تشغل المشاريع الصغيرة و المتوسطة ما نسبته (62 %) من الأيدي العاملة في دول الاتحاد, و في اليابان تعلو هذه النسبة لتصل إلى (75 %) من مجمل الأيدي العاملة, و في الولايات المتحدة

الأمريكية أظهرت الدراسات أنه ما بين الأعوام 1980 – 1991 وفرت المشاريع الصغيرة و المتوسطة التي يقل عدد عمالها عن 100 عامل, ما مجموعه 326 ألف فرصة عمل, أي بزيادة 7.5%, بينما فقدت المشاريع الكبيرة التي تشغل أكثر من 500 عامل 1.8 مليون وظيفة – أي ما يعادل المشاريع الصغيرة و المتوسطة – (Ghobadian & Gallear, 1996).

و تتميز المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة عن غيرها باعتمادها على الأيدي العاملة أكثر من المعدات و التكنلوجيا, و ذلك بسبب صغر حجمها, وانخفاض رأسمالها المستثمر الذي لا يسمح لها باقتناء التكنلوجيا العالية.

كما أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تجد صعوبة في الحصول على عناصر الإنتاج لأنها مبنية أصلا على المواد الخام, رأس المال, الخبرات المحلية (ناصر, 1999).

ورغم أهمية قطاع المشاريع الصغيرة و المتوسطة, إلا أنها تعاني من العديد من المشاكل و المعوقات, و لا تقتصر هذه المشاكل على دولة دون أخرى, و لا على نظام دون أخر، إلا أنها تختلف في حدتها باختلاف درجة التقدم في هذه الدولة أو تلك, و من هذه المشاكل, نقص التمويل و نقص الخبرات الإدارية, لا سيما و أن هذه المشاريع تدار في العادة من قبل مالكيها و لا توظف إداريين لأدارتها, كما أن من أكثر المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال الصغيرة هو عدم قدرتها على التصدير بسبب صغر حجم الإنتاج, و اقتصارها على الأسواق المحلية و تشابه منتجاتها مما يفقدها صفة التميز, و القدرة على دخول الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من هذه المعوقات فقد أثبتت المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية والمتقدمة على الثبات في وجه التغيرات الاقتصادية, و التقلبات السياسية مما زاد من أهميتها, وجعل منها هدفا للبحث والدراسة (مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2005).

أن التجربة الفلسطينية في حقل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة ما زالت في المهد بسبب الوضع السياسي الذي تنفرد به فلسطين عن بقية دول العالم، إلا أن المجتمع الفلسطيني يبقى بأمس الحاجة لوضع الرؤيا والخطط الاستراتيجية والتنموية للنهوض بالمجتمع الفلسطيني, من خلال تنمية واستغلال الموارد المحلية, لذلك فان تحليل الوضع الراهن, والفرص, والتحديات الخاصة بالمنشآت الصغيرة ضمن القطاع الصناعي والتي تمثل ما نسبته 90% من عدد المنشآت العاملة ضمن هذا القطاع في الأراضي الفلسطينية (فلسطين, الجها ز المركزي للإحصاء

الفلسطيني, 2005) يعتبر حجر الأساس للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني, فقد لعب هذا القطاع دورا في غاية الأهمية في تنمية اقتصاديات الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران عام 1967 حتى عام 2004م (أبو الرب, 2004).

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن المشاريع الصناعية بإنجازاتها وإخفاقاتها في القيام بالدور المركزي في التنمية، هو جزء لا يتجزأ من بنية مجتمعية شاملة مع إيجابياتها وسلبياتها. فلا يمكن للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة أن تكون واحة يسودها الرقي والرفاهية في وسط مجتمع إنساني ما يزال يعاني من الكثير من أوجه التخلف والفقر والأمية، وهي نقطة جوهرية في إشكالية تفعيل دور المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التنمية في فلسطين. حيث إن المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة تعمل وفق مقتضيات الحصول على نسبة كافية من الأرباح على الرأسمال المستثمر، غير أن منطق الربح يمكن، بل يجب أن يتوافق ويساهم في إرساء دعائم تنمية مستدامة في البيئة التي يعمل فيها(نصر, 2002).

2.1. مشكلة الدراسة :

أن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967- وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 و ما نتج عنه من تدمير للبنية التحتية, و سياسة نهب الأراضي تحت ذرائع و حجج وهمية و خاصة الزراعية منها، وكذلك فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وجعل الأسواق الفلسطينية ذات نمط استهلاكي و ليس إنتاجي ، حيث أصبح المستهلك الفلسطيني معتمد اعتماد مباشر على البضائع الإسرائيلية ، مما أدى إلى تعميق نمط إنتاجي فلسطيني يخدم مقتضيات نمو الاقتصاد الإسرائيلي . فغياب بيئة قانونية و سلطة تنفيذية و تشريعية، تسود مناخ العمل الاقتصادي, و ذلك لحداثة نشوء السلطة الفلسطينية, و تلكؤ الجانب الإسرائيلي في تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني مما أدى إلى زيادة و تعميق الارتباط و التبعية للأسواق الفلسطينية مع الإسرائيلية, وفي ظل هذه العوائق و غيرها يجب أن تكون هناك خطة وطنية للحد من التبعية للجانب الإسرائيلي، ومن هنا جاءت مشكلة البحث, لتعرف على أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس, وترتيب هذه المشاكل حسب أهميتها بالنسبة للمشاريع في المحافظة, وكذلك تحديد مشكلة التخطيط لدى هذه المشاريع, وبالتالي تحديد قدرة المشاريع على التنمية الاقتصادية والتي تتحدد من خلال, تحديد أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية, وكذلك زيادة وتعميق الارتباط و التبعية للأسواق الفلسطينية مع الإسرائيلية في ظل الاتفاقيات

الاقتصادية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي, بالإضافة إلى مشكلة التخطيط في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة هي المشكلة الأساسية على التنمية واستدامتها. وعليه فان مشكلة الدراسة يمكن بلورتها في الأسئلة التالية:

(أ) هل مشكلة الوصول إلى الموارد هي الأهم بالنسبة للمشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة نابلس ؟ .

(ب) هل المشاكل التسويقية عائق أساسي يواجه قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس ؟

(ج) هل مشكلة الحصول على التراخيص اللازمة من أجل مباشرة العمل والوضع السياسي هي مشكلة وعائق ؟

(د) هل مشكلة عدم الالتزام بالمواصفات والجودة هي من العقبات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة المختلفة ؟

(ه) هل ضعف أو عدم تطوير مهارات العاملين بالمشاريع يشكل عقبة أمام تطور تلك المشاريع الصناعية في محافظة نابلس ؟

3.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها الدراسة الأولى في حدود علم الباحث ومعرفته التي تهتم بتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس، وكون هذه المشاريع تعتبر الركيزة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني كونها تشكل أكثر من 91% من الأعمال, وقد أثبتت الدراسات أن هذه المشاريع تعاني من عدة مشاكل، فمحافظة نابلس تتميز عن بقية الوطن بتعدد وتنوع هذا القطاع، لذلك كان لا بد من إبراز أهم المعوقات والمشاكل , ووضع الحلول والاقتراحات التي من شأنها تطوير هذا القطاع واستدامته وبالتالي فان أهمية هذه الدراسة هي في استفادة أصحاب المشاريع أنفسهم ومؤسسات السلطة التي لها دور في رسم السياسة التنموية في فلسطين, وكذلك الباحثين والمهتمين في هذا المجال.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار المشاكل والمعيقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وذلك بالاستناد على إحصاءات و أرقام دقيقة من الواقع العملي المباشر لهذا القطاع، وبالاعتماد على دراسات سابقة وبيانات دائرة الإحصاء الفلسطينية ، وذلك لإفادة أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة من حيث خطط العمل الموضوعية لتقييم الأداء و التنبؤ بما يمكن حدوثه في المستقبل، فهذه الدراسة تهدف إلى التوصل إلى حلول للمعضلات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة, وتقديم المقترحات والحلول والتي من شأنها تعزيز قدرة هذه المشاريع على خلق التنمية الاقتصادية المستدامة في محافظة نابلس, وزيادة الحركة الاستثمارية في قطاع المشاريع الصغيرة. هذا من جانب, ومن جانب آخر فان الباحث يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف الخاصة، و أهمها:

1 -التعرف على واقع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس ودورها في التنمية الاقتصادية.
2 -التعرف على أهم المشاكل التي تواجه هذه المشاريع من أجل تطويرها وتنميتها افتصادبا وترتيبها حسب الأهمية.
3 -التعرف على قدرة هذه المشاريع على رسم الخطط المستقبلية لمواجهة هذه التحديات من أجل التنمية الاقتصادية والاستدامة.

5.1. فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية عامة وهي بأنه يوجد دور للمشاريع الصناعية والمتوسطة في محافظة نابلس على التنمية الاقتصادية. حيث تسعى هذه الدراسة إلى فحص الفرضيات الفرعية التالية:

1 -لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto = 0.05$) بين نوع الصناعة وما يواجه المشروع الصناعي صعوبات في الحصول على رخصة مزاولة عملها في محافظة نابلس.
2 -لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto = 0.05$) بين نوع الصناعة و آلية استيراد المواد الخام والوسيطة لدى المشاريع الصناعية في محافظة نابلس.

3 -لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto$ = 0. 05) بين نوع الصناعة و تسويق وتصدير المنتجات لدى المشاريع الصناعية في محافظة نابلس.

4 -لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto$ = 0. 05) لدى المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في امتلاك الامتياز من شركات إسرائيلية أو أجنبية من حيث الصناعة في محافظة نابلس.

5 -لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto$ = 0. 05) لدى المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس لإمكانية تطوير مشاريعهم الصناعية.

6.1. منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج الأسلوب الوصفي, لمناسبة هذا الأسلوب العلمي, وملاءمته لأغراض هذه الدراسة, التي تجرى على المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس كحالة دراسية, وذلك من خلال وصف الواقع الراهن, وما يحتوي من عقبات وظروف مختلفة تحيط بهذه المنشآت الصناعية.

إن هذا الأسلوب البحثي يوفر للباحث مجال واسع يمكنه من جمع البيانات, وإجراء الدراسات والمسوحات الميدانية التي توفر كما من البيانات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة, إضافة إلى أن مجال عمل الباحث ومعرفته, واضطلاعه على واقع هذه المنشآت الصناعية, بحكم عمله في هذا المجال, فانه يرى أن الأسلوب الوصفي يتناسب مع هذه الدراسة, كما أن إتباعه لهذا الأسلوب يؤدي إلى تعزيز دقة, ومصداقية هذه الدراسة, ولذلك فان الباحث استخدم في هذا المنهج الأدوات البحثية التالية:

1.6.1. المصادر الأولية:

أ- الاستبانه: تم تطوير استبانه ميدانية بحثية, ثم قام الباحث في توزيعها على (47.8%) من مجتمع الدراسي, حيث تم توزيع (250) استبيان على عينة قوامها (250) مشروع صناعي صغير ومتوسط, واختارت العينة بالأسلوب العشوائي من أصل (523) مشروع صناعي يمارس نشاطه فعليا, وقد شملت العينة كافة القطاعات الصناعية الموجودة في محافظة نابلس,

والتي تم تزويد الباحث بها من مكتب وزارة الاقتصاد الوطني – محافظة نابلس, وقد تم تفريغ البيانات المتوفرة من هذه الاستبانة, وتحليلها, ومعالجتها بواسطة برنامج الحاسوب الإحصائي (spss).

ب– المقابلات: تم إجراء مجموعة من المقابلات مع العديد من المسئولين, وذوي العلاقة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس, وذلك بهدف الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة.

2.6.1. المصادر الثانوية:

تم الإطلاع على معظم الأدبيات التي كتبت عن هذا الموضوع في فلسطين, بالإضافة إلى الإطلاع على العديد مما كتب عن مثل هذه المنشآت في العالم العربي وبعض الدول العالمية الأخرى بالإضافة إلى الإطلاع على الكثير من الوثائق والإحصائيات والسجلات والتقارير والمتوفرة لدى وزارة الاقتصاد الوطني في رام الله المركز, ومكتب محافظة نابلس, والعديد من سجلات البلدية والغرفة التجارية الموجودة في هذه المحافظة, وكذلك المسوحات الإحصائية المتوفرة لدى مكتب دائرة الإحصاء المركزية في محافظة نابلس.

7.1. محددات الدراسة:

ارتبط هذه الدراسة بالعوامل التالية:

1. العامل الزمني: تم إجراء وتنفيذ هذه الدراسة في فصلين دراسيين وقعت في الفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2005 – 2006).

2. العامل المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في محافظة نابلس.

3. العامل الفكري والعلمي: ندرة الدراسات والأدبيات المتعلقة دور المشاريع الصناعية في التنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين بشكل عام, ومحافظة نابلس بشكل خاص.

4. العامل الأمني: إن الاغلاقات وفرض القيود الأمنية والعسكرية قد حالة دون تمكن الباحث من الوصول إلى مراكز الأبحاث والمكتبات المختلفة المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1.2. مفهوم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

2.2. تعريف المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة.

3.2. سمات قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

4.2. تجارب دولية في قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

5.2. الدراسات السابقة.

6.2. دراسة نقدية للأدبيات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1.2. مفهوم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة :

تختلف التصنيفات والتعريفات لمفهوم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى، وذلك نظرا لاختلاف المعايير التي يتم من خلالها تحديد مفهوم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة, فقد أظهرت إحدى الدراسات أن هناك أكثر من 50 تعريفا مختلفا لمفهوم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة (International Trade Center, 1989).

لذلك فان هذه الدراسة ستتناول تصنيفين لتعريف هذا المفهوم:

1 -التعريف بالاستناد إلى معايير كمية.
2 -التعريف بالاستناد إلى معايير نوعية.

1.1.2. مفهوم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى معايير كمية:

يعتمد تعريف مفهوم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة, بالاستناد إلى المعايير الكمية على العوامل التالية:

1- قيمة الموجودات الثابتة وعدد العاملين: إن عدد العاملين, وحجم المبيعات, ورأس المال المستثمر في معظم الدول النامية, فان المعيار الأساسي هو عدد العاملين بالمشروع (عبد الهادي, عزت, منتهى, النحاس, زكريا, 1998). ويختلف تصنيف المشاريع حسب المعايير الكمية من دولة لأخرى, فهناك العديد من التعريفات التي تناولت عدد العمال منها:

أ. التعريف المعتمد لدى للاتحاد الأوروبي, والذي يأخذ عدد العاملين معيارا للحكم على المشروع باعتباه مشروعا صناعيا صغيرا أو متوسطا, وبذلك فان:

1. المشاريع الصغيرة جدا، عدد العملين فيها 0 – 9
2. المشاريع الصغيرة، عدد العاملين فيها 10 – 99
3. المشاريع المتوسطة، عدد العاملين فيها 100 – 499 (Feldman & Bolino, 2000).

ب. يعرف كل من (Little), و (Mazumdar), و (Page) المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل فيها أقل من 50 عاملا، وأما المشاريع التي يعمل فيها أقل من 10 عمال يصفونها على أنها مشاريع صغيرة جدا, ولكن ويعرفون تلك التي يعمل فيها 6 عمال فأقل بدكاكين الأكواخ (Lim, 1985).

ت. تعرف المنشآت الصغيرة في سلطنة عمان بأنها المنشآت التي يعمل فيها عدد من العمال لا يزيد عن 9 عمال، وأما المنشآت المتوسطة فهي التي يعمل فيها عدد من العمال يتراوح بين 10– 99 عامل (الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة " 1 ", 2005).

ث. تعرف المنشاة الصغيرة في الكويت, بأنها تلك التي يعمل فيها أقل من 10 عمال، بينما تعرف المنشاة المتوسطة الحجم بأنها تلك التي يعمل فيها من 10 – 50 عامل(الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة " 2 ", 2005).

2– معايير كمية أكثر تعقيدا: وترتبط هذه المعايير بالاستخدام الأمثل لرأس المال القليل بسهولة نقل الابتكارات, و الاختراعات بسرعة إلى هذا القطاع والوصول في نفس الوقت إلى السوق, وعلى هذا الأساس, واعتمادا على معيار رأس المال, فقد حددت لجنة المال والاستثمار في الكويت المنبثقة عن لجنة تنشيط الحركة الاقتصادية للمنشاة الصغيرة بأنها تلك التي لا يتجاوز رأسمالها 200 ألف دينار كويتي – 675 ألف دولار أمريكي – (الرومي, 2001).

2,1,2. مفهوم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى معايير نوعية:

يمكن تعريف مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها حسب المعايير النوعية التالية:

1 – الإنتاج غير الممركز, والاستناد إلى الأسواق المحلية: عادة ما تكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة قريبة من مصادر المواد الخام، وكذلك من الأسواق وبالتالي فان تكلفة المواصلات تكون أقل بكثير من منافسيهم الآخرين أصحاب المشاريع الكبيرة. لذا فان عدم مركزية قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة من شأنه تعزيز نسب الاستخدام وخاصة في المناطق الريفية (عبد الهادي, عزت, منتهى, النحاس, زكريا, 1998).

2– المشاريع الصغيرة تلبي احتياجات مختلفة ومتباينة للمستهلكين سواء على صعيد المنتوجات أو خدمات, أنها ميزة أخرى للمشاريع الصناعية تتجلى في قدرتها على تلبية احتياجات الأفراد المختلفة من خلال تقديم منتوجات أو خدمات مصممة خصيصا لاحتياجات الأفراد المختلفة (اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطيني،2001).

3– الدور المركزي للمبادر التجاري. أن العنصر البشري قد يعتبر أهم ميزة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أن هذه الأهمية ناجمة عن الدور المركزي الذي يلعبه المبادر التجاري، إن المبادر التجاري في هذه الحالة منخرطة بشكل كامل في العملية الإنتاجية(عطية، 2002).

4– الأساس العائلي للإنتاج. لا يتوقع من المبادر التجاري أن يكون ملما بكافة عناصر العملية التجارية, أن مشاركة أفراد الأسرة في النشاطات التجارية المختلفة هو أمر دارج في المشاريع الصغيرة والمتوسطة, لقد دلت الإحصاءات أن 90 % من المشاريع الصناعية في العالم هي صغيرة وحوالي 80 % من هذه المشاريع هي عائلية بالأساس (منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، 1999).

2.2. تعريف المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة:

أظهرت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة أن هناك أكثر من 50 تعريفا مختلفا في 75 بلدا, ولا يوجد في الواقع حد مقبول لحجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فكثيرا ما يستند ذلك إلى المستويات الأعلى للأصول الثابتة, أو صافي القيمة, أو القيمة المضافة، أو العدد الإجمالي للأشخاص المستخدمين, أو الحد الأعلى لحج المبيعات، وقد يتم التحديد بناء على المستويات القصوى للطاقة الإنتاجية وهكذا(مركز بيسان للبحوث والإنماء،2005).

وقد تستخدم تعاريف أخرى تتعلق بالخصائص الوظيفية مثل (نوع الإدارة، الملكية، التخصص في إنتاج السلع، أساليب الإنتاج، أو اتجاهات السوق).

وفي الدول العربية تقسم الصناعات الصغيرة و المتوسطة إلى التقسيمات الآتية على أساس حجم النشاط (وذلك بناء على ما ورد في اجتماع الخبراء العرب المتخصصين الذي أنعقد في دمشق في نيسان 1993 تحت إشراف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي).

- الصناعات الصغيرة جدا (micro) وهي التي تستخدم أقل من 5 عمال و تستثمر أقل من خمسة ألاف دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية و العقارات الثابتة).
- الصناعات الصغيرة (small) وهي التي تستخدم 6-15عاملا و تستثمر أقل من 15 ألف دولار (بالإضافة إلى الأبنية و العقارات الثابتة).
- الصناعات المتوسطة (medium) وهي التي تستخدم 15-25 عاملا و تستثمر 25000-15000 دولار (عدا الأبنية و العقارات) (اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطيني، 2001).

وفي مناطق السلطة الفلسطينية لا يوجد تحديد واضح للمشاريع الصغيرة و المتوسطة فيما عدا قانون ضريبة القيمة المضافة و الذي وضعته السلطات الإسرائيلية وما يزال العمل فيه سار المفعول حتى الآن. حيث يميز القانون بين ثلاثة أنواع و أحجام من المشاريع الإنتاجية تعتمد على الدورة المالية السنوية للمشاريع و حجم العمالة و هي كالتالي:

– المشاريع الإنتاجية الكبيرة: وهي المشاريع التي تبلغ دورتها المالية السنوية أكثر من 385715 دولار وتقوم بتشغيل أكثر من 50 عامل.

– المشاريع الإنتاجية المتوسطة: و هي المشاريع التي دورتها المالية السنوية (385715 – 215000) دولار و تقوم بتشغيل عمال من 8 – 17 شخص.

– المشاريع الإنتاجية الصغيرة: و هي المشاريع التي تصل دورتها المالية لغاية 215000 دولار و تقوم بتشغيل 6 أشخاص(مركز الدراسات العمالية، 1993).

وفي وزارة الاقتصاد الوطني لا يوجد أي تعريف محدد تتعامل به لتحديد المنشات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الصناعي، وبعد إنجاز الملف و المسح الميداني لكافة المنشات الصناعية، يمكن تحديد المفاهيم المتعلقة بالصناعات الصغيرة و المتوسطة (فلسطين, وزارة الاقتصاد الوطني، 2003).

ونظرا لعدم وضوح تعريف المشاريع الصغيرة في فلسطين، سوف يعتبر المعيار التالي كمعيار محدد للمشاريع الصغيرة و المتوسطة، و هي:

1– المشاريع التي يعمل بها 9 عمال فاقل تعتبر من المشاريع الصغيرة.
2– المشاريع التي يعمل بها 10 عمال إلى 50 عامل تعتبر من المشاريع المتوسطة وهذه المعايير لضرورات البحث الحالي.

يتضح من خلال ما ورد من التعريفات بأن هذا المصطلح، القطاع الصغير والمتوسط، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. هي تعريفات ذات دلالات كمية ونوعية في آن واحد، والتي من خلالها نستطيع اشتقاق وتكوين تصور محدد عن المقصود بهذا القطاع. ومع ذلك يمكن القول أن لهذا القطاع دلالات أوسع, مما يمكن للتعريفات أن تحددها حيث جاء فيه أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر أول حلقة في سلسلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي الطويل، وأنها تعمل على دفع عملية التغيير الاجتماعي التدريجي والسلمي(عبد الهادي, عزت, منتهى, النحاس, زكريا, 1998).

3.2. سمات قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة:

من خلال قراءة الدراسات ومراجعة الأدبيات المختصة بالعلوم الإدارية والمالية التي ناقشت موضوع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة من حيث سماتها, يمكن تلخيص أهم ما توصل له علم الادارة حول هذا الموضوع على النحو:

1. مصدر رخيص لخلق فرص عمل جديدة:

أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت محلياً ودولياً أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على خلق فرص عمل أكثر بالمقارنة مع المشاريع الضخمة، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم رأس المال المستثمر.

وبعبارة أخرى فإن تكلفة خلق فرصة العمل في المشروع الصغير والمتوسط هي أقل من مثيلتها في المشروع الكبير، ففي تقرير صادر عن وكالة الأمم المتحدة بغزة يظهر أن تكلفة خلق فرصة العمل في القطاع الصناعي هي 7000 دولار, في حين أن هذه التكلفة تقل لتصل إلى 1700 دولار في قطاع البناء، ويمكن التدليل على ذلك بالمقارنة بين تكلفة تأسيس ورشة لتصنيع القوالب المعدنية والتي قد تصل إلى مائة ألف دولار وتخلق سبعة فرص عمل، في حين أن إنشاء مصنع العصير بغزة قد كلف سبعة ملايين دولار وخلق 50 فرصة عمل موسمية (عطية، 2002).

2. حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة:

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الشعب الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة, تمكنهم من البدء بتحقيق أحلامهم في امتلاك مشروع خاص في كثير من الأحيان, فإن المشروعات الكبيرة أو العابرة للقارات قد بدأت صغيرة ثم نمت بشكل متواصل ومنتظم، الأمثلة على ذلك لا تنتهي, فعلى سبيل المثال" أن شركة كوكا كولا التي أسسها أحد الصيادلة سنة 1886 ببضعة آلاف من الدولارات ووصلت إلى أن أصبح حجم أعمالها أكثر من 40 مليون دولار"(غنام، 2004)، وهناك عشرات الأمثلة لمشروعات ناجحة بدأت كمشروع عائلي ونمت لتصبح شركات كبيرة بالقياس إلى الاقتصاد الفلسطيني، على سبيل المثال لا الحصر فإن هناك عشرات إن لم يكن مئات الرياديين الناجحين

الذين يملكون مشروعات بارزة كانوا قد بدءوا حياتهم قبل عشرين عاماً كعمال في إسرائيل واصبحوا يملكون مصانع كمصنع الراجح للمنظفات الكيماوية (فلسطين, وزار ة الاقتصاد الوطني، 2005).

3. عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعطي الفرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لأن تصبح قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشروعات كبيرة, وذلك يعني بقاءها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع – الصورة أعلاه توضح ذلك–. ولتسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية فان ذلك من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة الذي يؤدي إلى دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة، مما يؤدي إلى إزالة التوتر الذي يغفل عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع (السهلاوي، 1422ه).

يتم حالياً في دولة جنوب أفريقيا بعد إلغاء سياسة الفصل العنصري تأسيس برامج تهدف إلى تشجيع السود إلى دخول مجال العمل الحر بهدف دمجهم في المجتمع وجعلهم قوة إنتاجية فاعلة، مما سيشعرهم ذلك بأنهم ليسوا عالة على باقي المجتمع(هل، 1989). وكذلك الحال في فلسطين فبعد قدوم مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من بلداتهم الأصلية في فلسطين إلى مناطق قطاع غزة والضفة الغربية قام المئات من هؤلاء بدخول عالم الأعمال الحرة، مما أدى

إلى اندماجهم في المجتمع, وعزز شعورهم بأهمية الدور الذي يمكنهم القيام به في عملية البناء الاقتصادي، وكذلك الحال ما حدث مع حدث للفلسطينيين الذين أقاموا في البلاد العربية والأجنبية، فقد أثبتوا ذاتهم وأعادوا صياغة علاقة المجتمع بهم عن طريق امتلاك مشروعات خاصة (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة, 1997).

4. تغذية المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان رافداً للمشروعات الكبيرة من خلال تزويدها بمنتجات أو خدمات مساندة تدخل في صناعاتها والتي لا يعتبر انتاجها أمرا مجديا للمشروعات الكبيرة(غنام، 1997).

على سبيل المثال" فإن مصانع السيارات أو الطائرات في اليابان أو أمريكا تعتمد على سلسة من المشروعات الصغيرة والمتواجدة حولها في إمدادها بكثير من قطع الغيار اللازمة" (السهلاوي، 2004)، أهمية هذا الجانب في أنه لا يمكن قيام مشروعات كبيرة ناجحة دون خلق و دعم سلسة كبيرة من المشروعات الصغيرة وان العلاقة بين قطاعي المشروعات الكبيرة والصغيرة يجب أن تكون علاقة تكامل وليس علاقة تبادل.

5. القدرة على التكيف:

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها أكثر قدرة من المشروعات الكبيرة على التكيف مع الظروف والمستجدات التي يمكن لاقتصاد ما أن يتعرض لها, هذه القدرة الكبيرة على التكيف تنعكس على أرض الواقع في سهولة نقل مكان المصنع، تخفيض خطوط الإنتاج، تحويل العملية الإنتاجية، تغيير السياسة التسويقية(السهلاوي، 2004)، كانت الفترة الاحتلالية دليل قاطع على قدرة المشروعات الصغيرة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على مواجهة السياسات الإسرائيلية والتي كانت تهدف إلى تدمير ومنع أي تنمية صناعية حقيقية، حيث كان لهذه المشروعات الموجودة قدرة كبيرة على اتقاء سياسات الاحتلال عبر سرعة تحركها من نمط إنتاجي لآخر, أو من مكان إلى آخر دون تكاليف تذكر(مكحول, 1998).

قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التكيف والتأقلم تبرز عندما تقوم دولة من الدول بتغيير استراتيجيتها الاقتصادية أو السياسية لتلائم معطيات المرحلة، كما حدث في مصر بعد

انتهاء حالة الحرب مع إسرائيل، وتم توجيه الكثير من الصناعات العسكرية باتجاه الجوانب المدنية، وكما يحدث حالياً في روسيا بعد انهيار النظام الشيوعي(هيكل, 2003).

المشروعات الصغيرة والمتوسطة لديها القدرة على تغيير خطوط إنتاجها بسهولة بما يلائم توجهات السوق المحلية أو الدولية، هذه القدرة على التكيف لا تتوافر للمشروعات الكبيرة حيث يكلفها ذلك الكثير من الجهد والمال(عطية، 2002), كما حدث لشركات إنتاج المشروبات الغازية عندما تم الاستغناء عن العبوات الزجاجية إلى البلاستيكية، إن قدرة مشروع كبير كمشروع مصنع العصير والذي أقيم في قطاع غزة على التكيف والتأقلم والتغير هي بالتأكيد أقل بكثير من قدرة ورشة لتصنيع قطع غيار سيارات(فلسطين, وزار ة الاقتصاد الوطني، 2005), إن واقع الحال في الشرق الأوسط بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص والذي يتصف بدرجة عالية من عدم الاستقرار، وعدم القدرة على التخطيط المستقبلي لفترات طويلة تضيف ميزة جديدة لنهج دعم المشروعات الصغيرة وتبنيها.

6. استغلال المدخرات البسيطة:

نظراً لصغر رأس المال المطلوب للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن الرياديين اللذين يملكون مدخرات بسيطة يستطيعون تشغيل مدخراتهم البسيطة والمتواضعة من خلال تأسيس مشروعات صغيرة خاصة، هذه الميزة تعمل على جلب مدخرات الناس البسيطة إلى العملية الإنتاجية بدلاً من أن تظل جامدة وبدون استغلال (مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2005).

في ظل عدم تبني فلسفة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يكون أمام مالكي المدخرات البسيطة، إما الاحتفاظ بهذه المدخرات في بيوتهم مما يعمل على تآكلها بفعل التضخم وانخفاض القوة الشرائية، أو إيداعها في البنوك مقابل نسب فائدة متواضعة(السهلاوي، 2004).

7. أحد آليات دمج المرآة في النشاط الاقتصادي:

نظراً لصغر حجم المدخرات التي تمتلكها المرآة بشكل عام في المجتمع الفلسطيني و نظراً لمحدودية البدائل المتاحة أمامها، فإن إقامة مشروعات صغيرة ذات استثمار بسيط وتتطلب مهارات إدارية متواضعة، يعتبر آلية هامة جداً تمكن المرآة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة بدلاً

من أن تبقى متفرجة على ما يحدث حولها(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2004), من الطبيعي جداً أن لا تستطيع المرآة في مجتمعنا العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص القيام بتأسيس مشروع ضخم.

4.2. التجارب الدولية في قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة:

سيتم عرض بعض التجارب الدولية والإقليمية في مجال تنمية قطاع المشاريع الصغيرة.

(1) التجربة الهندية:

استهدفت خطة التنمية الهندية للمشاريع الصناعية الصغيرة الى زيادة فرص العمل من 12.6 مليون بين عامي 1991–1993 الى 15 مليونا خلال عام 1997م, كما أن الزيادة طرأت على عدد المشاريع الصغيرة فقد تجاوز 2.5 مليون وحدة عام 94–1995م مقابل 3.3 مليون في 93–1994م, اي بزيادة قدرها 7.8%.ويساهم قطاع الصناعات الصغيرة بحوالي 40% من اجمالي الناتج في قطاع التصنيع, و 34% من اجمالي الصادرات.

ومن جانبها قامت الحكومة بالعديد من المبادرات والاجراءات بهدف دعم هذا القطاع وتقوية قدراته التنافسية, ويأتي في مقدمة هذه الاجراءات توفير المزيد من مرافق البنية الاساسية وقروض الاءتمان, وخفض الرسوم, والمساعدة في تطوير القدرات التقنية, وتحسن الجودة بالاضافة الى تقديم المزيد من حوافز التصجير (الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة "3", 2005).

(2) تجربة سلطنة عمان:

تصل نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي العماني 96.3% من مجموع المنشات الصناعية طبقا لنتائج التعداد الصناعي الذي اجري خلال عام 1994م.
كما تتمثل اهمية المنشات الصغيرة والمتوسطة في انها تحقق قيمة مضافة قدرها 70.1 مليون ريال عماني بنسبة 30.3% من اجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

من هذا المنطلق رأت الحكومة العمانية ان لهذه المؤسسات دورا هاما يجب ان تؤديه لتحقيق استراتيجية التنمية التي تتضمنها الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام 2020م, والتي تعتمد على:

- تنويع قاعدة الاقتصاد.
- تنمية الموارد البشرية.
- تطوير القطاع الخاص.

وتعتمد الحكومة العمانية الى الاهتمام بزيادة معدلات الادخار وتشجيع صغار المستثمرين وتوسيع قاعدة الاسهم من خلال سوق مسقط للأوراق المالية , التي تسهم في زيادة التوجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة "1" 2005).

(3) التجربة الكويتية:

بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99% من اجمالي عدد المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني الكويتي طبقا لبيانات اخر حصر للمنشات صدر عن الادارة المركزية للاحصاء في ديسمبر 1986. وبالنظر الى توزيع منشات الاعمال الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة داخل الكويت, لوحظ ان 11.7% من منشات الاعمال الصغيرة والمتوسطة تعمل في قطاع الصناعة, و 4% من منشات الاعمال الصغيرة و المتوسطة تعمل في قطاع الزراعة, و 51% من منشات الاعمال الصغيرة والمتوسطة تعمل في قطاع التجارة, و0.3% من منشات الاعمال الصغيرة والمتوسطة تعمل في قطاع التعدين, و 17% من منشات الاعمال الصغيرة والمتوسطة تعمل في انشطة اخرى تشمل خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية (الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة "2", بدون تاريخ).

(4) التجربة اليابانية:

تمثل الشركات الصغيرة في اليابان حوالي 50-65% من اجمالي الناتج الصناعي والشركات الكبيرة تمثل الباقي, ونسبة عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان 99% من اجمالي عدد المنشات بواقع 6.47 مليون شركة, والصناعات الكبيرة تمثل 15 فقط بواقع 61448 شركة, وجاء الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد الحرب العالمية الثانية (فلسطين, وزارة الحكم المحلي الفلسطينية, 2004).

5.2. الدراسات السابقة:

حاول الباحث جمع دراسات ذات العلاقة بموضوع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة, وفيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة حسب تسلسها الزمني، لكن لا توجد دراسة متخصصة حول دور المشاريع الصناعية على التنمية الاقتصادية, ومن هذه الدراسات:

1.5.2. دراسات أجنبية

1- دراسة (ماتس وآخرون , 1983) :

حيث أوصت دراسته إلى أن التسويق يساعد على تلبية احتياج الزبائن، والشراء يساعد على شراء البضائع والمواد الخام والآلات, بالإضافة إلى أن ضبط المخزون يساعد على حفظ ومراقبة المخزون, وأيضا أن حساب التكاليف يساعد على حساب تكلفة المنتجات والخدمات, والتحليل المالي يساعد على استخدام السجلات لتطوير العمل, وأن التخطيط للمشروع يساعد على وضع خطط للتدفق النقدي للمبيعات والتكاليف.

وعليه فان هذه الدراسة تأتي كمحاولة متواضعة في بناء خطة تنموية, تهدف إلى إبراز أهمية ودور المشاريع الصغيرة في مستقبل التنمية والتخطيط الاقتصادي.

2- دراسة pissarides (1999)

وقد أجريت هذه الدراسة من قبل البنك الأوروبي للإعمال والتنمية في لندن European Bank For Reconstruction and development بهدف التعرف على أهمية التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة المتوسطة في دول وسط شرق أوروبا.

وقد استعرضت الدراسة أهم مشاكل التمويل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، ثم تطرقت إلى معوقات نمو المشاريع الصغيرة التي أهمها حسب ما توصلت إليه

الدراسة: نقص التمويل الكافي، ونقص الخبرة الاداريه، وازدياد تكلفة العمليات بسبب انخفاض حجم الإنتاج.

ومما توصلت إليه الدراسة أيضا ازدياد الاهتمام بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول أوروبا الشرقية خصوصا بولندا, والتشيك حيث ازداد دورها في الناتج القومي بنسبة 250% ما بين العامين 1994 – 1997, ويعود ذلك لزيادة الاهتمام من قبل القطاع المالي لهذه الدول في دعم هذه المشاريع, حيث كان الدور الأكبر للبنك الأوروبي للأعمار والتنمية EBRD, وق د أوصت الدراسة بايلاء القطاع المصرفي المزيد من الاهتمام وتشجيع دوره الايجابي في دعم قطاع الإعمال الصغيرة والمتوسطة.

3- دراسة (soeren 2005)

تناولت هذه الدراسة موضوع مفهوم الدراسات الصغيرة, ومدى الدور الذي تلعبه هذه المنشأة في العديد من دول العالم بالمقارنة مع دولة الولايات المتحدة الأمريكية, وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- لا يوجد تعريف ثابت ودقيق ومحدد لمفهوم الصناعات الصغيرة إذ يعتمد تحديد هذا المفهوم في كل دولة حسب الواقع الاقتصادي والاجتماعي الموجود.
2-إن المشاريع الصناعية الصغيرة تلعب دورا مهما في تعزيز ونمو الاقتصاد الصناعي في دول العالم.

2.5.2. دراسات عربية

1- دراسة الشيخ، فؤاد (1997):مشاكل المشاريع الصغيرة في الأردن، حالة المشاريع الصغيرة، دراسات عدد (24). الأردن.

تعتبر دراسة الشيخ المقدمه لجامعة الإمارات العربية من أهم الدراسات العربية التي اهتمت بفحص المشاكل التي تعاني منها الأعمال الصغيرة في دول مشابهة في ظروفها لتلك التي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الأردن، وقد اقتصرت الدراسة كما وصفها الباحث في مقدمته على المشاريع الصغيرة في الأردن.

ويعزو الباحث اهتمامه بدراسة الأعمال الصغيرة في الأردن لغياب الدراسات العربية المهتمة بهذا القطاع، ذاكرا أن جل الدراسات المتوفرة حاليا هي دراسات أجريت في أمريكا, وأوروبا الغربية (أي الدول الأكثر تقدماً في العالم) وقليل منها أجريت في الدول النامية واسيا .

وقد استنتج الشيخ في دراسته إن قطاع الأعمال الصغيرة في الأردن كغيره من القطاعات الصناعية المماثلة في الدول النامية, يعاني من مشاكل كثيرة وقد حصرها الباحث في 29 مشكلة أو حاجة على رأسها مشكلة ارتفاع الضرائب الحكومية، وارتفاع الفوائد البنكية على القروض، ونقص التمويل اللازم في معظم الأحيان ، بينما كان اقلها سوء الإدارة أو انعدام الخبرات الاداريه .

2- دراسة عطية، م (2002) :إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان

تناولت هذه الدراسة المشروعات الصغيرة من جميع جوانبها, فقد عرفت المشاريع الصغيرة, و دورها في الاقتصاد الأردني حيث تستوعب ما نسبته 35% من القوى العاملة في الأردن, و تساهم بما نسبته 30% من مجمل الإنتاج الصناعي, و 20% من مجمل الصادرات الصناعية.

كما تناولت فلسفة إنشاء مشروع جديد و المقارنة مع شراء مشروع قائم، و ركزت الدراسة على مصادر تمويل المشاريع الصغيرة, و بينت أن أهم مصدر للتمويل هو المدخرات الشخصية, و الإقراض من الأصدقاء, يليه الإقراض من البنوك و المؤسسات المالية, كذلك بينت الدراسة أن موقع المشروع هو أساس نجاحه حيث أن قرب المشاريع من الأسواق, و القرب من المواد الأولية و توفير الأيدي العاملة, و طرق المواصلات, و توفر الخدمات العامة لها الأثر الكبير في نجاح المشروع, وركزت على الرقابة في المشاريع الصغيرة حيث اعتمد على نظام رقابي مستمر للمخزون، وتناولت التسويق كعملية لها دور كبير في استمرار المشروع و نجاحه.

كما تناولت الباحثة أشكال الخطر التي يمكن أن تلحق بالمشروع من حيث الحريق, و الأحوال الجوية الخطرة و السرقة و الإفلاس و ضرورة أن يؤمن على المشروع الصناعي الصغير, و في النهاية أبرزت دور الحسابات المنتظمة و أهميتها في نجاح المشروع و قد قامت الباحثة بدراسة المشروع بشكل مبسط من اجل نجاح و استمرار المشروع حيث خلصت الباحثة إلى النتائج التالية:

ا- إن أكثر أنواع الملكية للمشاريع الصغيرة هي ملكية فردية.
ب- إن أفضل أنواع التمويل هو التمويل الذاتي حيث يشعر صاحب المشروع بنوع من الاطمئنان و الاستقرار في المشروع.
ج- إن موقع المشروع له الأثر الكبير في نجاح و فشل المشروع.

3- دراسة السندي،م(2004) :أفاق تطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين.

تناولت هذه الدراسة واقع المؤسسات الصناعية الصغيرة في مملكة البحرين, حيث تطرقت إلى تعريف المؤسسات الصناعية الصغيرة, و أهميتها في تنمية الاقتصاد القومي, و بينت أن 76% من إجمالي المؤسسات الصناعية في البحرين هي مؤسسات صغيرة, و خلصت الدراسة إلى أن أهم المعيقات والصعوبات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في البحرين هي :

1 صعوبات مالية.
2 صعوبات تسويقية و إدارية.
3 صعوبات فنية.

4- دراسة صقر، ف (2004) :واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية.

تناول الباحث دراسة المنشآت الصغيرة في جمهورية مصر العربية وعرض وميز بينها وبين المنشآت الكبيرة حيث اعتمد الباحث عدة معايير للتميز أهمها:
1. معيار العمالة.
2. معيار رأس المال.
3. معيار حجم الإنتاج.
4. معيار قيمة المبيعات.
5. معيار القيمة المضافة.
6. معيار كثافة العمل.

وفي نهاية الدراسة خلص الباحث إلى أن هناك العديد من المعوقات والمشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة في مصر، أهمها:

1. مشاكل إجرائية مع الأجهزة الحكومية.
2. مشكلة التأمينات الاجتماعية.
3. مشاكل التموين.
4. مشكلة التسويق.
5. مشاكل العمالة الفنية المدربة.
6. مشاكل الإسراف والخدمات.

وتطرق الباحث في نهاية دراسته إلى العديد من تجاب الدول في تصريف وإدارة المنشآت الصغيرة منها التجربة الكندية والتجربة اليابانية.

5- دراسة الصالحي، صالح (2004):أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

تناولت هذه الدراسة المشروعات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة وتعريفها وخصائصها وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، ومراحل هذه المؤسسات في الاقتصاد، والمنظومة المؤسسية لتنمية المشروعات الصغيرة واهم المشاكل والمعوقات في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل تأهيلها وتطويرها في الاقتصاد الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الجزائر هي:

1. المشاكل الإدارية.
2. المشاكل التمويلية.
3. المشاكل المرتبطة بالمكان.
4. المشاكل المتعلقة بالإنتاج التجاري.

3.5.2. دراسات فلسطينية:

ومن الدراسات التي تناولت مشاريع الأعمال الصغيرة في فلسطين نذكر منها ما يلي:

1 -دراسة ناصر، ي (1999): مشاريع العمالة الصغيرة الفلسطينية في الضفة الغربية، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. فلسطين.

تناولت الدراسة السمات التي تتسم بها الأعمال الصغيرة في فلسطين من حيث الملكية، والتشغيل، وحجم التمويل، وتوزيعها بين القطاعات و تناولت أيضا مشاكلها و تحدياتها و معوقاتها من مختلف الجوانب المالية و التسويقية و مدخلان الإنتاج و مخرجاته.

وجاءت هذه الدراسة أكثر شمولاً من غيرها من الدراسات لعدم اقتصارها على قطاع معين من الأعمال الصغيرة, بحيث شملت قطاع الصناعة و الخدمات و التجارة و الزراعة و السياحة.
وقد خلصت هذه الدراسة إلى مايلي:

1 -إن المشكلة لا تكمن في طبيعة المشاريع الصغيرة في فلسطين, بل في البيئة و السياق الذي تعمل فيه هذه المنشآت.
2 -إن الحصار, و القيود على التصدير, و الاستيراد, و صغر حجم السوق المحلي, و قلة التمويل الكافي أو تخوف الممولين من الظروف السياسية الراهنة و إحجامهم عن منح التمويل الكافي لهذه المشاريع, كل ذلك كان السبب في تراجع أداء هذا القطاع و صموده في نفس الوقت.
3 -هناك نمو مضطرب في المشاريع الصغيرة رغم الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني تحت الحصار, و الاغلاقات المتكررة, و نلاحظ ذلك مما أشارت إليه نتائج البحث، فقد أظهرت أن 90% من أصحاب قد حددوا البطالة و الضغوط الاقتصادية كسبب لإقامتهم لمشاريعهم و بدأ أعمالهم.

4- دراسة نصر(2002):دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية،معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).رام الله.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تعرف على الوضع الراهن للقطاع الصناعي والفلسطيني من خلال الاستعراض للخصائص الرئيسية للصناعة, مع التركيز على الفترة الانتقالية التي بدأت منذ توقيع إعلان المبادئ عام 1993 و استمرت حتى الآن .

استخدم الباحث في هذه الدراسة بشكل رئيسي البيانات الثانوية التي ينشرها الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني بالإضافة إلى بعض البيانات غير المنشورة من الجهاز المركزي الإحصائي، و المصادر ذات العلاقة بالقطاع الصناعي مثل وزارة الصناعة، وزارة العمل، وقد تناول قطاع الصناعة إثناء الاحتلال و استخلص أن الاحتلال الإسرائيلي قام بتشويه الاقتصاد الفلسطيني و تسخيره لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي, مما جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد ضعيف لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 10% في العمالة 17% خلال السنوات الخمس و العشرين من عمر الاحتلال.

وقد توصل الباحث إلى أن الاحتلال الإسرائيلي قام بخطوات مرتبة و منظمة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني من خلال سياسة حظر التجول على الكثير من البلدات الفلسطينية, مما أدى حرمان الكثير من الموظفين و العمال من الوصول إلى أعمالهم و ما أدى إلى تدهور الطاقة الإنتاجية و انخفاض مستوى المعيشة لهؤلاء العمال, و الموظفين كما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية لديهم و هذا ساهم في كساد المنتجات الفلسطينية, و من ثم تدهور أحوال أصحاب المصانع و التسبب لهم بخسائر فادحة بالإضافة إلى قيام الاحتلال بتدمير البنية التحتية و البنية الاستثمارية في مناطق الضفة و القطاع.

وقد أشار الباحث أن إعادة ترتيب و بناء الوضع الاقتصادي يحتاج إلى تخطيط و صياغة لإستراتيجية واضحة, تأخذ بالاعتبار الظروف و الأوضاع السياسية الراهنة من مقومات الاقتصاد من ارض, و مياه, و موارد, و رأس مال التي ستظل تخضع لسياسة الاحتلال لفترة زمنية غير محددة و هذا ما سعت إليه سلطة الاحتلال للسيطرة على الأراضي الفلسطينية لتدمير الاقتصاد الفلسطيني, و جعل الظروف الاقتصادية و المعيشية للسكان في غاية الصعوبة و بالتالي يسهل عليهم تهجير الفلسطينيين, و سلب الفلسطينيين أراضيهم و مواردهم و لذلك فقد رأى الباحث أن أفضل وسيلة للصمود هو تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية, و تعزيز المشاريع

ذات القدرة الاستيعابية للعمالة و التركيز على إنتاج السلع ذات الأهمية الإستراتيجية التي تحل محل الواردات الصناعية من الإنتاجية من إسرائيل, بالإضافة إلى تأسيس مشاريع صغيرة و تطوير بعض الصناعات التي قد تنافس المنتجات الإسرائيلية على المدى الطويل و توثيق العلاقات مع الدول العربية المجاورة و ذلك لتخفيف هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني من اجل إعداد القطاع الصناعي لمرحلة ما بعد الاحتلال.

5- دراسة أبو الرب، (2004):الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، دراسات.عمان.

حاول الباحث في دراسته التوصل إلى تعريف دقيق و محدد للمشاريع الصغيرة إلا انه لم يصل إلى تعريف دقيق و شامل لها، كذلك فقد تناول الباحث أيضا خصائص و أهمية المشاريع الصغيرة و أثرها في الاقتصادي القومي.

وقد استهدفت الدراسة إلى التعريف على الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية بشكل عام, واستخدم الباحث أسلوب إحصائي متقدم, حيث قام الباحث بإعداد استبانة و توزيعها على عينة مكونه من 600 مشروع صغير في قطاعات مختلفة منها الإنتاجية, و الخدماتية, و الزراعية و التجارية، و تم تحليلها باستخدام التكرارات و النسب المئوية و المتوسطات الحسابية و قد خلصت الدراسة إلى مايلي:

1 -إن الاحتياجات المالية تشكل قمة هرم احتياجات المشاريع الصغيرة, تليها الاحتياجات التكنولوجية.
2 -صعوبة الوصول إلى المواد الخام و المشاكل الإدارية و التنظيمية تليها الحاجة إلى التدريب الفني و مشكلات التسويق.
3- إن التمويل الذاتي و التمويل غير الرسمي هو المصدران الأساسيان لتلك المشاريع.
4- إن المشاريع الصغيرة تشكل ما نسبته 98% من مجمل المشاريع في فلسطين.

6- مكحول، (2005):منشآت الإعمال الصغيرة في شمال فلسطين، الطبعة الأولى.مركز بيسان للبحوث والإنماء. رام الله.

تناولت هذه الدراسة واقع الصناعات في شمال الضفة الغربية, من حيث الواقع و الاحتياجات فقد عمل على إعداد استمارة بحثية وزعت على 251 منشأة صناعية صغيرة في كل من جنين، طولكرم، نابلس، قلقيلية وعلى العديد من القطاعات الصناعية الصغيرة, حيث تبين من عينة الدراسة أن تسويق منتجات المنشآت الصغيرة هي موجه للسوق المحلية, و ذلك بسبب تفوق الجودة و السعر القليل و التسهيلات للدفع و الخدمات المقدمة ما بعد البيع.

و بين الباحث نتائج الانتفاضة على هذه المشاريع, حيث تراجعت الطاقة الإنتاجية من 83% قبل الانتفاضة إلى 25% خلال الانتفاضة ، كما أوضح المصاعب المالية التي تواجه هذه المشاريع حيث تبين أن 95%من عينة الدراسة بحاجة إلى دعم و تمويل و أن 80% من المشاريع مولت ذاتياً.

وقد خلصت دراسة الباحث إلى النتائج التالية:

1 -إن قطاع الصناعات الصغيرة في فلسطين يواجهه مشكلات عديدة تكمن في عشرة نقاط ذات علاقة بالمعدات، والإنتاج و التسويق و التسعير و التوزيع و المواد الخام و العمال و التمويل و تحصيل الديون و تعدد العملات و الإجراءات الحكومية.
2 -إن أهم الاحتياجات من اجل النهوض بهذه المؤسسات هي الاحتياجات التدريبية في مجال التسويق، الإنتاج و الترويج، والتوزيع، و المحاسبة، و التخزين، و الإدارة، والتمويل، والإلمام بالقانون.
3 -إن التدريب هو العنصر الأساسي للنهوض بالمؤسسات الصناعية الصغيرة.

6.2. دراسة نقدية للأدبيات السابقة

يلاحظ الباحث أن معظم الدراسات قد تناولت المنشآت الصناعية الصغيرة من زاويا مختلفة، و لكن جميعها تكاد تكون متكاملة في عرضها و تناولها لهذا الموضوع، وخاصة بما يتعلق بمفهوم المنشآت الصغيرة، و منها ما عرض أهم المعوقات و الإشكاليات التي تواجه هذه المنشآت و بعض الدراسات تناولت موضوع هذه المنشآت مقارنة بتجارب مختلفة في الدول، كما أن منها ما تناول قضايا التمويل و مدى أهميته في تمويل و تنمية المنشآت الصناعية، كما أن هناك دراسات قد سلطت الأضواء على القضايا المصرفية و نسبة الفوائد و ارتفاع الضرائب و علاقة ذلك بنمو المنشآت الصناعية الصغيرة، ومن تلك الدراسات أيضا ما ركزت على دراسة أهمية تلك المشاريع الصغيرة في زيادة الدخل القومي، واستيعاب اليد العاملة و خاصة وانه معظم الدراسات السابقة التي ذكرت تتوافق على أن مثل هذه المشاريع الصناعية الصغيرة يطفو عليها طابع الملكية الفردية، هذا في ما يتعلق بالأدبيات العربية و الأجنبية، و أما الأدبيات الفلسطينية، فقد تقاطعت في معظمها على أن الاحتلال الإسرائيلي واضطراب الوضع السياسي و الاقتصادي، و تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي و ندرة الوفورات المالية الفلسطينية و استيراد المادة الخام و تصدير المنتوج إلى خارج الأسواق المحلية يشكل هموم ومشكلات وعوائق أمام المنشآت الصناعية الصغيرة، التي يغلب عليها طابع التملك الفردي و العائلي.

فالباحث يلاحظ على هذه الأدبيات بأنها تتكامل مع موضوع الدراسة التي يعمل الباحث على إنجازها، بل إنها تشابه تلك الدراسات في الأطر العريضة لها، و لكن هذه الدراسة التي يعمل الباحث على إعدادها هي دراسة تركز على المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في محافظة نابلس و ذلك من خلال دراسته للمعوقات، و التحديات التي تواجه هذه المشاريع، ومدى ارتباط ذلك بمستوى إنتاج تلك المشاريع، ولهذا فان الباحث يرى أن هذه الدراسة التي يعمل على إعدادها هي دراسة مكملة ومعززة للدراسات السابقة المذكورة ولا سيما الفلسطينية منها ، سيما و أنها تتناول موضوع لم يتطرق إليه الباحثون من قبل بشكل تفصيلي ، يتعلق بدور المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس على التنمية الاقتصادية المستدامة .

الفصل الثالث

قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في فلسطين:

1.3. تمهيد.

2.3. الصناعة في فلسطين فترة ما قبل عام 1967م.

3.3. الصناعة في فلسطين فترة ما بين عام 1967م وحتى عام 1993 م.

4.3. الصناعة في فلسطين فترة ما بين عام 1993م وحتى عام 2005 م.

5.3. أثر الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية على الصناعات في محافظة نابلس.

6.3 الخطة التنموية الفلسطينية.

7.3. واقع التنمية الاقتصادية.

8.3. البيئة القانونية التي أصبح يعمل بها قطاع الإنتاج الصغير والمتوسط بعد قيام السلطة الفلسطينية وتسلمها لمعظم الصلاحيات المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

9.3. دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في تنمية وتطوير المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

10.3. دور وزارة الاقتصاد الوطني في تنمية وتطوير المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة (خطة العمل 2004-2006).

الفصل الثالث

قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في فلسطين:

1.3. تمهيد

منذ بداية القرن شهد تاريخ فلسطين والشعب الفلسطيني للصراع واندلاع الحروب والثورات، فمنذ العثمانيون ومرورا بالبريطانيين و الأردنيون في الضفة الغربية والمصريون في قطاع غزة والاحتلال الإسرائيلي وأخيرا السلطة الوطنية الفلسطينية، فكل حقبة تاريخية مما سبقت لها سياستها وأولوياتها تجاه المنطقة وشعبها فلا يمكن فصل واقع هذه المنطقة الاقتصادية عن تاريخها، فهذا الواقع هو إفراز ونتيجة حتمية لسلسلة من التطورات التاريخية التي مرت بها المنطقة. ان الخارطة رقم (1.3) توضح خارطة فلسطين:

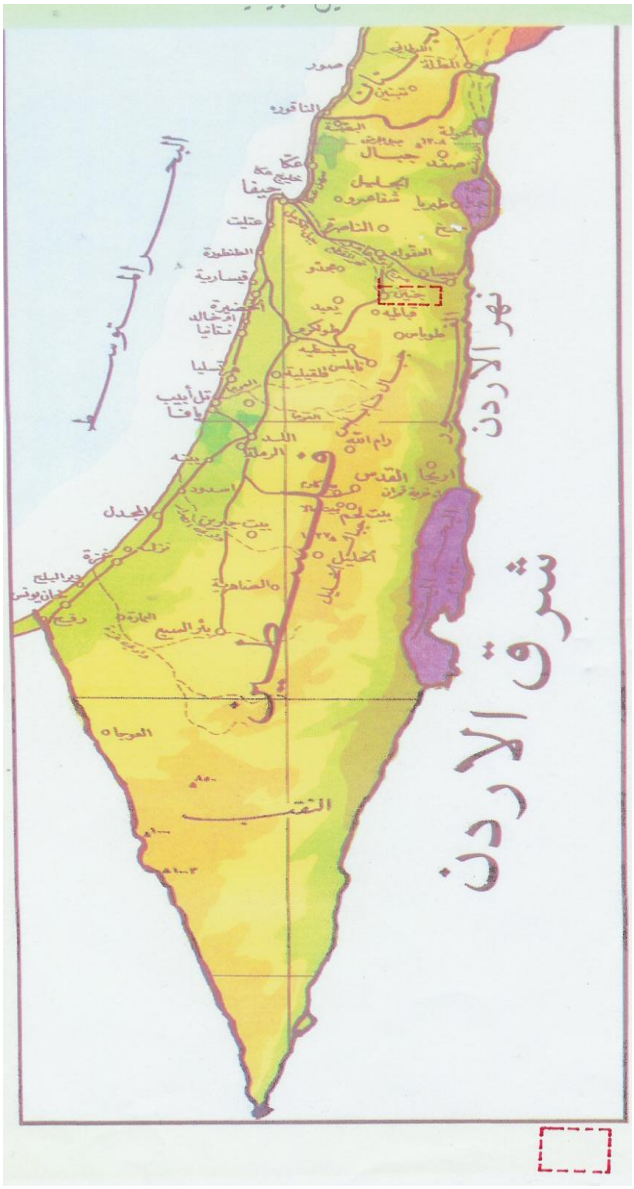

خارطة رقم(1.3): خارطة فلسطين، (أطلس العالم والوطن العربي.(ب.ت)).

نحاول من خلال العرض الأتي الموجز إلقاء الضوء على واقع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاث حقب زمنية هامة, وهي كما يأتي:

2.3. الصناعة في فلسطين فترة ما قبل عام 1967م.

على الرغم من شح البيانات عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فترة ما قبل عام 1967 م, إلا أن هناك بعض الدلائل على وجود مشاريع صغيرة بدائية معظمها ورش حرفية صغيرة ذات طابع زراعي, و معاصر الزيتون, و معامل الصابون وتشير بعض الدراسات إلى أنه في عام 1942م كان هناك 3474 مصنعا منها 1558مصنعا يمتلكها العرب و 1907 مصنعا يمتلكها اليهود (مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

وقد أدى قيام إسرائيل عام 1948 م إلى تقسيم فلسطين إلى ثلاث أقسام احتلت إسرائيل الجزء الأكبر منها وارتبطت الضفة الغربية بالأردن، وارتبط قطاع غزة بالإدارة المصرية.

وأورد الدباغ (1991) أنه في عام 1959 م أظهر أول إحصاء أردني أن 13 ألف عامل يعملون في 4381 مؤسسة وهي عدد المؤسسات الموجودة في الضفة الغربية, أما قطاع غزة فلم يشهد تطورا صناعيا ملموسا بعد عام 1948م بسبب افتقار للموارد اللازمة وخصوصا المواد الأولية ورأس المال إضافة إلى الظروف السياسة غير المستقرة في تلك الفترة(الدباغ, 1991).

ومن خلال العرض السابق يتضح بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين كانت موجودة ولكن بطابع بدائي أو أنه يغلب عليها الطابع البدائي، كما أنه خلال فترة ما قبل عام 1967 م مرت فلسطين بأنواع متعددة من الحكومات، وهي الحكم العثماني و انهيار الدولة العثمانية و مرورا بالانتداب البريطاني و الاحتلال الإسرائيلي وتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام (إسرائيلي, أردني، مصري), فكل حقبة تاريخية مما سبقت لها أثرها على الاقتصاد الفلسطيني.

3.3. الصناعة في فلسطين فترة ما بين عام 1967م وحتى عام 1993 م.

لقد أدت حرب حزيران عام 1967 م إلى احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى أجزاء أخرى من مصر و الأردن و سوريا، وبهذا فرضت الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة فخلال هذه الفترة حاولت إسرائيل تسخير الاقتصاد الفلسطيني بأكمله لصالحها، وأجبرت المناطق المحتلة على التبعية لها من خلال ترتيبان التعاقد من الباطن، وإغراق السوق المحلي بالسلع الإسرائيلية، ووضع قيود عديدة على الصناعات الفلسطينية وعدم إعطاء التراخيص للمصانع و المنشئات، مما أثر على ازدهار المصانع و الصناعات بشكل عام في فلسطين (مركز دراسات

الوحدة العربية، 1989), حيث حاولت إسرائيل من خلال فرض التبعية إلى تحقيق هدفين هما كما يلي:

- سوق مقيد بالبضائع الإسرائيلية.
- احتياطي للعمالة الرخيصة(ناصر, 1999).

لذلك فمنذ أن وقعت الأراضي الفلسطينية تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي أخذت إسرائيل بتحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 إلى منطقة استهلاكية كبرى (سوق كبير) للبضائع التي تنتجها، وفي المقابل عملت على أن تكون هذه المناطق مناطق مخزون دائم، يزود المصانع الاسرائيليه بالأيدي العاملة الرخصيه والمواد الخام الأولية. (مركز دراسات الوحدة العربية، 1989) .

وعليه فان السياسة الاسرائيليه ومن هذا المنظار، قامت على سياسة " إعاقة واحتجاز تطور الصناعة في فلسطين وتطويع بنيتها الهيكلية، وتوجيه تطورها بما يخدم مصالح الاقتصاد الإسرائيلي بوجه عام والصناعة الإسرائيلية بشكل خاص " . (مركز الدراسات العمالية، 1993).

ومن هذا المنطلق، فان الاحتلال ومن خلال تطبيق هذه السياسية، فقد أصبحت الأراضي الفلسطينية تعتبر ثاني سوق استهلاكي للمنتجات الاسرائيليه بعد الولايات المتحدة الامريكيه. (مركز دراسات الوحدة العربية، 1989) .

وبهذا نلاحظ من خلال الدراسات التي أجريت على الواقع الصناعي في فلسطين بظل وجود الاحتلال الإسرائيلي، قد أظهرت أن القطاع الصناعي في تلك الفترة كان ضعيفا ومهشما، إذ لم تتعدى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 10% ،أما في سوق العمالة فلم تتجاوز نسبة 17% خلال فترة الاحتلال على مدى خمسة وعشرين عام، مما يؤكد أن جميع السياسات الاقتصادية الاسرائيليه تجاه الأراضي الفلسطينية كان تهدف إلى " تشويه الاقتصاد الفلسطيني وتسخيره لخدمة الاقتصاد الفلسطيني، ولتحقيق الأهداف السياسية للمشروع الصهيوني من خلال ما اسماه يوسف صانع سياسة الاستلاب " (ماس، 2002).

لقد كان عدد المؤسسات الصناعية بعد عام 1967 حوالي 3999 منشأه صناعية، تضم أكثر من 17220 عامل، 60% منهم يعمل باجر، وفي عام 1978 تقلص هذا العدد إلى أن أصبح 2587

منشأه صناعية وأصبح مجموع العاملين فيها لا يتجاوز ما نسبة 14% من مجموع العاملين وهو 114.600, مما يدل ذلك انه نتيجة للسياسة الاسرائيليه تم تعطيل المنشآت الصناعة الفلسطينية، وتحويل العمالة الفلسطينية للعمل داخل المنشآت الصناعية الاسرائيليه(قطامش، 1989)، وذلك من جراء سياسة الاحتلال التي عملت على منع إقامة أي مشاريع صناعية داخل فلسطين المحتلة عام 67 ،كما أنها عملت على عدم إعطاء اذونات تسمح بتجديد وتطوير المنشآت الصناعية داخل الأراضي المحتلة .

وخلال هذه الفترة قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإنشاء مشاريع صناعية داخل المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وذلك من اجل " تسهيل عملية استغلال عمال الضفة والقطاع المقيمين في المناطق القريبة من حدود 67، وكذلك عدم تعويض أصحاب العمل والفنيين الاسرائيلين لمخاطر الحركة في المناطق العربية " (أبو عمشه، 1989)، في المقابل عمدت سلطات الاحتلال بوضع كافة العراقيل أمام الصناعة الفلسطينية من خلال فرض الضرائب الباهظة على المنشآت الصناعية الفلسطينية، ووضع رسوم جمركيه عالية على المستوردات من المواد الخام و الوسطية، للحد من قدرتها على التنافس، وفرض القيود على تصدير المنتجات الفلسطينية واحتكار السوق الخارجي، بالإضافة إلى ذلك تحكم في عملية إصدار تراخيص الصناعة, وذلك من اجل ترسيخ التبعية الاقتصادية إلى الاقتصاد الإسرائيلي.

نتيجة هذه الممارسات الإسرائيلية فأن معظم هذه المؤسسات الصناعية التي كانت منتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزه، هي في الواقع مشاريع صناعية صغيره، ذات طابع حرفي، حيث أن نسبة المنشآت التي كان يعمل بها اقل من 10 عمال كانت حوالي 93% من مجموع المؤسسات الصناعية المنتشرة في الضفة والقطاع، مع ملاحظة انتشارها في قطاع غزه بشكل ملموس لوجود نشاط لسلع كان الإسرائيليون يقبلون على شرائها من غزة، مثل الخشب والمفروشات وصيانة السيارات، وكذلك العقود من الباطن خاصة في صناعة المنسوجات.

ولهذا فأن واقع القطاع الصناعي الفلسطيني وخاصة المشاريع الصناعية الصغيرة ومنذ فترة الاحتلال الإسرائيلي ولغاية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ونتيجة للسياسات الاسرائيليه المجحفة والموجهة تجاه هذا الاقتصاد، فقد كان الوضع الصناعي بعد عام 1967 هو فترة " أعظم نشاط صناعي محلي من أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، حيث تخلى عدد كبير من مالكي المؤسسات الصغيرة عن أعمالهم، إما بسبب المنافسة الإسرائيلية، أو بسبب الهجرة بحثاً عن فرص أفضل في الاقتصاديات المزدهرة للأقطار العربية المجاورة" (غانم،1997).

ورغم كل المعوقات التي واجهت المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تلك الفترة, إلا إن لها إيجابيات على الاقتصاد الفلسطيني ومنها:

1- أظهر قطاع المشاريع الصغيرة في فلسطين قدرة كبيرة على تعزيز نسب الاستخدام و تسهيل خلق فرص عمل.
2- تحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى متطلبات مالية قليلة، ولا تخضع لمعيقات رأس المال المحدود.
3- نظرا للحجم الصغير و السوق المحدود و التكنولوجيا البسيطة، فان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة دخولها إلى السوق.
4- إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضرورة سياسية, حيث أنها تخلق فرص عمل فردية للجمهور الواسع.
5- إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية بمعظمها تعتمد على المصادر الداخلية، على العكس المصانع الكبيرة والتي تميل إلى الاعتماد أكثر على مصادر خارجية في التمويل والخبرة.
6- إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة أقل عرضة وتأثرا بالهزات الاقتصادية، إذا ما تم مقارنتها بالمشاريع الكبيرة. (مديرة التنمية الصناعية, شباط 2006, اتصال شخصي)

4.3. الصناعة في فلسطين فترة ما بين عام 1993م وحتى عام 2005 م .

تميزت هذه المرحلة بأنها جاءت مباشرة بعد وقوع الكثير من الأحداث المحلية والدولية الهامة التي كان لها انعكاسات قوية وواسعة في الوطن العربي والأراضي الفلسطينية المحتلة، وبأنها بدأت بعد انتهاء مرحلة هامة في حياة الشعب الفلسطيني وهي الانتفاضة الشعبية الأولى لعدة سنوات.

فقد رافق هذه الفترة أحداث تاريخية هامة تمثلت في حرب الخليج التي اندلعت في بداية التسعينيات, والتي كان لها أثار اقتصادية هامة على المنطقة العربية بشكل عام, وعلى الأرض الفلسطينية بشكل خاص, حيث شهدت الأراضي الفلسطينية هجرة معاكسة لأبنائها العاملين في دول الخليج العربي, وخاصة في دولة الكويت وهو الأمر الذي ترتب عليه آثار اقتصادية هامة تمثلت في انقطاع التحويلات المالية التي كان يرسلها الفلسطينيون المقيمون في الخليج العربي للأراضي الفلسطينية المحتلة, والتي ساهمت في السابق في تطوير الأوضاع الاقتصادية

للأراضي الفلسطينية المحتلة, واعالة كثير من الأسر الفلسطينية في الوطن الأم. أما الأراضي الفلسطينية المحتلة فقد عانى الاقتصاد المحلي من الاجراءات القمعية الاسرائيلية التي تمثلت في فرض حالة منع التجول والتي استمرت خلال حرب الخليج لمدة 45 يوم , فضلا عن فرض القيود على العمل في اسرائيل الا بتصريح مسبق من سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، وقد ساهمت هذه الأوضاع في زيادة العاطلين عن العمل , وارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير بين أبناء الشعب الفلسطيني (عبد الرازق,1998) .

كما تم توقيع اتفاقيات مدريد للسلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1991م والتي عرفت باتفاق غزة – أريحا أولا, وما تبعها من اتفاقيات اقتصادية كاتفاقية القاهرة بتاريخ 1994/4/4 م, ثم اتفاقية باريس التي وقعت بتاريخ 1994/4/29 م.

وتمتاز هذه الفترة بأنها معاصرة, وأحداثها وتفاعلاتها السياسية والاقتصادية ما زالت مستمرة حتى الآن, وهي فترة لم تكتمل ملامحها النهائية, فقد وضعت تلك الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية لتنظيم فترة انتقالية يفترض أنها انتهت منذ عام 1999 م على اعتبار أن مدتها 5 سنوات, وبعدها تقرر المفاوضات الوضع النهائي للاراضي المحتلة, الا أن تطورات الأوضاع وتفاعلاتها المختلفة سيطرت على المنطقة, اضافة الى استغلال الجانب الاسرائيلي لهذه الظروف في تعطيل الاتفاقات السياسية والاقتصادية السابقة, وتأجيل تنفيذها حيث تشير الوقائع الى أن كل اتفاق سياسي أو اقتصادي ابرم بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل يلزمه عقد اتفاقيات عديدة لتفسيره, أو عند محاولة تنفيذ بعض أجزاء منه (مكحول, 1998).

ولكن بعد توقيع اتفاق اوسلو في أيلول 1993، ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة وأريحا، ثم انتقالها إلى بقية أجزاء الضفة الغربية، ساد جو من التفاؤل بين أوساط القطاع الخاص والصناعيين الفلسطينيين حول إمكانيات الاستثمار الناجح وتسريع معدلات التنمية الاقتصادية في ظل بيئة مساندة للاستثمار، خلقها الواقع الجديد. لقد اعتقد الفلسطينيون فعلا وعلى اختلاف مشاربهم الفكرية والمهنية أن هناك إمكانية فعلية للحديث عن تنمية مستديمة وطويلة الأمد. لقد عزز من هذا الاعتقاد، الوعود الكبيرة التي حملها ممثلو البنك الدولي، ومجموعة التقارير السريعة التي نشرت حول إمكانية الاستثمار في أجواء السلام، وبلورة كل ذلك في خطة محكمة حول تطوير القطاع الخاص وبرنامج متكامل أطلق عليه "برنامج المساعدات الطارئة للأراضي المحتلة" تبنت معظم أجزائه السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال وثيقتين أساسيتين الأولى أطلق عليها "الاستراتيجية التنموية الفلسطينية" والتي قدمت لمؤتمر المانحين الذي عقد في

باريس في 1996/1/9، والتي استمدت مبادئها وأهدافها الأساسية من ورقة أخرى سابقة، كانت بعنوان "مسودة لإطار عام لسياسة تنموية متوسطة المدى 1996ــ1998". ولقد صدرت هذه الورقة بتاريخ 1995/12/1، حيث قدمت هاتين الورقتين من قبل السلطة الوطنية وبتعاون من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لقد أشارت هذه الأوراق إلى أن السلطة الفلسطينية قد تبنت استراتيجية للتنمية الاقتصادية موجهة للخارج وبقيادة القطاع الخاص، وتهدف إلى تعزيز الاستثمار في النشاطات الصناعية و الإنتاجية المكثفة للعمل وبحجم معقول وبالاعتماد على رأس المال الخاص. أن هذه الرؤيا هي استمرار للأجواء التفاؤلية السابقة، ولعل الأيام الفلسطينية الصعبة التي نعيشها الآن خير دليل على هذه النزعة التفاؤلية التي نعتقد انه لا مبرر لها (منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، 1999).

يمكن القول بأن الأهداف الاقتصادية التي طالب الفلسطينيون بتحقيقها منذ الاحتلال تتلخص بما يلي:

1 - الخلاص من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي.
2 - التكامل مع البعد العربي (الاستراتيجي) للاقتصاد الفلسطيني.
3 - استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية(عبد الرازق, 1998).

وقد حملت الاتفاقات الاقتصادية التي وقعت عام 1994 م بنودا ايجابية وأخرى سلبية, وحاول المفاوض الفلسطيني تحقيق مكاسب اقتصادية لكن الطرف الأقوى كان دائما يفرض الحل في النهاية بسبب عدم التكافؤ بين الطرفين، وهذا واضح في كثير من البنود التي تم التوصل اليها, حيث جاء في هذه الاتفاقية بما يخص الصناعات بأن اسرائيل سمحت بدخول المنتوجات الصناعية الفلسطينية الى الأسواق الاسرائيلية بدون تصريح مسبق شريطة أن يلتزم المنتج الفلسطيني بالمواصفات وتعليمات الصحة العامة, ولكن اسرائيل كثيرا ما منعت المنتوجات الصناعية الفلسطينية من دخول السوق الاسرائيلي بحجة عدم مطابقتها لمتطلبات الصحة, بينما تدخل المنتوجات الاسرائيلية الى اسواق السلط الفلسطينية بحرية تامة, وهكذا شكلت الصادرات الصناعية الى اسرائيل 89 % من مجمل الصادرات الفلسطينية كان أهمها (الملابس, مواد البناء, الطحينية والأحذية). أما الأسواق الفلسطينية فإنها تعتبر المنفذ الثاني للصادرات الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة, أما الصادرات الفلسطينية فهي مقاطعة من الخارج, لأنها تعتمد في معظم خاماتها على المصدر الاسرائيلي, ولكن الاتفاق فتح الباب أمام امكانية التصدير الى

الأسواق الخارجية دون قيود (مكحول, 1998) لما كان في السابق, مما سيكون له أثر هام على الصناعات الفلسطينية.

5.3. أثر الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية – الاسرائيلية على الصناعات في محافظة نابلس:

تم توقيع هذه الاتفاقية ضمن سلسلة من الاتفاقيات التي جاءت لتنظيم العلاقات بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات كان من المفروض أن تنتهي عام 1999م, وبسبب مماطلة اسرائيل في تنفيذ الاتفاقيات وتعطيلها استمرت هذه الفترة الانتقالية حتى الآن.

أما عن أثر هذه الاتفاقيات الاقتصادية على واقع الصناعات المحلية في محافظة نابلس فيظهر من خلال المكانة الصناعية, اذ تحتل المحافظة المركز الأول في الضفة الغربية, وهي صناعات تميزت بحيويتها واستمراريتها رغم تأثرها بالظروف السياسية المتقلبة الأمر الذي جعلها تمتلك خصائص مميزة تم استعراضها في سياق التطور التاريخي للصناعات في المحافظة.

كانت الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية _ الاسرائيلية محاولة لتصحيح الأثار السلبية التي ألحقها الاحتلال الاسرائيلي بالاقتصاد الفلسطيني طوال فترة الاحتلال, ومما لا شك فيه أن الاتفاقية قد حملت أمورا ايجابية وأخرى سلبية لعدم تكافؤ الطرفين المتفاوضين, كما يلاحظ على بنود هذه الاتفاقية كثرة الاستثناءات فيها مما يفقدها ايجابياتها أحيانا كثيرة.

من الأمور التي تبدو ايجابية في ظاهرها مايلي:

– حق السلطة الوطنية في استيراد السلع الضرورية للعملية التنموية, وقد تم تحديد هذه السلع والمواد وكذلك الكميات المسموح بها.
– حق السلطة في استيراد في استيراد النفط وجميع مشتقاته من الدول العربية وحسب المواصفات الأوروبية والمواصفات المتوفرة في الاردن, وبالرسوم الجمركية المناسبة التي تراها السلطة, وتحديد الأسعار لجميع منتجات النفط ما عدا البنزين الذي لا يسمح بأن يقل سعر بيعه عن 15% من سعره في اسرائيل.
– حق السلطة الفلسطينية في استيراد جميع وسائل النقل وبالرسوم الجمركية التي تراها مناسبة.

– حق السلطة الفلسطينية في استيراد أهم المواد الغذائية وبعض السلع الصناعية من الدول العربية والاسلامية بصورة عامة ومن الاردن ومصر بصورة خاصة لتغطية احتياجات السوق الفلسطينية.

– حق السلطة الفلسطينية فرض رسوم جمركية على بقية الواردات تزيد عن الرسوم الجمركية المفروضة في اسرائيل, ويمكن أن ترفع هذه الرسوم بنسبة 1 % فقط.

– حق السلطة الفلسطينية في اعطاء التبرعات والهبات الدولية العينية المخصصة للمشاريع التنموية والتطويرية.

– حق السلطة الفلسطينية في تحديد نسبة ضربية القيمة المضافة على السلع المستوردة بنسبة 15 % وهذا يمكن المستوردين الفلسطينيين من الحصول على الواردات بنسبة 2 % أقل من تلك المفروضة على اسرائيل.

– حق السلطة الفلسطينية في حرية الاستيراد والتصدير بواسطة المعابر البرية والبحرية والجوية, وتكون المعاملة التجارية والاقتصادية مساوية لتلك التي تطبق على المستوردين والمصدرين الاسرائيليين.

– حق السلطة الفلسطينية في سن ضرائب غير مباشرة على الانتاج المحلي مع الاتفاق مسبقا مع الجانب الاسرائيلي على تجديد ضريبة القيمة المضافة فقط ب 15 %.

– فتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية الفلسطينية مع تحديد الكميات المسموح بتصديرها الى اسرائيل, أو استيرادها منها.

– فتح الأسواق الاسرائيلية أمام المنتوجات الصناعية الفلسطينية شريطة أن تلبي هذه المنتوجات المواصفات المتعلقة بالصحة والبيئة والسلامة.

– نظم الاتفاق انتقال العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل مع الحصول على ضمانات أكيدة لحرية دخول العمال الى الاقتصاد الاسرائيلي لأسباب أمنية .

– حق السلطة الفلسطينية في انشاء سلطة النقد الفلسطينية والتي سوف تمارس جميع صلاحيات البنك المركزي ما عدا اصدار النقد واستمرار استخدام الشيكل كعملة قابلة للتداول ومستخدمة في تسديد جميع المعاملات الرسمية (رسلان, 1999).

يرى الباحث أن الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني _ الاسرائيلي قد تضمن كثير من النقاط التي تبدو ايجابية في ظاهرها ولكن عند تحليلها تظهر عيوبها ومساوئها ومن الأمثلة على ذلك:

1- التزام الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي بمعدلات الجمارك وضريبة المشتريات, وهي معدلات مرتفعة يأتي العمل بها لصالح الطرف الاسرائيلي , لأن الطرف المستهلك الفلسطيني سيدفع سعرا مرتفعا لهذه البضائع .

2- التزام الفلسطينيين بفرض ضريبة القيمة المضافة على الصناعات المحلية بنسبة 15 % وكذلك على السلع المستوردة, وهي نسبة مرتفعة ترهق الصناعات الفلسطينية وتحرمها من الدعم والتشجيع, وتقل عن قيمتها عند الاسرائيلين بنسبة 2 % فقط وهي نسبة ضئيلة.

3- أشار الاتفاق إلى إمكانية الاستيراد من الاردن ومصر بشكل خاص, واعتبر السلع من هذه الدول محلية ولكن المفاوض الاسرائيلي يشترط أن تكون القيمة المضافة لهذه السلع المستوردة لا تقل عن 30 % من قيمتها, وهي نسبة عالية لا تنطبق على كثير من السلع التي يمكن استيرادها من الاردن ومصر, مما يعرقل الاستيراد.

1- أما بالنسبة لاستيراد المحروقات فلم يتم العمل بهذا البند حتى الآن دون ابداء الأسباب.

2- لم يستطع الاتفاق الاقتصادي الزام الطرف الاسرائيلي لضمان عدد العمال العاملين في اسرائيل بحجة الأسباب الأمنية التي تستخدمها متى تشاء, وبذلك تتحكم اسرائيل في مصير العمال الفلسطينيين ونسبة البطالة بينهم, كما هو الحال بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية الثانية.

3- سمح الاتفاق الاقتصادي بدخول المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية الى الأسواق الاسرائيلية دون تصريح على دخول السلع والمنتجات الاسرائيلية للأسواق الفلسطينية , وهذا يخلق ظروفا تنافسية غير متكافئة بين السلع الفلسطينية والاسرائيلية.

4- سمح الاتفاق بحرية التصدير للخارج ولكن من الناحية العملية فان اسرائيل لم تنفذ الممر الأمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة, كما أن الدول العربية لا تزال تطبق أحكام المقاطعة للسلع الفلسطينية بدعوى أن مدخلاتها الخام من الاسرائيلية وهذا الوضع لا ينتهي الا بالغاء المقاطعة العربية لاسرائيل.

5- التزام السلطة الفلسطينية باتفاقية الجات الاقتصادية قلل من فرص حمايتها لصناعاتها الوطنية الناشئة, اذ تنص هذه الاتفاقية على الغاء القيود غير الجمركية على السلع المستوردة, وتخفيض الرسوم الجمركية, ومنع الدعم المباشر للسلع المصدرة (فلسطين, وزار ة الاقتصاد الوطني, 2005).

6.3. الخطة التنموية الفلسطينية:

إن مفهوم التنمية الشامل في فلسطين يعني أكثر مما هو متعارف عليه بالنسبة للآخرين، وعلى الفلسطينيين عدم الوقوع في النمط المتكرر الذي اتبعته العديد من دول العالم الثالث، والعمل على اعتماد استراتيجيات طموحه تأخذ بالاعتبار إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية المتنامية للمواطنين، وعدم الوقوع في فخ المديونية والتبعية الاقتصادية والسياسية للخارج، من ثم تحويل الاستقلال الوطني إلى مجرد شعار أجوف بلا مضمون(فلسطين, وزارة التخطيط, 2005)، وعند الاستشهاد بتجربة دول العالم الثالث لابد من نظرة موجزة على تصنيفها ومدى نجاح التجارب التنموية فيها، ويمكن تصنيفها إلى أربعة مجموعات رئيسية وهي:

1- الدول الأشد فقراً وتأخراً في العالم، التي ما زالت تعتمد على تصدير المواد الأولية الزراعية والتعدينية، وتتميز هذه الدول بالمديونية والأمراض والمجاعات والحروب الشرسة.
2- الدول التي تعاني من تكرار أنماط التنمية التقليدية وتتميز هذه بانخفاض مستمر في مؤشر التصنيع وضعف القدرة التنافسية، وتفاقم مشكلات المديونية والبطالة والتضخم.
3- مجموعة الدول التي حققت ثراءها من العوائد المالية الريعية للثروات الطبيعية الموجودة فيها ورغم ذلك لم تنجح في استثمار الفائض لديها وتحويله إلى قدرات صناعية وتكنولوجية ترتقي بها إلى مصاف الدول المتقدمة.
4- الدول التي تمكنت من تحقيق نجاحات ملموسة وتسعى للإفلات من أسر التخلف والالتحاق بركب التقدم، ومن أبرز هذه الدول مجموعة النمور الأربعة، ومجموعة دول الأسيان وبعض الدول الأخرى مثل الهند، والبرازيل، والعديد من دول أمريكا اللاتينية (يسري, 1415ه).

عند التريث قليلاً حول الفئة الرابعة نجد أنها قد حققت نجاحات باهرة وسريعة مما آثار حولها هالة من الاهتمام وردود الفعل، إلا أن ذلك لا يعني استنساخ تجربتهم التنموية بشكل كامل أو التقليل من أهميتها.

فالخيارات التنموية في فلسطين يجب أن تبدأ من حيث انتهى الآخرون، مع الحذر من الوقوع في فخ القول: (مع أو ضد، كل شيء أو لا شيء)، فلابد من مراعاة عناصر التشابه والتماثل لتجربة التنمية في دول النمور الآسيوية، فهذه الدول تشترك في أغلبها مع فلسطين مع العديد من السمات وأهمها، محدودية المساحة وصغر الحجم والاقتصاد الناشئ وانعدام الثروات الطبيعة والموارد الخام, ولكن وبكل أسف تختلف معها في البعد عن النزاعات العقائدية والاستغلال الإيجابي

للمضمون الثقافي ومشاعر الانتماء الوطني، والأهم من ذلك هو الاحتلال الإسرائيلي وممارساته(ناصر، 1999).

وعلى ذلك لابد أن تنطلق التنمية في فلسطين من ضرورات الواقع الجغرافي الديموغرافي والاقتصادي والثقافي للمجتمع، ومن ثم اعتماد استراتيجية تنموية ترتكز على مبادئ الاقتصاد الحر والتصنيع التكنولوجي وتعظيم مستويات الإنتاج تركيزاً على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالطبع هذا يحتاج إلى العديد من القرارات والإجراءات الحيوية والتي يمكن ذكر أهمها وهي:

ـ الانطلاق من بنية مؤسساتية للتنمية سواء على المستوى العام أو الخاص.
ـ الحرص على التوازن بين القطاعات الاقتصادية، وداخل كل قطاع على حدة.
ـ اعتماد استراتيجية التصنيع للتصدير بدل استراتيجية الإحلال محل الواردات.
ـ إصلاح السياسات المالية والنقدية وملاءمتها لاستراتيجية التنمية والتصنيع للتصدير.
ـ المرونة العالية في التفاعل والاستجابة للمتغيرات الدولية والإقليمية(نصر, 2002).

1.6.3. استراتيجية التنمية في فلسطين

إن أية استراتيجية تنموية لا يمكن أن تكون محايدة، بل يجب أن تكون مرتبطة بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع بشكل عام، أي أن عملية التنمية يجب أن تراعي الوعي التنموي العام من أجل تحقيق تنمية شاملة، وللوصول إلى نموذج تنموي فلسطيني لابد من مراعاة الآتي:

ـ معالجة التشوهات المختلفة التي نتجت عن الاحتلال في هيكل الاقتصاد الفلسطيني.
ـ معالجة محددات ومعوقات التنمية بشكل عام ومعوقات التنمية البشرية بشكل خاص.
ـ تحديد القطاعات التي يجب التركيز عليها مسبقاً لمعرفة أيها يجب أن يتحمل عبء التنمية بحيث يمكن إيجاد نموذج تنموي فلسطيني يعتمد على القطاعات الرائدة.
ـ تحديد الأهداف الواقعية للاقتصاد الفلسطيني عبر أهداف أساسية لها وهي:
1ـ زيادة معدل نمو الدخل القومي وتحقيق العدالة في التوزيع.
2ـ تخفيض مستوى البطالة عبر إيجاد فرص عمل جديدة.

3ــ تحسين وضع ميزان المدفوعات وزيادة نسبة التمويل الذاتي ضمن الموازنة العامة(مديرة التنمية الصناعية, شباط 2006, اتصال شخصي).

2.6.3. معوقات ومشاكل التنمية في فلسطين:

1- المعوقات الخاصة

ــ حداثة نشوء السلطة الفلسطينية وتسلمها زمام الأمور في الكثير من المجالات دون تجربة سابقة أو استعداد كافٍ.

ــ التداخل بين صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية في المناطق (ب، ج) وما يفرزه ذلك من أولويات مختلفة ومتعارضة.

ــ مراوحة نظام الحكم الفلسطيني القائم بين غياب عمل المؤسسات والسعي لإقامة قواعد عمل سليمة لها ترتكز على الأسس الموضوعية في العمل التنموي، فعدم الفصل بين السلطات الثلاث عملياً حتى الآن وهيمنة السلطة التنفيذية على زمام الأمور أدى لغياب وصف وظيفي واضح للمؤسسات الفلسطينية الرسمية وكذلك عدم وجود من يقوم بمساءلتها وبالتالي صعوبة إحداث التنمية الشاملة والناجحة(نصر, 2002).

2- المعوقات العامة

ــ معوقات التنمية الناتجة عن التشوهات التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي، مثل الاستيلاء على ما يزيد عن نصف مساحة الأراضي، وربط العمالة الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي.

ــ المعوقات والمحددات الناتجة عن الظروف الطبيعية مثل انعدام الموارد الطبيعية، وعدم وجود ربط جغرافي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ــ المعوقات والمحددات التي تعيق تطور عملية التنمية ولا يمكن إزالتها قبل بداية العملية التنموية، وإنما تتلاشى وتزول تدريجياً مع المضي في عملية التنمية، مثل انخفاض متوسط الدخل الفردي وسوء التغذية والبطالة المقنعة وغيرها.

ــ المشاكل الناتجة عن منافسة الاقتصاديات المجاورة، فالعملية التنموية في الاقتصاد الفلسطيني تتأثر مباشرة من طبيعة العلاقات التي تربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاديات المجاورة، وذلك لحاجة العملية التنموية في فلسطين لهذه الاقتصاديات عبر الحصول على المستلزمات الضرورية من المدخلات بالإضافة إلى تسويق الفائض الإنتاجي فيها(فلسطين,وزارة التخطيط, 2005).

3.6.3. قدرة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة على خلق التنمية:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية في إي بلد, وذلك لما له من دور ريادي وهام في إرسال الأساس المادي للتقدم وإحداث النمو المطلوب في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية, لذلك أصبح تطوير القطاع الصناعي وتنميته هدف رئيسي لكل الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة, ذلك أن تطوير القطاع الصناعي يعني تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل كثيرة, وبالتالي زيادة التنوع الاقتصادي الضروري لتحسين التحول الاجتماعي والتقني والصناعي في تلك الدول, ومن هنا فان رسم سياسة صناعية فاعلة ضمن خطة التنمية الفلسطينية الشاملة للاقتصاد الفلسطيني تعتبر أساسا لنجاح عملية التصنيع في فلسطين(نصر, 2002).

ولا شك أن غياب أي شكل من الخطط لتطوير القطاع الصناعي أثناء سنوات الاحتلال قد ساهم في تخلف القطاع الصناعي وعدم تحقيق أي نتائج ملموسة, ومن هذا المنطلق تهدف وزارة الصناعة الفلسطينية إلى تطوير وتنمية القطاع الصناعي في فلسطين, وبالتالي تصحيح الخلل الهيكلي الذي يعاني منه القطاع الصناعي وذلك من خلال العمل الجاد لتحقيق رسالة وزارة الصناعة في رفع أداء وكفاءة القطاع الصناعي, والذي يعني زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة قدرته الاستيعابية في التشغيل(فلسطين, وزارة الصناعة, 2000).
حيث تزداد أهمية المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. وذلك بسبب التوجه العالمي المتزايد نحو التحول الاقتصادي الذي نلاحظه من خلال دعم بعض المؤسسات الدولية (البنك الدولي) لبرامج الخصخصة, وتقليص القطاع العام وبالتالي تشجيع المبادرات الفردية, ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد, ومحاولة تقليص الفجوة بين الفئات السكانية, وتكمن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في أنها تعتبر مغذية للصناعات الكبيرة وتعمل على تشجيع التشابكات الأمامية والخلفية داخل القطاع الصناعي وبين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى (كالزراعة) مثلا, الأمر الذي يعتبر عاملا هاما لتحقيق الاكتفاء الذاتي الصناعي وتحقيق قواعد المنشأ التي تعتبر أمرا هاما للغاية لغرض التصدير للأسواق الخارجية. كما وتعتبر سهولة وصول منتجات وسلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسوق المحلية وتأثيرها الأقل بالأزمات الاقتصادية لاعتمادها على مصادر محلية, ومع قابليتها على التطور والمساهمة في التنمية من أبرز المزايا التي تكسبها أهمية بشكل مطرد. كما وتزداد الأهمية لهذا النمط من المؤسسات والمشاريع لما تلعبه من دور في البناء الاقتصادي من خلال استغلال الفرص المتاحة وخلق فرص العمل والمنتجين المستقلين, وهي بالتالي تعمل

على التنوع في الإنتاج, فمن المعلوم أن الصناعات الصغيرة تتركز في الأساس في الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية كالصناعات الخفيفة والمنسوجات والصناعات الجلدية والأحذية والصناعات الحرفية والصناعات الغذائية وغيرها, وان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تخفيف العبء على ميزان المدفوعات وذلك عن طريق الاستغناء وعدم الاستيراد السلع والمنتجات التي تقوم بإنتاجها هذه المؤسسة, وتساهم الصناعات الصغيرة كذلك في جلب العملة الصعبة للبلدان من خلال التصدير الخارجي, ومن أهم المزايا التي تجعل هذه المؤسسات والمشاريع تكتسب أهمية مطردة هو قدرتها على تعبئة المدخرات الصغيرة من خلال الاستخدام الأمثل لرأس المال القليل والنادر, كما تعتبر ذات أهمية كبرى لقدرتها على استغلال الجهد البشري كالمهارات الحرفية والكفاءات الفنية كما أنه يمكن إبراز عنصر المبادرة والابتكار والاختراع من خلال نشاط هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وتكمن أهمية الصناعات الصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة كون أن المستثمر الفلسطيني قادر على استثمارات تتطلب رؤوس أموال قليلة نظرا لشح الموارد المالية في فلسطين (فلسطين, وزارة الاقتصاد الوطني, 2003).

7.3. واقع التنمية الاقتصادية:

ما هو واقع التنمية الصناعية الآن، هل جرى تغيير جدي على بنية الاقتصاد الفلسطيني، هل هناك استمرار للأمر الواقع، أم أننا نتجه إلى مزيد من التدهور؟ للإجابة على هذه الأسئلة لا بد من استعراض واقع الصناعة في فلسطين و جملة المعيقات والمشاكل التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والصناعية حاليا.

1.7.3. واقع الصناعة في فلسطين:

قدر عدد المنشآت الصناعية في فلسطين وفقاً للمسح الصناعي الذي نفذ ه الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني عام 2003 بحوالي 13693 منشأة، الغالبية العظمى منها منشآت صغيرة الحجم وتأخذ طابع الورش الصغيرة ويعمل فيها اقل من 7 عمال. وتشكل الصناعات التحويلية المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت، يليها صناعة التعدين واستغلال المحاجر ثم الأنشطة الصناعية في مجال إمدادات الكهرباء والماء والغاز, وتشكل الصناعات المعدنية اكبر صناعة تحويلية من حيث عدد المنشآت وبلغت 2800 منشأة يليها صناعة الملابس 2000 منشأة، ثم الصناعات الغذائية بحدود 1700 منشأة. وتوزعت باقي المنشآت على الصناعات البلاستيكية ،

الجلدية والأحذية، الكيماوية، الخشبية والأثاث، الميكانيكية والكهربائية، التقليدية ثم الصناعات الدوائية (فلسطين, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2003).

أما بالنسبة للعمالة الصناعية، فقد نمت خلال الفترة 1994–2000 بنسبة 25%، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي عام 2000 حوالي 80000 ألف عامل وقد احتلت صناعة الملابس والنسيج المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في التوظيف، وبلغت نسبة العاملين فيها حوالي 26% من إجمالي العاملين في الصناعات التحويلية، ثم جاءت الصناعات المعدنية اللافلزية بنسبة 18.7% ثم الصناعات الغذائية بنسبة 15.8% ثم صناعة الخشب والأثاث بنسبة 8. % (فلسطين, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2000).

وعلى صعيد مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، فقد بلغت ما نسبته 16% عام 1999، كان نصيب الصناعات المعدنية اللافلزية من إجمالي القيمة المضافة للصناعة بحدود 27% ثم صناعة الملابس والنسيج 19%، ثم الصناعات الغذائية والمشروبات بنسبة 13%، صناعة المعادن 10% ثم الصناعات الخشبية والأثاث بحدود 8.% (فلسطين, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2002).

في ضوء ما تقدم يتبين أن الصناعات المعدنية اللافلزية، الملابس والنسيج، الغذائية والمشروبات، المعادن ثم الصناعات الخشبية والأثاث تمثل الأنشطة الرئيسية للصناعات التحويلية في فلسطين، حيث تشكل ما نسبته 77% من مجموع المنشآت الصناعية، وتساهم بنسبة 77% من اجمالي الناتج الصناعي، وتوظف نسبة 78% من اجمالي العاملين في القطاع الصناعي.

أما بخصوص الإنتاجية في الصناعة التحويلية، فقد بلغ متوسط إنتاجية العامل بحدود 7500 دولار، لكنها تتفاوت من نشاط صناعي إلى آخر، حيث بلغت في الصناعات الورقية حوالي 12 ألف دولار، بينما كانت في الصناعات المعدنية اللافلزية بحدود 8600 دولار، الغذائية حوالي 5500 دولار، الملابس والنسيج حوالي 5000 دولار.

أما على صعيد مساهمة الصناعة في التجارة الخارجية فقد شكلت الصادرات الصناعية ما نسبته 06% من اجمالي الصادرات الفلسطينية، وبلغت بالقيمة حوالي 600 مليون دولار, وبالرغم من نمو الصادرات الصناعية خلال الفترة 1994–2000، الا أن الأرقام لا زالت تشير إلى محدودية مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق توازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الفلسطيني.

وعن توزيع الصادرات حسب النشاط الصناعي، فقد احتلت الصادرات من المنتجات المعدنية اللافلزية المرتبة الأولى، وشكلت ما نسبته 45% من إجمالي الصادرات الصناعية، يليها صناعة النسيج والملابس بنسبة 15% والغذائية 8% ثم الصناعات الكيماوية بنسبة 5.%(فلسطين, وزارة الاقتصاد الوطني, 2005).

1.1.7.3. أهداف التصنيع في فلسطين

قبل الدخول في استعراض استراتيجيات التصنيع وتحديد الملائم منها لظروف فلسطين، فمن الأهمية بداية بلورة الأهداف المرجوة من التصنيع. في ضوء تشخيص واقع الاقتصاد الفلسطيني، ودراسة تجارب بعض الدول النامية بشكل عام والدول المجاورة بشكل خاص، يمكن تحديد أهداف التصنيع في فلسطين على النحو التالي:

1. زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف .
2. رفع قدرة القطاع الصناعي على تغطية الحاجات الأساسية للسكان .
3. زيادة حجم الصادرات الفلسطينية من خلال تطوير الصناعات القائمة واستحداث صناعات جديدة .
4. توسيع وتطوير العلاقات التشابكية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى .
5. نقل التكنولوجيا والمعرفة .
6. الانفكاك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والعمل قدر الإمكان على الاندماج في الاقتصاد العالمي

إن تحقيق جميع هذه الأهداف، هو أمر في غاية الصعوبة، ما لم يتم اختيار واعتماد استراتيجية تصنيع ملائمة لظروف فلسطين وقابلة للتطبيق، يساندها اعتماد مجموعة من السياسات الصناعية. إن اختيار وتطبيق إحدى الاستراتيجيات المعروفة، يجب أن يتم وفقاً لتوجهات الدولة من حيث نوع التصنيع الذي ترغب فيه وتستطيع تحقيقه، هل هو التصنيع من أجل إحلال الواردات (التوجه للسوق المحلي) أم التصنيع من أجل التصدير (التوجه للأسواق الخارجية)؟ حيث أن استراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات تبنتها دولاً نامية متعددة خلال النصف الأخير من القرن الماضي، وأن فلسفة هذه الاستراتيجية قائمة على أساس وضع عوائق جمركية أمام الواردات من السلع الأجنبية بهدف حماية وتشجيع الإنتاج الوطني. وعادة ما تقوم الدول بتخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً مع تطور عملية التصنيع ونمو القدرة التنافسية إلى أن يتم

إزالة الرسوم كلياً وعادة ما تبدأ هذه الاستراتيجية بإحلال المنتجات الاستهلاكية البسيطة ثم يتبعها المنتجات الأكثر تعقيداً وصولاً إلى المنتجات الرأسمالية(أمين سر غرفة تجارة نابلس, أيلول 2005, اتصال شخصي).

من الواضح أن هذه الاستراتيجية، وخاصة في ظل العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة لا تبدو مناسبة لظروف فلسطين، إضافة إلى أن تطبيقها يصطدم بمجموعة م ن العوائق والمحددات ومنها :

* صغر حجم السوق المحلي وتدني قدرته الاستيعابية .
* التنوع الواسع في الواردات مما يجعل خلق بدائل لها في اقتصاد صغير عملية غير اقتصادية .
* عدم توفر مواد خام كافية ووسائل إنتاج متطورة.(فلسطين, وزارة الاقتصاد الوطني, 2005).

وفي ضوء ما تقدم فإن الصناعات التي يمكن لها أن تغطي مثل السوق الفلسطيني(سوق ضيقة) هي الصناعات التي لا يوجد فيها وفورات حجم كبيرة، وهذا يعني الصناعات البسيطة والحرفية.وكثيرا ما يصاحب هذه الاستراتيجية، عدم كفاءة اقتصادية وإنتاجية للمنشآت الصناعية بسبب غياب المنافسة الداخلية والخارجية , لذا لا بد من اختيار التصنيع من اجل التصدير لتغلب على هذه العوائق . حيث هدفت خطة التنمية الفلسطينية على المدى المتوسطة إلى تحقيق ما يلي:

* تحقيق نسب نمو اقتصادي مستديم وفعال يدار من قبل القطاع الخاص وموجه للتصدير ومستند إلى الاستخدام الأقصى للمصادر المتاحة.
* خلق فرص عمل في القطاع الإنتاجي من شأنها تسريع نمو القوى العاملة مع تقليل الاعتماد على تصدير العمالة.
* التغلب على العقبات التي خلقها الاحتلال الطويل عن طريق بلورة أسس لنمو مستديم من خلال تعبئة وتحفيز وتطوير المصادر البشرية وبناء المؤسسات وتعزيز بناء تحتي حديث.
* تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال التغلب على العقبات القائمة حاليا، وبما يؤدي إلى حرية انتقال البضائع والأشخاص.
* تطوير شبكة كهرباء مستقلة، وشبكة طرق واتصالات حديثة، ومحاولة دمج هذه الأنظمة في الاقتصاد الشرق أوسطي والبحر الأبيض المتوسط لتعزيز الوصول إلى الاقتصاد العالمي.
* التقليل من الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية وخاصة للفقراء والمعدمين في المجتمع الفلسطيني(مدير التخطيط في وزارة التخطيط, شباط 2006, اتصال شخصي)

2.1.7.3. استراتيجيات وسياسات التصنيع في فلسطين:

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الإنتاجية الرئيسية في اقتصاد أي بلد، لما له من دور مميز في إرساء القاعدة المادية للتقدم والبناء، وقدرته على إحداث النمو المطلوب في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا اصبح تطوير القطاع الصناعي يشكل هدفاً محورياً للدول لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، ذلك ان تنمية وتطوير الصناعة يعني تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل واسعة، وبالتالي زيادة التنوع الاقتصادي الضروري لتحسين النمو الاجتماعي والتقني في تلك الدول(مركز دراسات الوحدة العربية, 1989).

ومن هذا الفهم لدور وأهمية الصناعة، فإن النجاح في اختيار الاستراتيجيات الصناعية, وتحديد السياسات يشكل المدخل الأهم لضمان نجاح عملية التصنيع في فلسطين، وضمان قيامها بلعب دوراً مفصليا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولاشك في ان غياب تلك الاستراتيجيات والسياسات اللازمة للتصنيع خلال سنوات الاحتلال قد ساهم بشكل كبير في فشل أي أنشطة تصنيعية حقيقية، لكن هذا لا يعني بالضرورة عدم وجود فرص وإمكانيات للتصنيع في حالة توفر الشروط والظروف والسياسات المناسبة (فلسطين, وزارة الاقتصاد الوطني, 2005).

3.1.7.3. آفاق ومستقبل الصناعة في فلسطين

تنبع أهمية التصنيع بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني من كونه يشكل أحد أهم الاستراتيجيات لعملية التنمية الشاملة التي يجب اعتمادها وتبنيها للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحريره من الاختلالات والتشوهات التي لحقت به جراء الاحتلال الإسرائيلي وسياساته.

ومن ناحية أخرى فإن التصنيع يعتبر أحد الوسائل الأساسية لضمان إمداد الاقتصاد المحلي ليس بالسلع الاستهلاكية فحسب، بل بالسلع الاستثمارية أيضا, وقد أظهرت تجارب عدد من الدول النامية فشلها في تحقيق تنمية مطردة ومعدلات نمو مقبولة حين استخدمت التصنيع لغرض إنتاج السلع الاستهلاكية فقط.

ويظهر تحليل واقع الصناعة في فلسطين من خلال التشخيص الوارد في البند السابق، أن القطاع الصناعي يجتاز مرحلة تحول من قطاع مشوه، لم يساهم بشكل فاعل في عملية التنمية إلى قطاع تتجه نحوه الآمال ليتصدر باقي القطاعات الاقتصادية في إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة،

وكذلك في معالجة الاختلالات الهيكلية التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني. ويبقى هذا التحول رهينة توفر الفرص والإمكانيات داخل الاقتصاد الفلسطيني, لذا يجب التعرف على مدى توفر المقومات والعناصر والشروط اللازمة لجعل القطاع الصناعي قطاعاً رائداً لعملية التنمية, ومعرفة العقبات والمشاكل التي يمكن أن تواجه هذا التحول, والاستراتيجيات والسياسات التي يمكن اعتمادها لأغراض هذا التحول(نصر, 2002).

إن فرضية قيام دولة فلسطينية مستقلة، تسيطر على مواردها وحدودها، وتتخذ قراراتها الاقتصادية، بما يخدم التنمية وأهدافها، إلى جانب فرضية اعتماد التصنيع كأولوية وخيار باعتباره محركاً رئيسياً لعملية التنمية، ستشكلان المدخل والأرضية في الإجابة على التساؤلات المثارة حول الفرص والإمكانيات المتوفرة داخل الاقتصاد الفلسطيني لنجاح عملية التصنيع. حيث أن هناك مجموعة من العوامل المشجعة لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وذات مغزى نذكر منها:

1- اظهر قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في فلسطين قدرة كبيرة على تعزيز نسب الاستخدام وتسهيل خلق فرص عمل, أن هذه الميزة لها أهمية خاصة على صعيد الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة, وخاصة عندما يتعرض الاقتصاد الفلسطيني لهزات عنيفة, لقد حث ذلك أثناء الانتفاضة الأولى وحرب الخليج أو خلال الاغلاقات الطويلة والمستمرة للضفة الغربية وغزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وخلال الحصار والعدوان الحالي الذي تشنه إسرائيل على السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني منذ 2000/9/29.

2- تحتاج المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى متطلبات مالية قليلة, ولا تخضع لمعيقات رأس المال المحدود، والذي يسم عادة اقتصاديات الدول النامية، ويعتمد بالطبع على نوع الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة. من الواضح أن هذه الميزة تناسب إلى حد بعيد ظروف الاقتصاد الفلسطيني, حيث صعوبة الوصول إلى المؤسسات المالية ورأس المال, في ظل أوضاع سياسية واقتصادية لا تشجع على الاستثمار لانعدام الأمن والاستقرار السياسي.

3- نظرا للحجم الصغير للسوق المحدود والتكنولوجيا البسيطا ن, فان المشاريع الصناعة الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة دخولها إلى السوق. إنها تحتاج فقط إلى مستويات متدنية من رأس المال وقدرات إدارية محدودة ومدخلات إنتاجية بالحد الأدنى, وبهذه الصفات فهي الأسلوب الوحيد حاليا لتعزيز الفرص الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة.

4- إن المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة ضرورة سياسية, حيث أنها تخلق فرص عمل فردية للجمهور الواسع, على عكس المنشات الكبيرة, والتي تستخدم المساعدات التنموية لخلق

فرص عمل من خلال الرأسماللين المحليين, بهذا المعنى, فهي استراتيجية جيدة لتوزيع الدخل, وتعزيز استقلالية المنتجين الصغار.

5- أن المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية بمعظمها تعتمد على المصادر الداخلية, على عكس المصانع الكبيرة, والتي تميل إلى الاعتماد أكثر على مصادر خارجية في التمويل والخبرة, إضافة إلى ذلك, فان المشاريع الصغيرة الفلسطينية قامت بتطوير ميكانيزمات تنموية تستند إلى المجتمع المحلي.

6- إن الكثير من المشاريع الصناعية الموجودة حاليا في فلسطين, كسلفانا, سنقرط, الحرباوي, نيروخ, الجنيدي وغيرهم, بدأوا كمشاريع صغيرة, وطوروا بالتدريج من قدراتهم الإنتاجية والاقتصادية. لذا يمكن اعتبار استراتيجية المشاريع الصغيرة، خطوة أولى وهامة لتنمية محلية طويلة المدى وذات جدوى.

7- إن المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة اقل عرضة وتأثر بالهزات الاقتصادية، إذا ما تم مقارنتها بالمشاريع الكبير، إن التكاليف الجارية القليلة وانعدام الديون تسمح وتمكن المشاريع الصغيرة من الصمود خلال الفترات والأزمات المختلفه كما هو عليه الحال في المجتمع الفلسطيني، بينما يجب أن تعمل المشاريع الكبير بانتظام وبوتيرة عالية، لتستطيع تغطية الديون وفوائدها. كما أن السوق المستهدف للمشاريع الصغيرة، تمكنها بالواقع من الاستمرار بالبيع والتسويق ضمن هذا النطاق، حتى خلال الاغلاقات الطويلة(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني, 2004).

2.7.3. المعيقات والمشاكل التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والصناعية حاليا.

وهنا لابد من استعراض جملة المعيقات والمشاكل التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والصناعية وخاصة في محافظة نابلس حسب أراء الباحثين ومكتب وزارة الاقتصاد الوطني وهي كالآتي:

1 - ضعف السيولة النقدية.

أن ضعف السيولة النقدية هي المشكلة الأهم التي تواجه المنشآت الاقتصادية في المدينة. وقد تفاقمت أزمة السيولة النقدية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية في المدينة، حيث ازداد حجم السحوبات النقدية من الودائع البنكية، في حين ازدادت القيود على التسهيلات والقروض من قبل البنوك العاملة في المدينة, وقد ساهم في هذه الأزمة أيضاً تدني حجم المبيعات وصعوبة تسويق المنتجات إلى خارج المدينة وانخفاض معدلات التبادل التجاري(نافذابوبكر,2004).

2 – الحصار والاغلاقات المتكررة.

تعتبر مشكلة الحصار والاغلاق المتكرر للمدينة المعيق الأشمل لمختلف القطاعات الاقتصادية. فهي في نظرهم أحد الاسباب الرئيسية لتراجع عمل المنشآت الاقتصادية في المدينة وبالأخص في قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة, حيث تأثرت هذه القطاعات بشكل بالغ بالاغلاق وتكرار الاجتياحات وفرض نظام منع التجول لمدد طويلة (بلغت 154 يوماً في العام 2002 وحدة)(فلسطين, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2003).

3 – منع دخول فلسطينيي 1948 إلى المدينة.

لقد تأثرت كافة القطاعات الاقتصادية بمنع دخول فلسطينيي الداخل إلى المدينة، والذي ساهم بتقليص حجم المبيعات وانخفاض الايرادات بشكل كبير, ويعتبر القطاع التجاري والقطاع السياحي وقطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة من أكثر القطاعات المتأثرة بغياب متسوقي فلسطينيي الداخل، والذين منعوا من الدخول إلى المدينة للتسوق وفق الأوامر العسكرية الاسرائيلية، حيث اعتمدت هذه القطاعات في ايراداتها سابقاً وبشكل كبير على هذه الشريحة من المتسوقين (مركز تطوير قطاع الخاص, 2004).

4 – صعوبة تسويق المنتجات خارج المدينة.

أن صعوبة تسويق المنتجات خارج المدينة بسبب القيود الفروضة على حركة الأفراد والسلع تعد أيضاً من المشاكل ذات الأولوية بالنسبة لهذه القطاعات، حيث أدت الاجراءات الاسرائيلية إلى الكثير من المعيقات على حركة التجارة إلى خارج المدينة من جهة، وإضعاف القاعدة الانتاجية المحلية من جهة أخرى.

5 – ضعف القدرة الشرائية للمواطنين.

ضعف القدرة الشرائية للمواطنين من المشاكل الرئيسية التي تواجه المنشآت الاقتصادية من مختلف القطاعات في الوقت الراهن. فقد تسبب الحصار والاغلاق وفرض حظر التجول وعلى مدار الفترة منذ مطلع نيسان 2002 إلى وقتنا الحاضر في حرمان نسبة كبيرة من أسر المدينة من مصادر دخلها، مما انعكس بشكل مباشرعلى انخفاض الدخل وملكية الأصول والاستهلاك والادخار (مركز تطوير قطاع الخاص.200,).

6 – مشاكل ومعيقات أخرى.

إضافة إلى المشاكل والمعيقات أعلاه، فأن هنالك مشاكل أخرى التي تواجه المشاريع الصناعية، ومنها فتح السوق أمام البضائع المستوردة والرخيصة، حيث يعتبر ذلك من المشاكل الرئيسية

لدى القطاع الصناعي، والقطاع التجاري. كما تعتبر صعوبة الحصول على المواد الأولية، فهي مشكلة ذات أولوية خاصة لدى القطاع الصناعي وقطاع الانشاءات. وأخيراً، يعتبر ضعف الخدمات المصرفية مشكلة مهمة بالنسبة لقطاع الانشاءات والقطاع السياحي وقطاع النقل والمواصلات (مركز تطوير قطاع الخاص.2004).

أما رأي القطاع الخاص متمثل بالسيد حسام الحجاوي أمين سر الغرفة التجارية في محافظة نابلس وممن له نشاط صناعي فكان الآتي:

أولا: المديونية:

من الأهمية الإشارة إلى أن ارتفاع وتيرة المديونية الرسمية والخاصة على الصعيدين الداخلي والخارجي دون ضوابط من شأنه ان يؤدي الى انعكاسات مدمرة على الناتج المحلي الاجمالي والاقتصاد الوطني، وبخاصة مديونية القطاعات الاقتصادية (الصناعية فيها والتجارية) للبنوك المحلية. وقد انعكست هذه الحالة بآثارها سلباً على:

أ- الاقتصاد المحلي.

ب-الحياة الاجتماعية.

وبالتالي فقد تاثرت القطاعات الاقتصادية صناعياً وتجارياً تأثراً مباشراً بذلك.

ثانياً: الاجتياحات:

عانت فلسطين منذ نهاية آذار من عام 2001 من اجتياحات عسكرية متواصلة كان لنابلس نصيب الاسد منها، بحيث خلفت آثاراً تدميرية وكارثية مست جوانب الحياة المدنية المختلفة، وأثرت بنسبة كبيرة على الحجر والشجر والبشر، وساهمت في ضرب القطاعين الصناعي والتجاري بضربات أليمة لا زالت مصانعنا ومؤسساتنا ومجتمعنا في نابلس وباقي ارجاء الوطن يعاني منها، وتدل البيانات الاحصائية عن حجم الدمار والخراب والخسائر الى وجود وضعٍ قاسٍ يحتاج الى اعوام طويلة لتلافي اضراره وخسائره واشكالياته. فعلى سبيل المثال تضررت اكثر من (1435) ورشة ومؤسسة ومصنع ومحل تجاري في مدينة نابلس جراء الاجتياحات، بنسب متفاوتة تتراوح بين التدمير الكلي والجزئي.

إن المعضلة الكبيرة التي نجمت جراء ذلك تكمن في اشكالية العلاقة والربط ما بين مصلحة العمل في تلك المؤسسات ومصالح العاملين فيها، وهو أمر ساهم مباشرة في رفع نسبة خط الفقر

الى حدود 60%، وهذا بدوره ادى الى رفع وتيرة ونسبة البطالة ارتفاعاً جنونياً عندما عجزت العديد من المؤسسات عن تسديد رواتب العاملين فيها عجزاً يكاد يكون كاملاً في معظم الحالات.

ثالثاً: القدرة الشرائية والتسويقية:
فقد تركت عملية الانهيار المتواصل للوضع الاقتصادي الى انخفاض حاد في القدرة الشرائية للجمهور، بحيث اضحت الحركة التجارية في نابلس خاصة شبه مشلولة وذلك بتأثير جملة من الاسباب اعرضها سريعاً، وهي انخفاض حاد في مستوى الدخل، حالة الحصار المتواصل للمدينة، الاجتياحات شبه المتكررة او اليومية للمدينة، الاغلاقات الدائمة، ارتفاع نسبة البطالة، الاجراءات الاسرائيلية التعسفية، العمالة الاقتصادية داخل الخط الاخضر والتي توقفت بشكل شبه كلي.

ولا شك ان لكل من هذه الاسباب كماً كبيراً من الملاحظات والمعلومات وبخاصة في مجالات (الحركة الصناعية وما عكسته من تأثيرات على القوى العاملة مما ادى الى ارتفاع معدل البطالة) وهذه جميعا تعاونت من اجل التأثير الشامل على مجمل الحياة الاقتصادية ورفعت من مستوى خط الفقر من 18% الى 60%.

إن تناول موضوع الشلل الذي تعاني منه الحركة التجارية يدفع باتجاه وجوب التأكيد على ان الاجراءات الاسرائيلية التي تستهدف تدمير الاقتصاد الوطني تستهدف كذلك ضرب الارادة الفلسطينية وزعزعة الاستقرار وتدمير او السعي لتدمير حضارة المدينة وتاريخها العريق.

وما يشهده الوطن الفلسطيني وما تشهده نابلس على وجه الخصوص من تداعيات افرزتها الممارسات الاسرائيلية التي تفوق حدود الخيال وتتعلق بمسيرة الحياة اليومية التي هي اصلاً الاساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني في استقرارها أو ضعفها وانهيارها مؤشر رئيسي على ما تسعى اليه إسرائيل, بهدف تحطيم الاقتصاد الوطني والتركيز على نابلس بالذات لزعزة صمودها وكسر ارادة اهلها، ذلك ان ما تشهده نابلس من ظواهر سلبية ليست من صلب اخلاق شعبها وبخاصة افتعال الازمات والممارسات غير المنضبطة, وتغيب القانون والانفلات الامني المدمر وتداعيات الفساد الذي يستشري في عديد من الأوساط, كل ذلك وضع الشارع النابلسي في دائرة من القلق والاضطراب والحيرة والخوف على امنه وامن مواطنيه ومؤسساته.

رابعاً: الطوفان الصيني والتركي:

إن حالة الانفلات الأمني وغياب القانون وتغيب الانظمة والقوانين واللوائح خلق حالة هلامية في حركة الاستيراد وفتح باب الاستيراد الفوضوي على مصراعيه حيث اغرقت الاسواق بالبضائع الصينية والتركية وخلافها. وباختصار شديد: لقد ادى هذا الطوفان الى انهيار شبه كامل لعديد من المصانع، مثل مصانع الاحذية والملابس وحتى الاثاث بحيث تراجع الإنتاج بنسبة تزيد عن 70%. وقد أدى ذلك بالضرورة لانعكاسات بالغة على قطاع القوى العاملة وخلق حالة من الفوضى في السوق المحلي. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا : اين هو دور وزارتي الاقتصاد والمالية في العمل الجاد لوقف هذا الطوفان؟

خامساً: المنطقة الصناعية في نابلس:

حاولت بلدية نابلس من تحديث للمنطقة الصناعية الحالية والتي تشمل (2200) دونم للصناعات المختلفة و (400) دونم للمهن المتوسطة والصغيرة وتوسيعها ووضع التسهيلات اللازمة لتطويرها وانتشارها. وقد اصطدمت هذه الجهود بمجموعة من الصعوبات والعراقيل فرضتها تداعيات احداث الانتفاضة، وما نجم عنها من ممارسات اسرائيلية تعسفية عطلت مشروع التطوير والتحديث لهذه المنطقة، وحالت كذلك دون نمو صناعات حديثة.

ويمكن القول ان تعطيل انشاء المنطقة الصناعية الجديدة في نابلس كان أحد أبرز عوامل ومعوقات النمو الاقتصادي في المدينة بشكل عام، ونحن هنا مطالبون بالتكاتف والتعاضد من اجل ايجاد التمويل اللازم لتطوير هذه المنطقة حتى تكون قادرة على استيعاب مشاريع استثمارية جديدة نسعى معا لتحقيقها.

سادساً: السلطة الفلسطينية:

لست هنا في معرض توجيه الاتهام لأية جهة فلسطينية بقدر ما انني أجد حاجة ماسة الى التنويه بان الجهات ذات العلاقة في السلطة الوطنية الفلسطينية لم تبدي تفهماً شاملاً لحقيقة ما يجري على ارض الواقع في هذه المدينة المسجونة لاكثر من ثلاث سنوات، كما أن قصوراً ملحوظاً يمكن تلمسه بسهولة تجاه الرقابة الادارية والقانونية من قبل السلطة تجاه حركة الاستيراد الطوفاني الذي اغرق الاسواق ببضائع متنوعة حطم وجودها القدرة على المنافسة، ناهيك عن قضايا الضرائب والجودة.

سابعاً: رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج:
لم نلمس حتى الساعة دوراً فعالاً لاهلنا واخوتنا من رجال الاعمال في الخارج والمغتربين والمستثمرين منهم، سواء في دعم ما هو قائم من مشاريع بهدف ترسيخ الصمود والاستمرار او بهدف الاستثمار في فلسطين. علماً أن البعض ابدى حضوراً جيداً في هذا الاتجاه وساهم في مشاريع الاستثمار.

ثامناً: الدول العربية:
من منطلق الحس الوطني والقومي فإنني اسمح لنفسي بتوجيه اللوم الى اهلنا واخوتنا في الدول العربية الذين توقفوا بشكل ملحوظ عن عمليات دعم صمود الشعب الفلسطيني، واؤكد ان الدول العربية الشقيقة تستطيع فعل الكثير تجاه دعم الصناعات الوطنية الفلسطينية والسماح باستيراد الانتاج الفلسطيني على نطاق واسع.

تاسعاً: الدول المانحة:
للدول المانحة دور مباشر في المساهمة في تعزيز صمود الاقتصاد الوطني، إلا ان إحجام هذه الدول عن مد يد العون والمساعدة منوط بالضرورة بعوامل كثيرة يصعب ذكرها في هذا المجال والتي يرتبط معظمها في عدم توفر مستوى عال من المصداقية والموضوعية من قبل المجتمع الفلسطيني مؤسساتاً وافراداً وسلطة.

أما وزارة الاقتصاد الوطني في محافظة نابلس قامت باستعراض المعيقات والمشاكل التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والصناعية بالآتي:

1- عدم وجود مناطق صناعية في محافظة نابلس مؤهلة بالبنية التحتية الكاملة وباسعار مناسبة اعاق تطور كثير من الصناعات في المحافظة وخصوصا المصانع الموجودة داخل البلد القديمة ذات المساحات الصغيرة التي لا تتناسب مع حجم العمل, فلم تستطع تلك المصانع التطور لعدم امكانية نقلها الى المنطقة الصناعية للحاجة الى مبالغ طائلة لتغطية البنية التحتية من ماء وكهرباء مما يؤدي الى نفاذ رأس المال قبل بداية الإنتاج.

2- التجمعات الصناعية في مدينة نابلس تقع على اطراف المدينة كالجانب الغربي في بيت ايبا, والجانب الشرقي في المنطقة الصناعية تعرضت الى اضرار مباشرة كالتدمير بسبب الاجتاحات المتكررة من قبل جيش الاحتلال, او اضرار غير مباشرة كعدم تمكن وصول العاملين والمواد

الخام وتسويق المواد المنتجة طوال الخمس سنوات الماضية مما ادى الى خسارة كبيرة في رأس المال.

3- وضع معوقات كبيرة امام المنتج الفلسطيني عند التصدير, وذلك بطلب مواصفات وفحوصات صحية كثيرة تجعل المنتج الفلسطيني يتخلى عن عملية التصدير, بالمقابل هناك انسياب لبضائع مستوردة لها بديل محلي في الاسواق الفلسطينية دون خضوعها لأي مواصفة او رقابة فلسطينية.

4- الإغلاق المستمر على مدينة نابلس, وتقطيع اوصال المحافظة زاد من تكاليف النقل بسبب سلوك طرق فرعية التفافية لنقل المواد الخام والمواد المنتجة, مما اضاف اعباء مالية وزاد تكاليف الانتاج واثرسلبا على جودة بعض المنتجات لا سيما الغذائية, مما حدا ببعض المصانع الى الاكتفاء بالتسويق داخل المدينة دون غيرها,او التوقف عن الانتاج لحين تحسن الظروف.
5- تعرض بعض المصانع للسرقة والتدمير نتيجة غياب الامن ففي بعض المصانع تم سرقة الالات كاملة من قبل المستوطنين, واخرى سرقتها عناصر خارجة عن القانون.

6- عدم إقرار قانون الصناعة حتى الان ادى الى اعاقة ضبط القطاع الصناعي.
7- عدم القدرة على تحصيل الديون المستحقة, والشيكات الراجعة لصاحب المصنع وتحديدا من داخل الخط الاخضر ادى الى تاكل رأس المال التشغيلي لكثير من المصانع وتوقفها عن الإنتاج.
8- تأخير المواد الخام وقطع الغيار والالات المستوردة عبر الموانئ الالسرائيلية اضاف اعباء مالية كثيرة من خلال دفع ارضيات واجور شحن... الخ.

9- منع الكثير من مكونات الانتاج من الدخول الى المدينة لأسباب وذرائع امنية تعيق عملية الإنتاج.

10- قلة الكوادر الفنية المؤهلة في المصانع.وعدم استجابة اصحاب الصناعات التقليدية لأية ارشادات تؤثر ايجابا على جودة المنتج ورضاهم على وضعهم الحالي(رئيسة قسم الدراسات, كانون الأول 2005, اتصال شخصي).

8.3. البيئة القانونية التي أصبح يعمل بها قطاع الإنتاج الصغير والمتوسط بعد قيام السلطة الفلسطينية وتسلمها لمعظم الصلاحيات المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

استنادا إلى المقابلات الميدانية التي أجريت، لحاجات هذا البحث مع عدد من الوزارات ذات العلاقة فقد توصلت إلى الخلاصة التالية:

إن قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة, لا تعمل ضمن بيئة قانونية ملائمة ومشجعة ومحفزة, بل أن الواقع الراهن لم يختلف نوعيا عن الواقع الذي عمل به هذا القطاع قبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية.

ففي معرض إجابة المسئولين في تلك الوزارات عن سؤال, هل لوزارتكم نظرة خاصة تجاه قطاع الإنتاج الصغيرة أم إن النظرة واحدة لكافة القطاعات ؟

كانت الإجابات على وجه الإجمالي بان لا توجد نظرة خاصة, في حين أفادت دائرة الاستثمار التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني أن تركيزها يتمحور حول المشاريع التي يتكون رأسمالها من 100 ألف دولار أمريكي فما فوق , أو تلك التي يعمل بها عشرة عاملين فأكثر .

وفي معرض الإجابة عن سؤال يتعلق بمجالات الدعم التي تقدمها الوزارات لهذا القطاع (كالتدريب, الاقتراض, التسهيلات الضريبية, أو غير ذلك) ؟ أفادت وزارة الاقتصاد الوطني بأنها من جديد أصبحت تساعد أصحاب المشاريع الصناعي المتضررين في الحصول على قروض بنسبة قليلة من الفوائد من خلال بنك التنمية الصناعي, وتقدم تسهيلات في مجال التدريب إضافة إلى خدمات إرشادية.(مدير التنمية الصناعية, شباط 2006, اتصال شخصي)

9.3. دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في تنمية وتطوير المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة:

لعبت المنظمات الأهلية الفلسطينية دورا مميزا وبالغ الأهمية على صعيد التنمية المحلية بشكل عام، وعلى صعيد التنمية الاقتصادية بشكل خاص، حيث قامت المنظمات الأهلية الفلسطينية بهذا الدور في ظل ظروف اقتصادية كلية متردية قدمت الكثير من الخدمات لهذا القطاع الهام , الذي

يشكل أكثر من 90 % من مجموع المشاريع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة .
المنظمات الأهلية الفلسطينية تجد إلزاما عليها ضرورة الاستمرار في تقديم خدماتها إلى هذا القطاع, نظرا لأهميته بالنسبة للتنمية الاقتصادية وكونه يشكل استراتيجية تنموية هامة للعديد من المنظمات الأهلية الفلسطينية, خاصة تلك ذات الاهتمام بموضوعات الفقر وإزالته, أو تلك المهتمة بالتنمية البشرية والمستدامة (عبد الهادي, عوّل, النحاس, زكريا, 1998)
تفيد تجربتنا الفلسطينية بأن هذه المؤسسات لعبت الدور المركزي خلال وجود الاحتلال, في تقديم الخدمات المختلفة لقطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة, كما أنها تستمر حاليا في تقديم الخدمات على الرغم من نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية, مع تغير هام في أدوارها.

من أهم هذه المنظمات الغير حكومية, ودورها في عملية تنمية وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. مؤسسات الإقراض, إن الغياب للمؤسسات المالية (البنوك) أعتبر سببا رئيسيا لإنشاء العديد من المؤسسات الإقراض, التي هدفت إلى تقديم قروض للمجتمع الفلسطيني (صبح, 1999).

خلال الثمانينات والتسعينات تم إنشاء العديد من مؤسسات الإقراض , نذكر منها :
1- مجموعة التنمية الاقتصادية.
2- الشركة العربية للإقراض والتنمية.
3- الشركة الفنية للتنمية.
4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
5- مؤسسة إنقاذ الطفل.
6- برنامج تأهيل الأسرى.
7- مركز دعم النشاطات الاقتصادية النسوي (مؤسسة أوكسفام).
في الوقت الذي نؤمن فيه بضرورة وجود استراتيجية وطنية لدعم هذا القطاع, إلا أن ذلك لا يعفينا من وضع جدول بالاولويات تبعا للجغرافيا أو مجال النشاط, يمكن القول أن القطاعات الاقتصادية الأكثر جدوى للتركيز عليها تقع ضمن الأولويات في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة, ويمكن تصنيفها كالتالي:
1-النشاط الإنتاجي والصناعي.
2-النشاط الزراعي.
3-النشاط الخدماتي.
4-النشاطات التي تقوم بها النساء.

10.3. دور وزارة الاقتصاد الوطني في تنمية وتطوير المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة (خطة العمل 2004-2006):

1- إعداد خطة عمل لدائرة التنمية الصناعية وأقسامها في المقر والمكاتب الفرعية. وعمل اجتماعات لمناقشتها من أجل تطوير هذا القطاع .

2- وضع الإجراءات والاليات لتسهيل تقديم الخدمات مثل اليات الرقابة والتفتيش, وشهادة المنشأ.

3- متابعة البرامج ذات العلاقة بالصناعة وتقديم الدعم الفني لها مثل برنامج التحديث الصناعي.

4- مراجعة القوانين الحالية ورفع التوصيات بالتغيرات اللازمة.

5- وضع أطر لقوانين وانظمة جديدة تحتاجها الصناعة.

6- تحديد وتشخيص المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي واعداد دراسات بها.

7- زيادة القدرة التنافسية من خلال اعداد ورشات عمل و برامج.

8- الرقابة والتفتيش على المنشأت الصناعية لغرض تحسين الاداء في المنشأة.

9- دراسة الاتفاقيات الدولية الموقعة والمشاركة في الاتفاقيات الجديدة.

10- إعداد ورشات عمل وندوات واجتماعات تخدم القطاع الصناعي.

11- إعداد وتحديث الصفحة الالكترونية للوزارة بما يخص التنمية الصناعية بشفافية.

12- متابعة الشكاوى المتعلقة بالقطاع الصناعي.

13- تنسيب مشاريع المواصفات والتعليمات الفنية الالزامية حسب احتياجات القطاع الصناعي ورفع اقتراحات لتطوير المواصفات المعتمدة.

14- المشاركة في اللجان ذات العلاقة.

15- إعداد وتأهيل العاملين في الدائرة.

16- عمل ميزانية الدائرة.

17- إعداد تقارير شهرية بانجازات الدائرة.

18- تنسيق العمل مع الدوائر ذات العلاقة بالقطاع الصناعي (مدير مكت ب وزارة الاقتصاد الوطني، كانون الثاني 2005, اتصال شخصي).

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

1.4. تمهيد.

2.4. خارطة الدراسة.

3.4. منهجية الدراسة.

4.4. موقع مدينة نابلس (مجتمع الدراسة) و أهم صناعاتها.

5.4. مجتمع الدراسة.

6.4. عينة البحث.

7.4. أداة الدراسة.

8.4. صدق أداة البحث.

9.4. إجراءات البحث.

10.4. التحليل الإحصائي.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

1.4. تمهيد

يتناول هذا الفصل وصفا دقيقا لكافة الخطوات والإجراءات التي تم القيام بها من أجل الوصول إلى النتائج المبينة لاحقا، بناء على الأصول العلمية المتبعة في خطوات البحث العلمي. والشكل رقم (1) يعطي صورة واضحة عن الخطوات التي تم إتباعها لإنجاز هذا البحث.

2.4. خارطة الدراسة:

خارطة رقم (1.4): يبين الخطوات المتبعة لإنجاز هذا البحث .

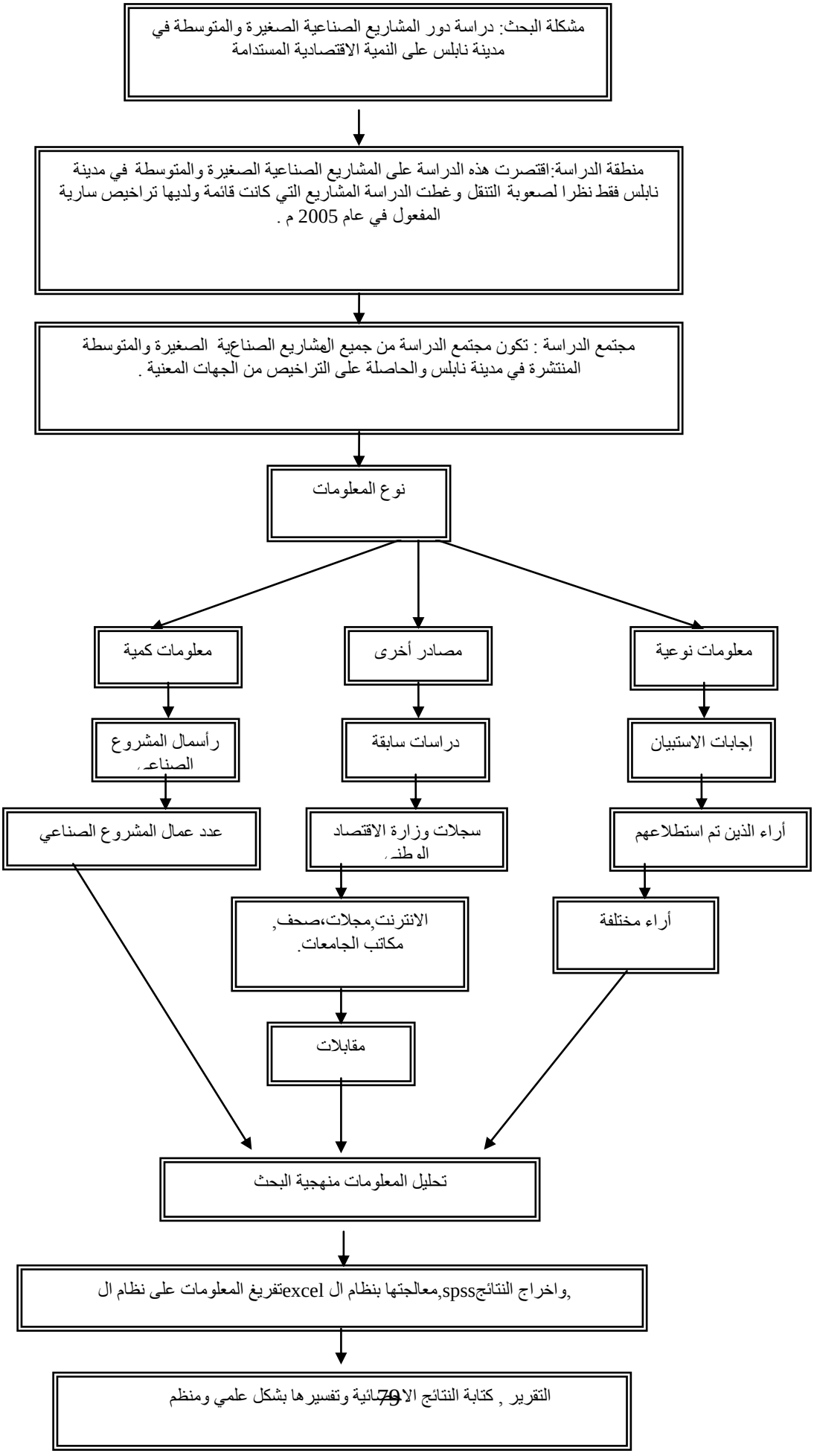

3.4. منهجية الدراسة :

قام الباحث في هذه الدراسة بعرض المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس, و ما يواكبها من ظروف مختلفة من معلومات عن المشروع وصفة المشروع و عن المواد الخام والوسيطة و عن الإنتاج والتسويق و تطوير الصناعي بالإضافة إلى الجوانب السياسية المتعلقة بالاحتلال, و سياسته الاقتصادية التي تؤثر على هذه المنشآت و ذلك كله من خلال الوصف العام لطبيعة النشاط الاقتصادي في محافظة نابلس , لإعطاء صورة واضحة عن هذا القطاع الاقتصادي, بالإضافة لمفهوم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة ,و ما يحيط به من اجتهادات في مختلف الدول العالمية, و كذلك لدى العديد من مدارس الفقه الاقتصادي و الإداري و قد ارتكز الباحث في ذلك على العديد من المراجع الأدبية والصحف و مصادر أخرى مختلفة هذا من جانب و من جانب آخر فقد استخدم الباحث أسلوب الاستبانه الميدانية – انظر ملحق رقم(1)– و المقابلات و الاتصالات الشخصية للحصول على المعلومات الأولية اللازمة لإنجاز هذه الدراسة, حيث قام بمعالجة هذه البيانات التي توفرت من خلال مصادره الأولية على الرزمة الإحصائية المحسوبة (SPss) و ذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع أغراض هذه الدراسة.

4.4. موقع مدينة نابلس (مجتمع الدراسة) و أهم صناعاتها:

تتمتع مدينة نابلس بموقع جغرافي هام، فهي تتوسط إقليم المرتفعات الجبلية في فلسطين بصفة عامة، كما أنها تقع ضمن سلسلة المدن الفلسطينية الواقعة على خط تقسيم المياه وتقع عند التقاء دائرة عرض 32.13 0 شمالاً وخط طول 35.16 شرقا ويحدها من الشمال جبل عيبال وقرية عصيرة الشمالية، ومن الجنوب جبل جرزيم وقرية كفر قليل، ومن الغرب والشمال الغربي قرى زواتا وبيت إيبا وبيت وزن ورفيديا، أما من الشرق والجنوب فيحدها كل من سهل بلاطة وعسكر مرورا بلبلباذان وقرى روجيب وكفر بيتا وسالم ودير الحطب وعزموط.

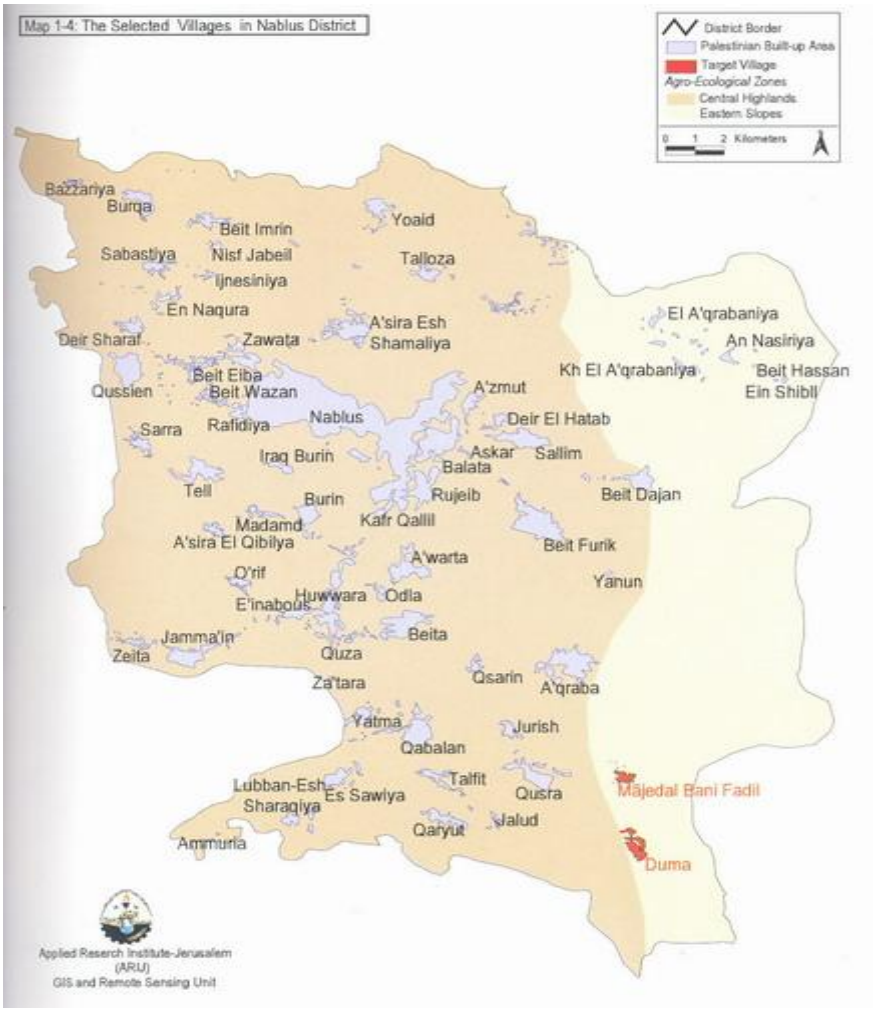

انظر خارطة رقم (2.4): (خارطة محافظة نابلس).

وتعتبر محافظة نابلس العاصمة الاقتصادية لفلسطين حيث تشتهر بصناعة الزيوت النباتية

والصابون والغزل والنسيج وصناعة الأغذية والمشروبات والكيماويات والمنظفات والجلود والصناعات المعدنية وغيرها.

وساعد موقع المدينة كحلقة وصل بين مدن الضفة والخط الأخضر في تكونها الاقتصادي، حيث كانت تشكل مركزا اقتصاديا يعتمد عليها في هذه الصناعات, لكن بعد الاحتلال وفرض الحصار ومنع الخروج من المدن ومنع الفلسطينيين من الوصول إليها، تعرضت هذه الصناعات للتراجع وهبوط مستوى إنتاجها (الدباغ, 1991).

ويؤكد المحاضر بكلية الاقتصاد بجامعة النجاح الوطنية الدكتور عمر عبد الرازق أن جميع القطاعات الاقتصادية في المدينة تأثرت بالإجراءات الإسرائيلية لاسيما القطاع الصناعي، مشيرا إلى أن الحركة التجارية انتقلت من المدينة إلى قراها.

وأوضح عبد الرازق في حديثه للجزيرة نت أن رأس المال ظل حتى قبيل اندلاع انتفاضة الأقصى مرتكزا في هذه المدينة، لكن بعد سلسلة المضايقات الإسرائيلية هربت بعض رؤوس الأموال وتراجع حجم الاستثمار فيها.وأشار إلى أن الحصار المفروض على المدينة يؤثر على علاقتها مع المدن الأخرى مثل طولكرم وجنين وقلقيلية، مؤكدا أن مدينة نابلس في وضع حرج وصعب حيث يتواصل الحصار ومنع دخول سكان القرى والمدن الأخرى إليها (انترنت،2004). وقال رئيس الغرفة التجارية في المدينة الحاج حمدي كنعان إن الحصار الإسرائيلي يمنع دخول وخروج البضائع بسهولة، وأدى إلى توقف شبه تام لعدد كبير من المصانع وارتفاع نسبة البطالة إلى 70% في المدينة.

وأضاف أن قوات الاحتلال تمنع دخول المواد الخام إلى المدينة وتصدير المنتجات المختلفة، موضحا أن عدد المصانع في المنطقة الصناعية بالمدينة كان قبل الحصار 50 منشأة، توقف منها 18 مصنعا عن العمل لعدم القدرة على الوصول إليها أو لأسباب تتعلق بالعجز العام وقلة السيولة، في حين لا تتجاوز الطاقة الإنتاجية للمصانع العاملة 30% من طاقتها الحقيقية.

وأشار كنعان إلى أن التجارة الحرة ساهمت في ضرب الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام واقتصاد مدينة نابلس بشكل خاص وبالتالي انخفض الاعتماد على الناتج المحلي، موضحا أن البضائع الصينية تنافس الصناعة المحلية نتيجة تدني أسعارها، في وقت لا توفر فيه الحماية الكافية للإنتاج المحلي والوطني.

ويبدي رئيس الغرفة التجارية تفاؤلا حذرا إزاء نهوض المدينة وعودتها إلى مكانتها الاقتصادية، موضحا أن ذلك يتطلب حرية التحرك وتسهيلات في نقل البضائع وهو ما يرتبط بتحسن واستقرار الوضع السياسي العام. وأكد أن الإنسان الفلسطيني قادر على تحمل المشاق من أجل النهوض باقتصاده وصناعاته إذا توفرت له الظروف المناسبة (رئيس غرفة تجارية نابلس، تشرين ثاني 2005, اتصال شخصي).

5.4. مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في محافظة نابلس، كما ورد في سجلات وزارة الاقتصاد الوطني مكتب نابلس لعام 2005 م .فقد بلغ عددهم (686) مصنع و الموزعة في المناطق الصناعية والتجارية والسكنية للمدينة وهي حائزة على التراخيص اللازمة من كافة الجهات ذات العلاقة.

الجدول رقم (1.4): توزيع المصانع تبعا لنشاطها .

الرقم	نوع نشاط المصنع	العدد	النسبة المئوية
1-	مواد غذائية	97	% 14
2-	مواد كيماوية	59	% 9
3-	معدنية	51	% 7
4-	بلاستيكية	58	% 8
5-	نسيجية	128	% 19
6-	مناشير وحجر	166	% 24
7-	بلاط و طوب و انشائية	84	% 12
8-	كسارات وباطون	43	% 7
المجموع	---------	686	100%

(فلسطين, وزارة الاقتصاد الوطني, 2006)

يتضح من الجدول أعلاه أن اكثر القطاعات الصناعية الموجودة في محافظة نابلس هي قطاع المناشير والحجر والتي تشكل ما قيمته 24 % من المصانع في مدينة نابلس.

الجدول رقم (2.4): يبين عدد المصانع المسجلة في وزارة الاقتصاد الوطني / نابلس وعدد المصانع التي تمارس نشاطها.

نوع المصنع	عدد المصانع المسجلة في سجلات الوزارة	عدد المصانع المغلقة	مجموع المصانع العاملة
الصناعات الغذائية	97	32	65
الصناعات الكيماوية	59	28	31
الصناعات المعدنية	51	20	31
الصناعات البلاستيكية	58	14	44
الصناعات النسيجية	128	19	109
مناشير الحجر والمحاجر	166	17	149
صناعة البلاط والطوب وانشائية	84	22	62
الكسارات والباطون	43	11	32
المجموع	686	163	523

(فلسطين, وزارة الاقتصاد الوطني , 2006)

نلاحظ من الجدول اعلاه بأن مانسبته 24 % من المصانع قد تم اغلاقها . بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية في محافظة نابلس .

الجدول رقم (3.4): يبين توزيع المصانع تبعا للمناطق القائمة عليها .

منطقة المصانع / نوع المصنع	منطقة صناعية	منطقة تجارية وسكنية	المجموع
الصناعات الغذائية	14	51	65
الصناعات الكيماوية	14	17	31
الصناعات المعدنية	19	12	31
الصناعات البلاستيكية	11	33	44
الصناعات النسيجية	6	103	109
مناشير الحجر والمحاجر	40	109	149
صناعة البلاط والطوب وانشائية	15	47	62
الكسارات والباطون	6	26	32
المجموع	125	398	523
النسبة المئوية	% 24	% 76	% 100

(فلسطين, وزارة الاقتصاد الوطني, 2006)

يتضح من الجدول أعلاه أن 24 % من المصانع في مدينة نابلس مقامة في المناطق الصناعية، و76 % مقامة في المناطق التجارية والسكنية.

الجدول رقم (4.4): يبين عدد المصانع المسجلة في وزارة الاقتصاد الوطني / نابلس بصورة أفراد أو مؤسسة وعدد المصانع بصورة شركة.

نوع المصنع	عدد المصانع بصورة افراد أو مؤسسة	عدد المصانع بصورة شركة	مجموع المصانع العاملة
الصناعات الغذائية	52	13	65
الصناعات الكيماوية	20	11	31
الصناعات المعدنية	16	15	31
الصناعات البلاستيكية	28	16	44
الصناعات النسيجية	95	14	109
مناشير الحجر والمحاجر	142	7	149
صناعة البلاط والطوب وانشائية	54	8	62
الكسارات والباطون	23	9	32
المجموع	430	93	523

(فلسطين, وزارة الاقتصاد الوطني, 2006)

نلاحظ من الجدول اعلاه بأن مانسبته 82 % من المصانع مسجلة في الوزارة بصورة أفراد أو مؤسسة و مانسبته 18 % مسجلة بصورة شركات.

6.4. عينة الدراسة:

تم اختيار العينة بالأسلوب العشوائي، بواقع (250) مصنع، حيث تم اختيار المصانع القائمة فعلا و الحاصلة على كافة التراخيص اللازمة لممارسة نشاطها فقط وهي (523) مصنع ومن ثم تم اختيار المصانع على أساس المعادلة التالية وهي مجموع الإجمالي لعدد المصانع للمواد الغذائية – مثلا – على عدد المصانع المراد دراستها.

7.4. أداة الدراسة:

أن أداة الدراسة هي الوسيلة الفعالة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات والبيانات التي يحتاجها ويهدف إلى استخدامها وذلك من أجل الوصول إلى هدفه مع الحرص والتأكد من أن استخدام الأدوات يجب أن تتصف بالموضوعية, والصدق والثبات حتى يتوصل الباحث إلى نتائج علمية سليمة. ولإتمام هذه الدراسة تم استخدام الأدوات التالية:

1.7.4. المقابلة

تم إجراء مجموعة من المقابلات مع العديد من المسئولين, وذوي العلاقة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس, وذلك بهدف الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة وان هذه المقابلات هي:

1. رئيس غرفة صناعة وتجارة نابلس.
2. أمين سر غرفة تجارة وصناعة نابلس السيد حسام الحجاوي.
3. رئيس قسم الحرف والصناعات في بلدية نابلس.
4. مدير العلاقات العامة في بلدية نابلس.
5. مدير مكتب وزارة الاقتصاد الوطني في محافظة نابلس.
6. رئيسة قسم الدراسات في مكتب وزارة الاقتصاد الوطني في محافظة نابلس.
7. مديرة التنمية الصناعية في وزارة الاقتصاد الوطني – رام الله.
8. رئيس قسم التنمية الصناعية في وزارة الاقتصاد الوطني في نابلس.
8. مدير التراخيص الصناعية في وزارة الاقتصاد الوطني في نابلس.
9. مدير التخطيط في وزارة التخطيط – رام الله.

2.7.4. الاستبانه

بالإضافة إلى أداة المقابلة التي ذكرت سابقا, فقد تم استخدام الاستبانه الميدانية من اجل الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة, ولتحقيق ذلك فقد تم تطوير استبانه بحثيه من قبل الباحث, ثم عرضها على لجنه محكمين من ذوي الخبرة والدراية والاختصاص – انظر ملحق رقم (1) – وبعد أن حكمت, وعدلت هذه الاستبانه, خرجت بصورتها النهائية التي أجازها المحكمون والى صلاحيتها وملائمتها لجميع المعلومات والبيانات اللازمة, وذلك لتحقيق أغراض هذه الدراسة العلمية وقد كانت الاستبانه المحكمة مكونة من (8) أسئلة متفرعة إلى (36) فقرة حيث احتوت على أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة وأسئلة اختيار من متعدد.

8.4. صدق أداة الدراسة:

يعتبر صدق أداة البحث من أهم الصفات التي يجب أن تتصف بها أداة البحث، و المقصود بصدق الأداة هو أن تقيس أداة القياس المتغيرات والأشياء التي صممت لقياسها.
حيث تم التحقق من صدق أداة البحث من خلال عرضها على ثلاثة محكمين وهما:

1 – الدكتور مجيد منصور من جامعة النجاح الوطنية.
2 – الدكتور نائل موسى من جامعة النجاح الوطنية
3 – الأستاذ علاء رحال محلل إحصائي جامعة القدس المفتوحة.
4– الأستاذ عصام حرزالله مدير التراخيص الصناعية من وزارة الاقتصاد الوطني.

9.4. ثبات أداة الدراسة:

حتى يطمئن الباحث إلى ثبات أداة الدراسة فقد تم توزيع مجموعة من الاستبيانا ت على العاملين في مجتمع الدراسة وبعدها تم استرجاعها وفحصها وأخذ بعض الملاحظات منها, تبين للباحث أن نسبة ثبات هذه الاستمارة عالية, وجيدة ومناسبة وقادرة على تحقيق أغراض هذه الدراسة.

10.4. إجراءات الدراسة:

بعد التأكد من صلاحية أداة البحث، فقد تم اتخاذ الإجراءات التالية من أجل تطبيق الأداة على مجتمع البحث:

1 – تم تحديد مجتمع وعينة البحث من خلال الرجوع إلى القوائم التي تم الحصول عليها من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، وقمت بإفراز هذه القوائم إلى مصانع مرخصة وغير قائمة، وقائمة غير مرخصة (قيد الترخيص), مغلقة, وقائمة ومرخصة . فقد تم اختيار المصانع القائمة والمرخصة لمجتمع الدراسة حسب المعادلة سابقة الذكر.

2 – تم تعبئة خمسة استبيانات بشكل تجريبي لتأكد من مدى فاعليتها ووضوحها من قبل مجتمع الدراسة وعدم وجود أي معلومة غامضة لديهم في الاستبيان.

3 – تم الاتصال مع أصحاب ومدراء المصانع من أجل الحصول على موعد لتعبئة الاستبيان ومقابلتهم.

11.4. التحليل الإحصائي:

بعد أن تم توزيع الاستبانه على كل أفراد عينة الدراسة واسترجاعها من قبل الباحث, بعد أن تم تعبئتها من المجتمع الدراسي قام الباحث بتفريغ جميع البيانات الأولية التي حصل عليها من خلال الاستبانه, على برنامج الحاسوب الآلي من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPss) وذلك بهدف الحصول على معالجات إحصائية ووضعية دقيقة لتلك البيانات المتوفرة, وقد كانت مخرجات المعالجة الإحصائية على شكل تكرارات ونسبه مئوية مختلفة, قام الباحث بعد ذلك بتنفيذها والتعليق عليها ومناقشة فرضيات هذه الدراسة وفحصا بالتأكد من مدى ودرجة صدقها.

الفصل الخامس

عرض وتحليل نتائج الدراسة

1.5. تمهيد.

2.5. عرض وتحليل المعلومات المتعلقة بأصحاب المشاريع الصناعية من حيث.

1.2.5. الجنس.

2.2.5. المؤهل العلمي.

3.2.5. تحليل النتائج.

3.5. عرض وتحليل المعلومات المتعلقة عن المشاريع الصناعية من حيث.

1.3.5. طبيعة عمل المشروع الصناعي.

2.3.5. العاملون في المشروع الصناعي.

3.3.5. رأس مال المشروع الصناعي.

4.3.5. ملكية المشروع الصناعي.

5.3.5. منطقة إقامة المشروع الصناعي.

6.3.5. نتائج عرض وتحليل الحالة الاقتصادية للمشاريع.

الفصل الخامس

عرض وتحليل نتائج الدراسة

1.5. تمهيد

احتوت الدراسة على متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة, و قد مثلت المتغيرات المستقلة بالجنس، المؤهل العلمي, نوع الصناعة, عدد العاملين, رأس مال المشروع, ملكية المشروع, ومنطقة إقامة المشروع. أما المتغيرات التابعة فقد تمثلت بأجوبة أصحاب المشاريع الصناعية على الاستبيان. وسوف يتم عرض ومناقشة المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة على ضوء المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبانه الميدانية التي استخدمها الباحث كأداة دراسية للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة.

2.5. عرض وتحليل المعلومات المتعلقة بأصحاب المشاريع الصناعية من حيث :

1.2.5. الجنس:

من أجل الحصول على الإجابة عن السؤال الأول المتعلق بطبيعة الجنس لأصحاب المشاريع الصناعية والذي يحمل رقم (1.1) على الاستبانة المرفقة, فان الجدول رقم (1.5) يوضح نتيجة السؤال .

جدول رقم (1.5) : الجنس .

Crosstab

			الجنس		Total
			ذكر	انثي	
نوع الصناعة	غذائية	Count	30		30
		% within نوع الصناعة	100.0%		100.0%
	كيماوية	Count	44		44
		% within نوع الصناعة	100.0%		100.0%
	إنشائية	Count	110		110
		% within نوع الصناعة	100.0%		100.0%
	نسيجية	Count	49	1	50
		% within نوع الصناعة	98.0%	2.0%	100.0%
	معدنية	Count	16		16
		% within نوع الصناعة	100.0%		100.0%
Total		Count	249	1	250
		% within نوع الصناعة	99.6%	.4%	100.0%

نلاحظ من خلال التكرارات والنسب الواردة في الجدول رقم (1.5) الذي يوصف مجتمع الدراسة من حيث الجنس, بأن المستجوبين البالغ عددهم (250) شخص, فقد مثل الذكور ما نسبته (99.6%) من أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس. و ما نسبته (0.4%) فقط هم من الإناث، لذا نشير إلى أن النسبة المطلقة لأصحاب المشاريع في محافظة نابلس تتكون من الذكور, وان السبب في ذلك يعود إلى اعتبارات وتفسيرات عديدة يعتقد الباحث أنها هي سبب في ذلك, حيث أن مجتمع محافظة نابلس هو جزء من المجتمع الفلسطيني والذي يعتبر بأنه مجتمع ذكري, وهو أيضا يقوم على الاعتقاد الديني والاجتماعي الذي يوجب على الرجل أن يتحمل المسؤوليات المالية والاقتصادية, بالإضافة إلى إن المشاريع الصناعية, تطفو عليها وكما سنرى لاحقا سمة العمل اليدوي الشاق, ولذا فانه أمر طبيعي أن يتصدر الملكية لهذه المشاريع الصناعية الذكور وذلك بنسبة (99.6 %), وأما ما نسبته (0.4%) من هذه المشاريع الصناعية والتي تقوم على إدارتها وامتلاكها قطاع نسائي, فهي في الغالب تكون مشاريع صناعية لا تتطلب مجهود عضلي كبير مثل قطاع النسيجية.

2.2.5. المؤهل العلمي:

أظهرت الإجابات الواردة من أصحاب المشاريع الصناعية من خلال إجابتهم على سؤال رقم (1.2) الموجود على الاستبانة لمعرفة مستوى العلمي لأصحاب المصانع مما يساهم في تطوير المشاريع الصناعية في محافظة نابلس بشكل مباشر. والجدول رقم (2.5) يبين الإجابات عن هذا السؤال.

جدول رقم (2.5): المؤهل العلمي.

Crosstab

			المؤهل العلمي لصاحب المشروع					Total
			غير متعلم	أساسي	ثانوي	دبلوم	جامعي	
نوع الصناعة	غذائية	Count		3	7	2	18	30
		% within نوع الصناعة		10.0%	23.3%	6.7%	60.0%	100.0%
	كيماوية	Count			5	4	35	44
		% within نوع الصناعة			11.4%	9.1%	79.5%	100.0%
	إنشائية	Count	1	4	50	15	40	110
		% within نوع الصناعة	.9%	3.6%	45.5%	13.6%	36.4%	100.0%
	نسيجية	Count			21	11	18	50
		% within نوع الصناعة			42.0%	22.0%	36.0%	100.0%
	معدنية	Count			1	2	13	16
		% within نوع الصناعة			6.3%	12.5%	81.3%	100.0%
Total		Count	1	7	84	34	124	250
		% within نوع الصناعة	.4%	2.8%	33.6%	13.6%	49.6%	100.0%

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2.5), بأن النسبة العظمى بشكل عام لأصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آراؤهم في محافظة نابلس هم من حملة الشهادات الجامعية وهو ما نسبته (49.6%) ونسبة الغير متعلمين (0.4%) فقط, لذا نشير هنا إلى أن إمكانية تطوير هذه المشاريع وقيامها على الأسلوب العلمي في الإدارة سهلة بسبب أن أصحاب هذه المشاريع من البيئة المتعلمة.

ولا بد من الإشارة هنا بأن أكثر القطاعات الصناعية فيها نسبة التعليم الجامعي مرتفعة والذي يشكل ما نسبته (81.3%) من نسبة باقي القطاعات تعليما هو قطاع المعدنية, وذلك حسب اعتقادي بأن هذا القطاع يحتاج إلى خبرات علمية عالية والقدرة على تطبيق المواصفات والمقاييس والجودة والقدرة على مواكبة التطور والمنافسة في الأسواق الداخلية. ويأتي بعد ذلك قطاع الكيماوية المستطلع آراؤهم, حيث كانت نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعية (79.5%) حيث أن معظم أصحاب هذا القطاع من حملة شهادات الهندسة والكيمياء. في المقابل

نجد بأن أدنى نسبة تعليم جامعي في قطاع النسيجية وهو ما نسبته (36%) من مجموع حملة الشهادات الجامعية عن باقي القطاعات. إن سبب ذلك وكما يعتقد الباحث انه لأمر طبيعي أن ينتمي أصحاب هذا القطاع إلى المستويات التعليم الجامعي أقل, وذلك إما بسبب توارث هذه المنشآت فالتفتوا إلى إدارتها وتصريف أمورها وتركوا الدراسة, وإما بسبب تركيز اهتمامهم في شبابهم على الجوانب العملية والاقتصادية ولم يكترثوا كثيرا بمواصلة المسيرة التعليمية لهم, وإما لحرمانهم من التعليم بسبب الظروف المالية والاقتصادية التي دفعتهم إلى ترك الدراسة والتوجه نحو العمل,وتكوين الذات الاقتصادية لإعالة الاسره هذا من جانب, ومن جانب آخر فان النسبة القليلة التي واصلت التعليم الجامعي, والتي لا تتعدى (36%) فهي عادة ما يكون أفراد هذه الشريحة قد درسوا في الجامعة في تخصصات تتناسب مع مشاريعهم الصناعية وتحترمها، إذ لاحظ الباحث أن بعض المشاريع يملكها أشخاص يحملون درجة البكالوريوس بنفس مجال العمل الذي يمارسونه, علما بأن الصناعات النسيجية وباقي القطاعات بحاجة إلى ذوي اختصاصات علمية عالية من الناحية الفنية أو المهارة ومن الناحية الإدارية, حيث أن أصحاب جميع المشاريع الصناعية بحاجة إلى مؤهلات علمية عالية للقدرة على مواكبة التطور في مشروعاتهم والقدرة على التنافس في الأسواق الداخلية والخارجية والقدرة على توسيع نشاطاتهم, مما يساهم في تطوير الخطط الخاصة بالمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة, أن انخفاض المستوى العلمي لأصحاب المشاريع الصناعية ينعكس سلبا على قدراتهم على التعامل مع تكنولوجيا الإنتاج الحديث وعلى قدرة المؤسسات الصناعية على القيام بالتحديث والتطوير الضروري لزيادة الإنتاجية ولتحسين القدرات التنافسية لمنتجاتها.

3.2.5. نتائج عرض وتحليل الحالة الاجتماعية لأصحاب المنشآت:

من خلال عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالحالة الاجتماعية للمبحوثين فان الباحث يلخص ما يلي:

1. إن أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة هم بغالبيتهم الكبيرة من الذكور.
2. إن أصحاب المشاريع الصناعية لقطاعي المعدنية والكيماوية هم بغالبيتهم حاصلين على أعلى الدرجات العلمية والباقي دون المستوى المطلوب مما يؤثر سلبا على تطوير وتنمية صناعاتهم.

3.5. عرض وتحليل المعلومات المتعلقة عن المشاريع الصناعية من حيث:

1.3.5. طبيعة عمل المشروع الصناعي:

من أجل الحصول على الإجابة عن السؤال الثاني والمتعلق بطبيعة عمل المشروع الصناعي لأصحاب المشاريع والذي يحمل رقم (2.1) على الاستبانة المرفقة, فان الجدول رقم (3.5) يوضح نتيجة السؤال.

جدول رقم (3.5):نوع الصناعة.

نوع الصناعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غذائية	30	12.0	12.0	12.0
	كيماوية	44	17.6	17.6	29.6
	إنشائية	110	44.0	44.0	73.6
	نسيجية	50	20.0	20.0	93.6
	معدنية	16	6.4	6.4	100.0
	Total	250	100.0	100.0	

يلاحظ من البيانات الواردة في جدول(3.5) إلى أن (44%) من المشاريع الصناعية من القطاع الإنشائية وهي أعلى نسبة من القطاعات الأخرى والمتمثلة بالصناعات الغذائية, والكيماوية والنسيجية, والمعدنية, وهذا نتيجة لكثرة المنشآت التي تعمل على تصنيع العوامل و المقومات الإنشائية (كمناشير الحجر, والكسارات, ومصانع الطوب والبلاط, ومصانع الباطون الجاهز ومناخل الرمل والشيد وما شابه ذلك)، حيث تكثر هذه المنشآت نتيجة لطبيعة الجغرافية الصخرية لمحافظة نابلس التي تكثر فيها مقالع الحجر التي توفر مادة خام كبيرة لكل أصناف هذه الصناعات الإنشائية المختلفة، سيما وأن معظم المنشآت الصناعية الإنشائية يمكن البدء بها كمقصاة الحجر وغرابيل الرمل من خلال بعض المدخرات الفردية أو الأسرية, وأيضا سبب ارتفاع نسبة هذا القطاع كما يعتقد الباحث نتيجة النهضة العمرانية الموجودة في المحافظة مما يؤدي إلى زياد الطلب على هذا القطاع.

و يلاحظ من الجدول (3.5) أيضا إلى أن ما نسبته (20%) من المشاريع الصناعية المبحوثة تعمل في مجال النشاطات النسيجية, وهي ثاني أعلى نسبة من القطاعات الصناعية الموجودة في محافظة نابلس, و ذلك لكثرة التعاقد بالباطن بين المنشآت الصناعية النسيجية الإسرائيلية وبين

الكثير من المشاغل المحلية، دفع هذا القطاع إلى التكاثر, وذلك لتوفر الأيدي الحرفية الرخيصة خاصة النساء منها, حيث أن التعاقد من الباطن يساعد المشاريع الصناعية في محافظة نابلس على التطور والنمو من خلال تزويد المصانع الفلسطينية بأحدث الآلات والمعدات بسبب الوصول إلى الجودة المطلوبة لتصنيع المنتج, وهذا يؤدي إلى تطوير تلك المشاريع وزيادة العائدات المالية عليها, وزيادة فرص التوظيف مما يؤدي إلى الحد من البطالة المنتشرة في الأراضي الفلسطينية.

و يلاحظ من الجدول (3.5) أيضا إلى أن ما نسبته (17.6%) من المشاريع الصناعية المبحوثة تعمل في مجال الصناعات الكيماوية وهي نسبة أقل من القطاعات الأخرى, و هذا ما رده حسب اعتقاد الباحث إلى أن أصحاب المشاريع الصناعية للمواد الكيماوية أو المشرفين على المشروع يجب أن يكون مؤهلهم العلمي أعلى من أصحاب المشاريع الصناعية الأخرى, و يعود السبب إلى أن إنتاج المواد الكيماوية بحاجة إلى قدرات علمية أعلى لمدى خطورة إنتاجها من خلال ضرورة توفر ذوي الاختصاص في المعادلات الكيماوية التي تحتاجها المادة المصنعة.وعلى المشاريع الصناعية للمواد الكيماوية أن تقوم في عملية الاستيراد مباشرة وذلك لعدة اعتبارات منها أنه لا يستطيع أي مستورد غير متخصص في المواد الكيماوية بأن يستورد المواد الخام التي تحتاجها منتج كيماوي معين, ولكن لصعوبة استيراد مواد الخام الكيماوي بسبب العراقيل التي يضعها الجانب الإسرائيلي في المعابر على هذا النوع من المواد المستوردة بسبب الحجج الأمنية يؤدي إلى انخفاض عدد هذا القطاع. وأخبرا يرى الباحث بأن عملية تسويق والتصدير لهذا القطاع ضعيفة بسبب شدة المنافسة الموجودة في السوق.

و عليه نلاحظ أن المشاريع الصناعية في محافظة نابلس تبرز بشكل واضح في مجالات النشاط الإنشائي والنسيجي، ولكن الصناعات الأخرى المختلفة فهي نسب متدنية, وذلك لضعف القدرة التسويقية وكثرة المنافسة العالية من قبل منشات مماثلة في الضفة الغربية وإسرائيل, و لذا فالصناعات الكيماوية تمثل نسبة (17.6%) كما ذكر سابقا من مجموع المشاريع الصناعية في محافظة نابلس, والغذائية (12%), والمعدنية (6.4%).

2.3.5. العاملون في المشروع الصناعي:

من أجل الحصول على الإجابة على السؤال الثاني الفرع الثالث حامل رقم (2.3) على الاستبانة والذي نصه عدد العاملين في المشروع الصناعي , فأن الجدول رقم (4.5) يوضح نتائج السؤال.

جدول رقم (4.5):عدد العاملين.

Crosstab

			عدد العاملين				
			أقل من 4	5 - 8	9 - 22	أكثر من 32	Total
نوع الصناعة	غذائية	Count	6	14	5	4	29
		% within ةعانصلا عون	20.7%	48.3%	17.2%	13.8%	100.0%
	كيماوية	Count	3	19	14	8	44
		% within ةعانصلا عون	6.8%	43.2%	31.8%	18.2%	100.0%
	إنشائية	Count	26	47	32	5	110
		% within ةعانصلا عون	23.6%	42.7%	29.1%	4.5%	100.0%
	نسيجية	Count	14	10	18	8	50
		% within ةعانصلا عون	28.0%	20.0%	36.0%	16.0%	100.0%
	معدنية	Count	4	4	4	4	16
		% within ةعانصلا عون	25.0%	25.0%	25.0%	25.0%	100.0%
Total		Count	53	94	73	29	249
		% within ةعانصلا عون	21.3%	37.8%	29.3%	11.6%	100.0%

نلاحظ من خلال الجدول (4.5) إن ما نسبته (21.3%) من المشاريع الصناعية يعمل لديها أقل من (4) عمال, بينما ما نسبته (37.8%) من المشاريع المدروسة يعمل فيها (5-8) عمال, وما نسبته (29.3%) من المشاريع الصناعية يعمل فيها (9-22) عامل, وأخيرا ما نسبته (11.6%) فقط من المشاريع الصناعية يعمل فيها (أكثر من 22) عامل.

إن هذا الاختلاف بين المشاريع الصناعية المبحوثة في عدد العاملين الذين يعملو ن في كل مشروع, يعود إلى طبيعة و حجم النشاط الصناعي الذي تمارسه هذه المشاريع الصناعية، بالاضافه إلى أن المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في غالبيتها قد تكونت لتوفر فرص عمل ذاتية لأصحابها, أكثر من كونها منشاة ذات قدرة على توفير فرص عمل للآخرين.

لذا يلاحظ من خلال التحليل أعلاه بأن النسبة العليا من المشاريع الصناعية تشغل (5-8) عامل, والتي يبلغ عدد هذه المشاريع الصناعية (94) مشروع من أصل (250) مشروع

صناعي من عينة الدراسة التي تم توزيع الاستبيان عليهم, وأن النسبة الأدنى من المشاريع الصناعية تشغل (أكثر من 23) عامل.

يلاحظ الباحث بأن التفاوت في عدد العاملين بين هذه المشاريع الصناعية يعود إلى عدة أسباب والتي من الممكن أن تتطلب الطاقة الإنتاجية للمشروع إلى عدد عمال أكثر وذلك بسبب توقف العقود بالباطن مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية لدى المشاريع الصناعية, وبسبب الوضع السياسي والأمني التي تمر فيه محافظة نابلس من اغلاقات وحصار والاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها السلطة الفلسطينية, هذا بالإضافة إلى انفتاح الاستيراد على مصرعيه دون وجود ضوابط لحماية المنتج المحلي, وأيضا بسبب ملكية المشروع التي تكون عائلية في معظمها, وأما بالنسبة لوجود بعض المشاريع الصناعية التي يكون عدد عامليها أكثر من (23) يرى الباحث بأن ذلك يعود لسبب حاجة السوق لمنتج المشروع الصناعي بحيث لا يوجد لديه منافس في الأسواق مثل مصنع الزيوت ومصنع الألبان في محافظة نابلس. وأيضا بسبب نوعية وطبيعة نشاط القطاع الصناعي مثل القطاع الإنشائي الذي يحتاج إلى أيدي عاملة كبيرة في عملية التصنيع منها مناشير الحجر وغيرها, ولهذه الأسباب لا يوجد في مناطق السلطة الفلسطينية تحديد واضح للمشاريع الصغيرة و المتوسطة.

ولا بد من الإشارة بأن قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في فلسطين اظهر قدرة كبيرة على تعزيز نسب الاستخدام وتسهيل خلق فرص عمل, إن هذه الميزة لها أهمية خاصة على صعيد الاقتصاد الفلسطيني في محافظة نابلس، وخاصة عندما يتعرض الاقتصاد الفلسطيني لهزات عنيفة, لقد حدث ذلك أثناء الانتفاضة الأولى وحرب الخليج أو خلال الاغلاقات الطويلة والمستمرة للضفة الغربية وغزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وخلال الحصار والعدوان الحالي الذي تشنه إسرائيل على السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني منذ 2000/9/29م, حيث ن عدد العمال الموجودين في المشاريع الصناعية يخلق جو من الترتيب في خطوات المشاريع والتغلب على كافة المشاكل و المعوقات التي قد تواجه المشروع حتى يتسنى لها الصمود والاستمرار في العمل, فكلما زاد عدد العمال كلما احتكمت المشاريع الصناعية إلى قوانين تسير العمل بها ضمن خطوط معينة وتفرض عليها استخدام العديد من الخطط لتسويق منتجاتها والاستمرار في عمل المشروع.

3.3.5. رأس مال المشروع الصناعي:

من أجل الحصول على الإجابة على السؤال الثاني الفرع الخامس حامل رقم (2.5) على الاستبانة والذي نصه رأس مال المشروع الصناعي , فأن الجدول رقم (5.5) يوضح نتائج السؤال.

جدول رقم (5.5):رأس مال المشروع.

Crosstab

			راس مال المشروع				Total
			أقل من 0005 دينار	من 1005 - ريد 10000	من 10001 - ريد 20000	أكثر من ذلك	
نوع الصناعة	غذائية	Count	4	1	5	20	30
		% within ةعانصلا عون	13.3%	3.3%	16.7%	66.7%	100.0%
	كيماوية	Count	2	2	13	27	44
		% within ةعانصلا عون	4.5%	4.5%	29.5%	61.4%	100.0%
	إنشائية	Count	2	3	22	83	110
		% within ةعانصلا عون	1.8%	2.7%	20.0%	75.5%	100.0%
	نسيجية	Count	12	5	10	23	50
		% within ةعانصلا عون	24.0%	10.0%	20.0%	46.0%	100.0%
	معدنية	Count	1		3	12	16
		% within ةعانصلا عون	6.3%		18.8%	75.0%	100.0%
Total		Count	21	11	53	165	250
		% within ةعانصلا عون	8.4%	4.4%	21.2%	66.0%	100.0%

يظهر جدول رقم (5.5) إجابات أصحاب المشاريع الصناعية المبحوثة و التي تفيد أن ما نسبته (8.4%) من هذه المصانع رأس مالها اقل من 5 آلاف دينار والبالغ عددهم (21) مصنع, بينما ما نسبته (4.4%) منهم أفاد بان رأس مال المصنع هو ما بين (5001–10000) دينار والبالغ عددهم (11) مصنع، وأن ما نسبته (21.2%) أفاد بان رأس ماله يتراوح ما بين (10001–20000) دينار والبالغ عددهم (53) مصنع، و هناك ما نسبته (66%) من المبحوثين أفاد بان رأس مال المنشأة أكثر من (20000) دينار والبالغ عددهم (165) مصنع، إن هذه الإجابات المبحوثة، تظهر أن هناك تباين في رأس مال المستثمر فيها، و هذا الأمر يعزوه الباحث إلى طبيعة حداثة و تقنية و نشاط هذه المنشآت على اختلاف أنواعها.

لذا فان الذين أجابوا على أن رأس مال المشروع الصناعي أكثر من 20 آلاف دينار وهم (66%) هم الذين يشكلون أغلبية مجتمع الدراسة، وأن هذه المشاريع قد قامت دفعة واحدة برأس

مال كبير لان طبيعة نشاطاتها، و تقنياتها و آلياتها تقتضي توفر رأس مال كبير لإنشائها و أهمها القطاع الإنشائي مثل مصانع الباطون الجاهز ومصانع الطوب الحديثة ومن ثم القطاع الكيماوي. أما المشاريع الصناعية التي يتراوح رأس مالها مابين (10001–20000) دينار والتي يمتلكها (21.2%) من عينة الدراسة فهي المشاريع الصناعية التي تتصف بنوع من الحداثة والسعة في النشاط، وكثرة الأيدي العاملة,, والمعدات كمناشير قص الحجر, وبعض الصناعات الكيماوية الحديثة والصناعة النسيجية. وهناك مشاريع صناعية يتراوح رأس مالها ما بين (5001–10000) دينار والتي يمتلكها (4.4%) من عينة الدراسة فهي في معظمها مشاريع صناعية صغيرة ويوجد لديها تعاقدات في الباطن مع شركات, وتتصف بكثرة الأيدي العاملة فيها من الصناعات النسيجية. وأخيرا هناك مشاريع صناعية رأس مالها صغير جدا لا يتجاوز (5000) دينار ما نسبته (8.4%) من المشاريع الصناعية, وهذه المشاريع هي معظمها من قطاع النسيج مثل مشاغل الخياطة المنتشرة في محافظة نابلس التي لا تحتاج إلى راس مال كبير جدا, وإنما للأمور الفنية والخبرة حيث معظمهم يتعاقدون في الباطن, وهي أيضا المشاريع الصناعية التي تزامن إنشائها مع انفتاح الاستيراد من الخارج و حالة الجمود السياسي, و توتر العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، و التي نجم عنها اندلاع انتفاضة الأقصى، واجتياح الجيش الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية بعد عام 2000 و ما واكب هذه الحقبة الممتدة من عام 2000 – 2005 من نكسات شاملة للمجتمع الفلسطيني.

هذا من جانب, و من جانب أخر فان بعض المشاريع التي رأس مالها منخفض فان هناك أسباب أخرى غير الأسباب العامة التي ذكرت، وهي أسباب ذاتية تتعلق بضعف السيولة النقدية لهذه المشاريع، و تدني القدرة الإنتاجية لديها، مما لا يوفر لها مردوداً اقتصادياً و ربحاً وافراً يؤهلها لتطوير ذاتها بل أنها ونظرا لضعف إمكانياتها الإنتاجية فان مداخليها وربحها يشكلان دخلا اقتصاديا استهلاكيا فقط مما أدى ذلك كله إلى تدني رأس مال المشاريع الصناعية.

4.3.5. ملكية المشروع الصناعي:

من أجل الحصول على الإجابة على السؤال الثالث الفرع الرابع حامل رقم (3.4) على الاستبانة والذي نصه نوع ملكية المشروع الصناعي , فأن الجدول رقم (6.5) يوضح نتيجة السؤال.

الجدول رقم (6.5): نوعية ملكية المشروع.

Crosstab

			نوعية ملكية المشروع					Total
			فردي	مساهمة خاصة	تابع لمؤسسة	ملكية عائلية	مساهمة عامة	
نوع الصناعة	غذائية	Count	13	4		12	1	30
		% within ةعانصلا عون	43.3%	13.3%		40.0%	3.3%	100.0%
	كيماوية	Count	19	15	1	7	2	44
		% within ةعانصلا عون	43.2%	34.1%	2.3%	15.9%	4.5%	100.0%
	إنشائية	Count	25	58		27		110
		% within ةعانصلا عون	22.7%	52.7%		24.5%		100.0%
	نسيجية	Count	18	22		10		50
		% within ةعانصلا عون	36.0%	44.0%		20.0%		100.0%
	معدنية	Count	6	5	1	4		16
		% within ةعانصلا عون	37.5%	31.3%	6.3%	25.0%		100.0%
Total		Count	81	104	2	60	3	250
		% within ةعانصلا عون	32.4%	41.6%	.8%	24.0%	1.2%	100.0%

نلاحظ من الجدول رقم (6.5) إن ما نسبته (32.4%) من أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع أرائهم أن مشاريعهم هي ملكية فردية, بينما ما نسبته (41.6%) من هذه المشاريع طبيعة ملكيتها مساهمة خاصة, وأن ما نسبته (0.8%) من هذه المشاريع تابعة إلى مؤسسات, وما نسبته (24%) من هذه المشاريع طبيعة الملكية فيها ملكية عائلية, وأخيرا ما نسبت (1.2%) من هذه المشاريع الصناعية طبيعة الملكية فيها مساهمة عامة.

وان ما يلاحظ على هذه الإجابات إن الغالبية العظمى من هذه المشاريع الصناعية طبيعة ملكيتها مساهمة خاصة, فهي المشاريع التي تتصف بكبر حجم رأس المال المستثمر فيها, ومالكيها ذو مؤهلات علمية عالية, وحداثة آلياتها وتمتعها بتقنيات عالية, لا يستطيع الفرد العادي أن يقدم على إنشاءها بمفرده دون المشاركة مع الآخرين, وهي في الغالب مشاريع حديثة جدا، و يمتلكها متشاركون من الجيل الشاب, و لديهم الوعي الاستثماري السليم حيال المشاركة الناجحة والمثمرة مثل قطاعي الإنشائية والكيماوية.

هذا بالإضافة إن ما نسبته (32.4%) من أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع أرائهم أن طبيعة ملكية مشاريعهم هي ملكية فردية, وذلك بسبب اعتقاد أصحاب هذه المشاريع بأن العمل الفردي هو مقياس للنجاح والتقدم و الاستقرار الاقتصادي أكثر من المشاركة مع الآخرين لما في ذلك من تأثيرات سلبية, وعدم وجود ضوابط وأصول للشراكة هذا من جانب ومن جانب أخر فان تلك المنشآت الصغيرة, وبحكم صغر حجمها و رأس مالها فان الملكية الفردية تناسبها أكثر من المشاركة.

ويلاحظ أيضا بأن ما نسبته (24%) من المستطلع آرائهم تعود ملكية مشاريعهم إلى الملكية العائلية, وهذا أمر طبيعي ويعزوه الباحث إلى طبيعة المنشآت الصناعية الصغيرة في فلسطين, والذي يغلب عليها طابع الملكية الفردية أو العائلية لأنها عادة ما يتم تأسيسها بناءا على تمويل فردي من المالك أو تمويل مشترك من أفراد العائلة.

وأخيرا ما نسبته (1.2%) من المستطلع أرائهم تعود ملكية مشاريعهم إلى المساهمة العامة, وهو توجه جديد لدى المشاريع الصناعية في محافظة نابلس, مما يساعد هذه المشاريع إلى توفير السيولة النقدية، وزيادة القدرة الإنتاجية لديها، مما يوفر لها مردوداً اقتصادياً و ربحاً وافراً يؤهلها لتطوير ذاتها.

5.3.5. منطقة إقامة المشروع الصناعي:

من أجل الحصول على الإجابة على السؤال الثالث الفرع الخامس حامل رقم (3.5) على الاستبانة والذي نصه منطقة إقامة المشروع الصناعي , فأن الجدول رقم (7.5) يوضح نتيجة السؤال.

الجدول رقم (7.5): منطقة إقامة المشروع.

Crosstab

			المشروع مقام على منطقة				Total
			صناعية	تجارية	زراعية	سكنية	
نوع الصناعة	غذائية	Count	11	13	2	4	30
		% within ةعانصلا عون	36.7%	43.3%	6.7%	13.3%	100.0%
	كيماوية	Count	20	16	1	7	44
		% within ةعانصلا عون	45.5%	36.4%	2.3%	15.9%	100.0%
	إنشائية	Count	41	17	51	1	110
		% within ةعانصلا عون	37.3%	15.5%	46.4%	.9%	100.0%
	نسيجية	Count	2	17		31	50
		% within ةعانصلا عون	4.0%	34.0%		62.0%	100.0%
	معدنية	Count	11	1		4	16
		% within ةعانصلا عون	68.8%	6.3%		25.0%	100.0%
Total		Count	85	64	54	47	250
		% within ةعانصلا عون	34.0%	25.6%	21.6%	18.8%	100.0%

نلاحظ من الجدول رقم (7.5) بأن ما نسبته (34%) من مواقع المشاريع الصناعية التي تم استطلاع أرائهم في المناطق الصناعية وهي النسبة الأكبر, وأن ما نسبته (25.6%) من مواقع المشاريع في المناطق التجارية, وأن ما نسبته (21.6%) من مواقع المشاريع في الأراضي الزراعية. وأخيرا ما نسبته (18.8%) من مواقع المشاريع الصناعية في المناطق السكنية.

أن المشاريع الصناعية التي تقع في المناطق التجارية والزراعية والسكنية لا تتمتع بالأمتيازات التي تحصل عليها المشاريع الصناعية المقامة في المناطق الصناعية من أسعار وخدمة الماء والكهرباء, وكافة امتيازات البنية التحتية وسهولة المواصلات, ولا بد من الإشارة هنا أن من أبرز معوقات نموها الاقتصادي هو لأنها غير مقامة في المناطق الصناعية مما لا يساعد المشروع الصناعي المقام في المناطق السكنية على التوسع في المستقبل, وإذا كان المشروع مقام في المناطق الزراعية فأن ذلك يؤدي إلى ابتلاع مساحات واسعة منها وبالتالي يؤثر ذلك على حماية المناطق الخضراء والمناطق الزراعية تحديدا وحماية المزارعين ومزارعهم .على اختلاف أنواعها سوءا للثروة الزراعية أو الثروة الحيوانية.

وعند سؤال أصحاب المشاريع الصناعية المقامة في مناطق ليست صناعية إذا كانت لديهم رغبة للانتقال إلى الناطق الصناعية فان جدول رقم (8.5) يوضح نتيجة السؤال.

جدول رقم (8.5): إذا تم إنشاء مناطق صناعية هل سيكون لديك الرغبة في الانتقال لممارسة أعمالك داخل هذه المناطق.

Crosstab

			اذا تم انشاء مناطق صناعية هل سيكون لديك الرغبة في الانتقال لممارسة اعمالك داخل هذه المناطق		Total
			نعم	لا	
نوع الصناعة	غذائية	Count	16	10	26
		% within ةعانصلا عون	61.5%	38.5%	100.0%
	كيماوية	Count	34	10	44
		% within ةعانصلا عون	77.3%	22.7%	100.0%
	إنشائية	Count	83	27	110
		% within ةعانصلا عون	75.5%	24.5%	100.0%
	نسيجية	Count	42	8	50
		% within ةعانصلا عون	84.0%	16.0%	100.0%
	معدنية	Count	12	4	16
		% within ةعانصلا عون	75.0%	25.0%	100.0%
Total		Count	187	59	246
		% within ةعانصلا عون	76.0%	24.0%	100.0%

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8.5) بأن نسبة الذين يرغبون للانتقال إلى المناطق الصناعية من أصحاب المشاريع (76%) إذا توفرت لهم الامتيازات التي يحتاجونها لصناعاتهم والإمكانيات المادية والتمويل اللازم. وما نسبته (24%) لا يرغبون وذلك لعدة أسباب منها: موقع المشروع ملك حيث لا يريدون أن يتكبدوا مصاريف إضافية, والقرب من المستهلك, طبيعة عملهم لا تسمح للانتقال مثل أصحاب مقالع الحجر والكسارات, وقرب المشروع الصناعي من المواد الخام التي يحتاجونها في صناعاتهم.

6.3.5. نتائج عرض وتحليل الحالة الاقتصادية للمشاريع:

من خلال مناقشة أجوبة الاستبانه الميدانية المتعلقة بالحالة الاقتصادية للمشاريع الصناعية من خلال تحليلها فان الباحث يخلص بما يلي:

1- إن النشاط البارز والغالب على المنشآت الصناعية المنتشرة في محافظة نابلس هو النشاط المتعلق بالصناعات الإنشائية, تليها النسيجية.

2- أن النسبة العليا من المشاريع الصناعية تشغل (5-8) عامل خاصة في القطاع الإنشائي.
3- إن أغلبية المجتمع الدراسي من المشاريع الصناعية رأس مال مشروعهم أكثر من 20 آلاف دينار وهم من القطاع الإنشائي.
4- إن الغالبية العظمى من المشاريع الصناعية المستطلع آرائهم طبيعة ملكيتها مساهمة خاصة ومن ثم ملكية فردية.
5- إن الغالبية من المشاريع الصناعية المستطلع آرائهم موقع مشاريعهم في المناطق الصناعية وهي النسبة الأكبر.

الفصل السادس

مناقشة فرضيات الدراسة

1.6. تمهيد.

2.6. الفرضية الأولى.

3.6. الفرضية الثانية.

4.6. الفرضية الثالثة.

5.6. الفرضية الرابعة.

6.6. الفرضية الخامسة.

الفصل السادس

مناقشة فرضيات الدراسة

1.6. تمهيد :

يتناول هذا الفصل البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة, حيث أخذ الباحث البيانات والتكرارات والنسب التي حصل عليها من خلال تحليل الاستبانه, لذلك فقد تم القيام بعد خطوات تطوير الاستبيان وتوزيعها على عينة الدراسة المختارة للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس, ومن ثم استرجاعها ومعالجتها إحصائيا على برنامج (Spss), حيث نتج عن تحليل تلك الاستبيانات والبالغة عددها (250) استبيان العديد من الجداول. مما ساعد على حصول المعلومات والبيانات الأولية اللازمة لأغراض هذه الدراسة, وقد تم بعد أن اكتملت النتائج الإحصائية الوصفية بدراسة كافة تلك النتائج والتحاليل. من أجل فحص الفرضيات التي تم وضعها في هذه الدراسة, للتأكد من درجة صدقها وواقعها في هذا البحث, كحقائق علمية بحثية سليمة.

ولذلك فان الباحث ومن خلال ما توفر لديه من نتائج وبيانات سيناقش في هذا الفصل الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة.

2.6. الفرضية الأولى:

من أجل التوصل إلى إثبات الفرضية الأولى والتي نصها:
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين نوع الصناعة وما يواجه المشروع الصناعي صعوبات في الحصول على رخصة مزاولة عملها في محافظة نابلس.
إن الإجابة على أسئلة الاستبانة حاملة رقم (3.2) و (3.3) يبين نتيجة الفرضية .

1.2.6. عرض وتحليل إجابة سؤال (3.2):-

لقد أجاب المستطلع آرائهم على سؤال (3.2) عن هل واجه المشروع الصناعي صعوبات في الحصول على رخصة مزاولة عمله بالإجابات الواردة في جدول (1.6) وهي كما يلي

جدول رقم (1.6): هل واجه المشروع صعوبات في الحصول على رخصة مزاولة عملها

Crosstab

			هل واجه المشروع صعوبات في الحصول على رخصة مزاولة عملها		
			نعم	لا	Total
نوع الصناعة	غذائية	Count	1	29	30
		% within نوع الصناعة	3.3%	96.7%	100.0%
	كيماوية	Count	25	17	42
		% within نوع الصناعة	59.5%	40.5%	100.0%
	إنشائية	Count	75	30	105
		% within نوع الصناعة	71.4%	28.6%	100.0%
	نسيجية	Count		49	49
		% within نوع الصناعة		100.0%	100.0%
	معدنية	Count		16	16
		% within نوع الصناعة		100.0%	100.0%
Total		Count	101	141	242
		% within نوع الصناعة	41.7%	58.3%	100.0%

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1.6) بأنه يوجد فروق في الحصول على الرخصة حيث أن ما نسبته (41.7%) من أصحاب المشاريع الصناعية في محافظة نابلس المستطلع آراؤهم لم يواجهوا صعوبات في الحصول على رخصة مزاولة المهنة, بينما ما نسبته (58.3%) من أصحاب المشاريع الصناعية أفادوا بأنهم واجهوا صعوبات في عملية الحصول على رخصة مزاولة المهنة حسب الجدول أعلاه.

حيث أن ما نسبته (71.4%) ممن استطلع آرائهم من الصناعات الإنشائية تؤكد وجود معوقات وصعوبات في الحصول على رخصة مزاولة المهنة من الجهات المختصة, بينما الصناعات النسيجية والذين يشكلون ما نسبته (100%) ممن استطلع آرائهم تبين بأنه لم يواجهوا معوقات بشكل مطلق.

2.2.6. عرض وتحليل إجابة سؤال (3.3):-

لقد أجاب المستطلع آرائهم على سؤال (3.3) عن ما هي الصعوبات التي تواجههم في الحصول على التراخيص بالإجابات الواردة في جدول (2.6) وهي كما يلي

جدول رقم (2.6): نوع الصناعة * حدد الصعوبات.

Crosstab

			حدد الصعوبات: الموافقه على الترخيص	Total
نوع الصناعة	غذائية	Count	1	1
		% within تحديد الصعوبات	1.0%	1.0%
	كيماوية	Count	22	22
		% within تحديد الصعوبات	22.9%	22.9%
	إنشائية	Count	73	73
		% within تحديد الصعوبات	76.0%	76.0%
Total		Count	96	96
		% within تحديد الصعوبات	100.0%	100.0%

نلاحظ من الجدول رقم (2.6) بأنه يوجد فروق بالصعوبات التي واجهت قطاعي الصناعات الإنشائية والكيماوية في الحصول على التراخيص اللازمة من المؤسسات الحكومية أعلى بكثير من التي واجهت قطاع الصناعات النسيجية، حيث كانت نسبة الصعوبات كما هو واضح في الجدول أعلاه (76%) لقطاع الإنشائية، وما نسبته (22.9%) لقطاع الكيماوية. نظرا لتأثير الصناعات الإنشائية على البيئة على كافة جوانبها حسب اعتقاد الباحث، وأيضا لخطورة المواد المستخدمة في الصناعات الكيماوية، والضغوطات المفروضة على مؤسسات السلطة من قبل الجانب الإسرائيلي بحجج أمنية لأنها تدخل في تصنيع المتفجرات. أما بالنسبة إلى الصناعات النسيجية والصناعات الأخرى التي لم تواجه معوقات في الحصول على رخصة مزاولة العمل يعود السبب حسب اعتقاد الباحث وبناءا على المقابلة التي أجريت مع مدير التراخيص الصناعية في وزارة الاقتصاد الوطني لمحافظة نابلس, بأن هدف الوزارة هو تشجيع الصناعات المحلية والقطاع الخاص بشكل عام. مما يساهم هذا القطاع في زيادة الناتج القومي ومساعدته في الحرب على البطالة, حيث قامت الوزارة في الفترة الأخيرة على ترتيب الاستيراد وخصوصا استيراد الملابس والأحذية من خلال ما يعرف ببطاقة المستورد المعروف لقطاعي الملابس والجلدية.

كنوع من الدعم الغير مباشر للصناعات الوطنية وتخفيض نسبة الاستيراد لما يعانيه هذين القطاعين من الاستيراد وإغراق السوق بالبضائع الصينية مما أدى ذلك في النهاية إلى إغلاق مصانع كثيرة, حيث لا تستطيع السلطة من منع الاستيراد بسبب الاتفاقيات التجارية التي وقعتها, وعدم قدرتها على السيطرة على المعابر بسبب الوضع السياسي القائم وهذه الخطوة كنوع من أنواع الدعم للصناعة الوطنية, وعدم وضع العراقيل أمام هذه الصناعات, ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق التركيز على بعض الصناعات التي لها أثار سلبية على المواطن والبيئة, والتي يجب أن يلتزموا بكافة الشروط المطلوبة منهم ليتم الموافقة على منحهم التراخيص الصناعية اللازمة (فلسطين,وزارة الاقتصاد الوطني, 2006) إذا يوجد هنالك علاقة مابين نوع الصناعة ومدى المعوقات التي تواجهها المشاريع الصناعية.

3.2.6. نتائج فحص الفرضية الأولى:

من خلال ما تم التوصل إلية في جدول chi-square بأن النتيجة كانت (0.001) فأن الفرضية مرفوضة وأن هناك علاقة بين نوع الصناعة وما يواجه المشروع الصناعي صعوبات في الحصول على رخصة مزاولة عملها في محافظة نابلس. لذا على السلطة الوطنية الفلسطينية ضرورة بلورة مجموعة من التشريعات والقوانين والإجراءات التي من شأنها الإسهام في توفير بيئة قانونية مواتية لنشاط وتحفيزه (تسهيل إجراءات التسجيل، والترخيص، الإعفاءات الضريبية).علما بان السلطة الوطنية الفلسطينية حديثة النشأة ومؤسساتها المختلفة أيضا هي كذلك. إن هذا الوضع يمكن وصفه بأنه سيف ذو حدين، فإما أن نستند إليه لتبرير القصور عن تلبية الاستحقاقات المختلفة، وإما أن نستند إليه ليشكل حافزاً لتجميع الجهود وتكتيلها ومن ثم القدرة على مواجهة الاستحقاق التنموي. وبهذا الصدد يمكن القول انه يقع على عاتق مؤسسات السلطة الوطنية المختلفة أجراء معالجات في الأنظمة والقوانين المتبعة لديها بما يخدم دعم هذا القطاع.

3.6. الفرضية الثانية:

من أجل التوصل إلى إثبات الفرضية الثانية والتي نصها:
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين نوع الصناعة و آلية استيراد المواد الخام والوسيطة لدى المشاريع الصناعية في محافظة نابلس.
إن الإجابة على أسئلة الاستبانة حاملة رقم (4.1) و (6.3) يبين نتيجة الفرضية.

1.3.6 عرض وتحليل إجابة سؤال (4.1):-

لقد أجاب المستطلع آرائهم على سؤال (4.1) عن كيفية استيراد المواد الخام والوسيطة بالإجابات الواردة في جدول (3.6) وهي كما يلي

جدول رقم (3.6) : تتم آلية استراد مواد الخام والوسيطة.

Crosstab

			تتم آلية استراد مواد الخام والوسيطة		Total
			مباشرة	وسيط محلي	
نوع الصناعة	غذائية	Count	9	21	30
		% within نوع الصناعة	30.0%	70.0%	100.0%
	كيماوية	Count	25	19	44
		% within نوع الصناعة	56.8%	43.2%	100.0%
	إنشائية	Count	5	105	110
		% within نوع الصناعة	4.5%	95.5%	100.0%
	نسيجية	Count	1	49	50
		% within نوع الصناعة	2.0%	98.0%	100.0%
	معدنية	Count	2	14	16
		% within نوع الصناعة	12.5%	87.5%	100.0%
Total		Count	42	208	250
		% within نوع الصناعة	16.8%	83.2%	100.0%

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3.6) بأنه يوجد فروق في الحصول على الرخصة حيث أن ما نسبته (16.8%) من أصحاب المشاريع الصناعية في محافظة نابلس المستطلع آراؤهم تتم آلية استيراد المواد الخام والوسيطة بشكل مباشر, بينما ما نسبته (83.2%) من أصحاب المشاريع الصناعية أفادوا بأنهم يوفرون المواد الخام والوسيطة من خلال وسيط حسب الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (3.6), أن ما نسبته (56.8%) من المشاريع الصناعية لقطاع الكيماوية يقومون باستيراد المواد الخام والوسيطة بشكل مباشر وهي أعلى نسبة عن باقي القطاعات الأخرى. بينما ما نسبة (95.5%) من المشاريع الصناعية لقطاع الإنشائية و(98%) من قطاع النسيجية يقوموا بتوفير المواد الخام والوسيطة من خلال وسيط محلي وهي أعلى نسبة عن باقي القطاعات الأخرى. يرى الباحث من خلال عمله بوظيفة مدير التجارة في وزارة الاقتصاد الوطني لمحافظة نابلس بأن هذه النتيجة منطقية بالنسبة إلى قطاع الكيماويات حيث أن من المعروف خطورة المواد المستخدمة في الصناعات الكيماوية, والضغوطات المفروضة على مؤسسات السلطة من قبل الجانب الإسرائيلي بحجج أمنية لأنها تدخل في تصنيع المتفجرات تستدعي أصحاب المصانع الكيماوية إلى استيراد المواد الخام والوسيطة بشكل مباشر حتى تبقى الكمية المستوردة تحت الرقابة ويتحملوا مسؤوليته ا دون تداولها بين الناس حتى لا تصل لأيد أشخاص يستغلوها لأغراض المقاومة, ومن المتعارف عليه بأن أصحاب هذه المصانع يتعرضون إلى المسح الأمني بشكل مستمر من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية كنوع من الحيطة والرقابة, وعندما يتقدموا أصحاب هذه المصانع إلى رخصة استيراد, لا يتم منحهم الموافقة على الرخصة إلا بعد دراسة مستفيضة لطلبهم من قبل الجانب الإسرائيلي, ومن المعروف بأن أصحاب المصانع المنتجة للكيماويات يقدمون خرائط عن مواقع تخزين المواد الخام للجانب الإسرائيلي, هذه الإجراءات جميعها تؤثر سلبا على تنمية وتطوير هذا القطاع. وعلى أصحاب المصانع الالتزام بهذه الشروط حتى يستطيعوا توفير المواد الخام التي يحتاجونها. وكل هذه الإجراءات نتيجة عدم سيطرت الفلسطينيين على المعابر. أما بالنسبة لاستيراد المواد الخام والوسيطة من خلال وسيط محلي فكانت النسبة الأعلى في قطاع الإنشائية والنسيجية, يعود ذلك إلى أن المواد الخام للقطاع الإنشائي يوجد لها وكلاء لا يستطيعوا أصحاب المصانع استيرادها بشكل مباشر مثل الاسمنت لصناعة الباطون. وبسبب ارتفاع تكاليف الاستيراد والصعوبات التي يواجهونها على المعابر والحدود. أما قطاع النسيج يتم توفير المواد الخام من الشركات التي تتعاقد معها من الباطن.

2.3.6. عرض وتحليل إجابة سؤال (6.3):-

لقد أجاب المستطلع آرائهم على سؤال رقم (6.3) عن ترتيب الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع الصناعية في الاستيراد بالإجابات الواردة في جدول (4.6) على النحو التالي:

جدول رقم (4.6) : ترتيب الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع الصناعية في الاستيراد.

Crosstab

			الصعوبات التي تواجهكم في الاستيراد حسب الاهمية					Total
			مالية - معابر - ارتفاع التكاليف-قلة المعرفة بالمصادر-ادارية	معابر - مالية-ارتفاع التكاليف-قلة المعرفة بالمصادر-ادارية	معابر -ارتفاع التكاليف- مالية-قلة المعرفة بالمصادر-ادارية	ادارية-المعابر-مالية-قلة المعرفة بالمصادر-ارتفاع التكاليف	المعابر-ارتفاع التكاليف-قلة المعرفة بالمصادر-مالية-ادارية	
نوع الصناعة	غذائية	Count	14		3	8	4	29
		% within نوع الصناعة	48.3%		10.3%	27.6%	13.8%	100.0%
	كيماوية	Count	20	14	10			44
		% within نوع الصناعة	45.5%	31.8%	22.7%			100.0%
	إنشائية	Count	97	1			1	99
		% within نوع الصناعة	98.0%	1.0%			1.0%	100.0%
	نسيجية	Count	50					50
		% within نوع الصناعة	100.0%					100.0%
	معدنية	Count	16					16
		% within نوع الصناعة	100.0%					100.0%
Total		Count	197	15	13	8	5	238
		% within نوع الصناعة	82.8%	6.3%	5.5%	3.4%	2.1%	100.0%

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4.6) بأنه يوجد فروق في ترتيب الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع الصناعية في الاستيراد, حيث أن ما نسبته (82.8%) من أصحاب المشاريع الصناعية في محافظة نابلس المستطلع آراؤهم أهم الصعوبات التي تواجههم في الاستيراد أمور مالية, المعابر, ارتفاع التكاليف, قلة المعرفة بالمصادر ثم الإدارية – الترتيب حسب الأهمية –. وأن ما نسبته (6.3%) تواجههم صعوبة في الاستيراد حسب الجدول أعلاه, المعابر, الأمور المالية, ارتفاع التكاليف, قلة المعرفة بالمصادر, ومن ثم الإدارية – الترتيب حسب الأهمية –.

حيث نرى بأن ما نسبته (100%) من المشاريع الصناعية المستطلع آرائهم من قطاع النسيجية والمعدنية, وما نسبته (98%) من قطاع الإنشائية يوجد لديهم صعوبة في الأمور المالية, وعلى المعبر, والحدود التجارية, وارتفاع التكاليف الإجمالية لعملية الاستيراد, ومن ثم قلة المعرفة بمصادر المواد الخام في الأسواق الخارجية وأخيرا صعوبات إدارية (الترتيب حسب الأهمية) وهي أعلى نسبة, أي أن الأمور المالية هي الأساس لدى هذه القطاعات, فلو أخذنا قطاع الإنشائية فمثلا, نجد بان طبيعة المواد الخام المراد استيرادها في قطاع الإنشائية مرتفعة جدا مما يشكل لديهم صعوبة في عملية الاستيراد بشكل مباشر, لذلك يفضلون أصحاب هذا القطاع شراء

المواد الخام من خلال وسيط حتى لو كانت بأسعار أعلى مقابل الحصول على تسهيلات في الدفع , وهذا ما يتفق بان المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة تمتاز بانخفاض رأسمالها.

ونلاحظ أيضا أن ما نسبته (54.5%) من المشاريع الصناعية المستطلع آرائهم والمتمثلة بقطاع الكيماوية لديهم مشكلة في عملية الاستيراد حسب الترتيب التالي, المعابر والحدود ومن ثم الأمور المالية, وارتفاع التكاليف, ومن ثم قلة المعرفة بمصادر المواد الخام, وأخيرا الأمور الإدارية (التسلسل حسب الأهمية), نجد أن لديهم المشكلة الرئيسية في عملية الاستيراد المباشر هي مشكلة المعابر والحدود, ويتمثل حسب الجدول أعلاه بقطاع الكيماوية وذلك لأن المعابر والحدود مازالت تحت سيطرت الجانب الإسرائيلي, وأنها تضع كافة العراقيل أمام استيراد المواد الكيماوية الخاصة للمصانع الفلسطينية بحجج أمنية, بالإضافة إلى حجز المواد الخام في المعابر مما يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة التلف لتلك المواد وبالتالي يزيد الخسائر المترتبة على كاهل المشاريع الصناعية, حيث يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف المواد الخام المستوردة مقارنتا بأسعار الموجودة داخل إسرائيل حتى تبقى مسيطرة بشكل كامل على هذا النوع من الصناعات, ويبقى الاقتصاد الفلسطيني مرتبطا في الإسرائيليين.

3.3.6. نتائج فحص الفرضية الثانية:

من خلال ما تم التوصل إلية في جدول chi-square بأن النتيجة كانت (0.001) فأن الفرضية مرفوضة وأن هناك علاقة بين نوع الصناعة, وآلية استيراد المواد الخام والوسيطة لدى المشاريع الصناعية في محافظة نابلس. حيث عاش الاقتصاد الفلسطيني على مدى عقود عدة ظروفا استثنائية صعبة خلقت اختلالا وتشويها لهيكل الاقتصاد حال ذلك دون حدوث تنمية اقتصادية حقيقية وان شهد الاقتصاد تطورا جزئيا في بعض الأحيان, فان ذلك لم يقترن بتطور هيكلي في القطاعات الإنتاجية المختلفة. وذلك لعدة أسباب منها:

1- سيطرة إسرائيل على المعابر الحدودية أدى إلى تقيد حركة التجارة.
2- تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى كنتونات وعدم الربط بينهما ككتلة واحدة وذلك خدمة للمصالح الإسرائيلية والذي يتعارض مع مبادئ اتفاق اوسلو.
3- اتفاق باريس الاقتصادي والذي لم يتم من خلاله تقليص التبعية الاقتصادية بسبب تقيد السياسة الجمركية الفلسطينية وربطها بالسياسة الإسرائيلية.
4- تقيد حرية تنقل الأفراد والبضائع بين المدن والمنافذ البرية.

5- تقيد حرية الاستيراد المباشر إلا عبر الوسطاء الاسرائيلين.
6- عدم السماح لبناء ميناء غزة وتشغيل مطار غزة الدولي.
7- الانتظار الطويل على المعابر مما يؤدي إلى إتلاف البضائع وارتفاع تكلفتها.
8- عدم سرعة إنجاز المعاملات التجارية لتسهيل وصول البضائع بسبب وجوب الحصول على الموافقة المسبقة من الجانب الإسرائيلي.
9- التشوهات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي عموما والعربي خصوصا, وحصرها بإسرائيل وعبرها حتى يبقى الاقتصاد الفلسطيني مرتبطا بالاقتصاد الإسرائيلي.

4.6. الفرضية الثالثة:

من أجل التوصل إلى إثبات الفرضية الثالثة والتي نصها:
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto = 0.05$) بين نوع الصناعة و تسويق وتصدير المنتجات لدى المشاريع الصناعية في محافظة نابلس.
إن الإجابة على أسئلة الاستبانة حاملة رقم (5.4) و (5.5) و(6.1) و (6.4) و (6.5) و(6.6) يبين نتيجة الفرضية.

1.4.6. عرض وتحليل إجابة سؤال (5.4):-

لقد أجاب المستطلع آرائهم على سؤال رقم (5.4) عن كيف تتم آلية التسويق في المشاريع الصناعية في محافظة نابلس, بالإجابات الواردة في جدول (5.6) على النحو التالي :

جدول رقم (5.6): آلية التسويق.

Crosstab

			تتم آلية التسويق				Total
			مباشرة	موزع	مباشره - موزع	مباشرة - وكيل	
نوع الصناعة	غذائية	Count	20	2	8		30
		% within نوع الصناعة	66.7%	6.7%	26.7%		100.0%
	كيماوية	Count	37		5	2	44
		% within نوع الصناعة	84.1%		11.4%	4.5%	100.0%
	إنشائية	Count	110				110
		% within نوع الصناعة	100.0%				100.0%
	نسيجية	Count	49	1			50
		% within نوع الصناعة	98.0%	2.0%			100.0%
	معدنية	Count	16				16
		% within نوع الصناعة	100.0%				100.0%
Total		Count	232	3	13	2	250
		% within نوع الصناعة	92.8%	1.2%	5.2%	.8%	100.0%

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5.6) بأنه يوجد فروق في آلية تسويق منتجات المشاريع الصناعية المستطلع آراؤهم. حيث يكون التسويق بشكل مباشر أو من خلال موزع أو مباشرة وموزع أو مباشرة ووكيل. فأن ما نسبته (92.8%) من أصحاب المشاريع الصناعية يقومون بتسويق منتجاتهم بشكل مباشر, وما نسبته (1.2%) من أصحاب المشاريع الصناعية يقومون بتسويق منتجاتهم من خلال موزع, وما نسبته (5.2%) من أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آرائهم يقومون بتسويق منتجاتهم مباشرتا ومن خلال موزع, وما نسبته (0.8%) يقومون بتسويق منتجاتهم مباشرتا ووكيل.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5.6) بأن قطاعي الإنشائية والمعدنية أكثر القطاعات الصناعية التي تعتمد في تسويقها لمنتجاتها بشكل مباشر وهو ما نسبته (100%) بالإضافة إلى قطاع النسيجية التي تشكل نسبته (98%) وهما أعلى النسب، حيث يقومون بتسويق منتجاتهم بشكل مباشر. يرى الباحث بأن هذا يساهم في مساعدة المصانع لمعرفة أذواق المستهلكين, بالإضافة إلى متابعة السوق بشكل مباشر من قبل أصحاب المصانع أو الإدارات المتخصصة في التسويق إذا وجدت أي مشكلة أو شكوى على المنتج من أجل السهولة في تصويب الأخطاء إن وجدت, وأن يستطيع المنتج الدخول إلى السوق المحلي والخارجي بمنافسة قوية وكسب ثقة المستهلك مما يؤدي إلى الزيادة في المبيعات والمردود المادي للمصنع, خصوصا في القطاع الإنشائية متمثلة بصناعة البلاط والحجر والرخام, وقطاع المعدنية المتمثلة في صناعة الأثاث المعدني والخشبي.

بينما الفوائد المترتبة على التعاقد مع موزع أو وكيل. تكمن في أن الموزع أو الوكيل يستطيع التعرف على السوق المستهدف والتواصل معه بسهولة, ويكون على معرفة أكبر بأعمال القطاعات التجارية المحلية والإجراءات والقوانين, ويكون الموزع عيني وأذني المشروع الصناعي, بالإضافة أن بعض البلدان الأجنبية تحظر على شركة أجنبية بيع منتجاتها محليا إلا إذا عينت ممثلا محليا عنها يقوم بالتأكد من توفر القطع التي تبيعها الشركة الأجنبية باستمرار, ويعمل على تقديم الخدمات اللازمة بعد البيع, ويكون متواجدا من أجل متابعة المنتجات. ومن مزايا التسويق من خلال موزع أو وكيل بأن المبيعات من نوع واحد من المنتجات قد يقود إلى بيع منتجات أخرى, ويوفر تغطية كاملة وشاملة في مناطق جغرافية وأسواق معينة, يتمتع الموزع بالقبول المحلي – بمعنى أنه مقيم دائم في المنطقة التي تباع فيه المنتجات – أي من نفس الثقافة, ويوفر ردودا سريعة على المشكلات التي تواجه المستهلك بسبب قربه منهم.

2.4.6. عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (5.5):-

لقد أجاب المستطلع آرائهم على سؤال رقم (5.5) على أن لعملية التعبئة والتغليف أثر في تسويق المنتج, بالإجابات الواردة في جدول (6.6) على النحو التالي:

جدول رقم (6.6): إن لعملية التعبئة والتغليف اثر في تسويق المنتج.

Crosstab

			ان لعملية التعبئة والتغليف اثر في تسويق المنتج			
			نعم	لا	احيانا	Total
نوع الصناعة	غذائية	Count	30			30
		% within نوع الصناعة	100.0%			100.0%
	كيماوية	Count	43			43
		% within نوع الصناعة	100.0%			100.0%
	إنشائية	Count	84	25	1	110
		% within نوع الصناعة	76.4%	22.7%	.9%	100.0%
	نسيجية	Count	50			50
		% within نوع الصناعة	100.0%			100.0%
	معدنية	Count	8	8		16
		% within نوع الصناعة	50.0%	50.0%		100.0%
Total		Count	215	33	1	249
		% within نوع الصناعة	86.3%	13.3%	.4%	100.0%

يلاحظ من خلال الجدول رقم (6.6) بأنه يوجد فروق في عملية التعبئة والتغليف اثر في تسويق المنتج. فأن ما نسبته (86.3%) المستطلع آراؤهم من أصحاب المشاريع الصناعية حسب الجدول أعلاه يرون بأن لعملية التعبئة والتغليف أثر في تسويق منتجاتهم, بينما ما نسبته (13.3%) من أصحاب المشاريع الصناعية لا يرون بأن لعملية التعبئة والتغليف أثر في تسويق منتجاتهم.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7.6) بأن النسبة العظمى من أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آرائهم وهم ما نسبته (86.3%), يؤكدون بأن لعملية التعبئة والتغليف أثر في تسويق المنتج. حيث على أصحاب المشاريع الصناعية دراسة أذواق المستهلكين الخاصة بالطعام, وعادات وتقاليد المجتمع, ومعتقداتهم الدينية في الشراء من أجل اختيار نوع التغليف للسلعة التي ينتجها مما تؤثر سلبا عملية التعبئة والتغليف في كثير من الأحيان على تسويق المنتج عند الاختيار لنموذج خاطئ, لذا على أصحاب المشاريع الصناعية معرفة شروط التغليف من حيث (اللغة و مضمون بطاقة التغليف ووحدات القياس) فمثلا تم تصدير سلعة معينة إلى اليمن من أحدى المصانع فكان على إحدى بلاطات تحميل السلعة كتابة باللغة العبرية بالخطأ, فنتيجة ذلك تم توقيف البضاعة وعدم تسويقها باعتقادهم إنها صناعة إسرائيلية, لذا على أصحاب المشاريع الصناعية توخي الدقة والحذر عند عملية التعبئة والتغليف.

في المقابل نجد أن هنالك ما نسبته (13.3%) من المستطلع آراؤهم من أصحاب المصانع. لا يعتقدون أن لعملية التعبئة والتغليف أثر في تسويقهم لمنتجاتهم. إذا ما أمعنا النظر في هذه الشريحة نجد بأن أصحاب هذا الرأي لا تتطلب منتجاتهم التعبئة أو التغليف مثل القطاعات الإنشائية متمثلة في مصانع الباطون أو المقالع. وأيضا القطاعات المعدنية المتمثلة في صناعة الأثاث والماكنات. ولكن هناك بعض الصناعات الإنشائية أصبحت تهتم في عملية التعبئة والتغليف ليس فقط من أجل المستهلك, ولكن من أجل حماية منتجاتهم من التلف عند النقل مثل صناعة الطوب أو الحجر أو البلاط.

3.4.6. عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (6.1):-

لقد أجاب المستطلع آرائهم على سؤال رقم (6.1) عن تحديد النسبة المئوية للمبيعات حسب السوق لمنتجاتهم, بالإجابات الواردة في جدول رقم (7.6) على النحو التالي:

جدول رقم (7.6): النسبة المئوية لمبيعات المشاريع الصناعية حسب السوق.

نوع الصناعة \ التسويق	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل	دولة عربية	المجموع
غذائية	89%	9%	0%	2%	%100
كيماوية	86%	11%	1%	2%	%100
إنشائية	88%	0%	9%	3%	%100
نسيجية	14%	0%	86%	0%	%100
معدنية	78%	8%	14%	0%	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن ما نسبته (89%) من المشاريع الصناعية لقطاع الأغذية المستطلع آراؤهم, يقومون بتسويق منتجاتهم داخل مناطق الضفة الغربية, وما نسبته (9%) يسوقون منتجاتهم في قطاع غزة, وما نسبته (2%) من نفس القطاع يسوقون منتجاتهم في الدول العربية. أما المشاريع الصناعية المستطلع آراؤهم من قطاع الكيماوية فأن ما نسبته (86%) من منتجاتهم يتم تسويقها في الضفة الغربية, وما نسبته (11%) من منتجاتهم يتم تسويقها في قطاع غزة, وما نسبته (1%) يتم تسويقها في إسرائيل, و (2%) يتم تسويق منتجاتهم في الدول العربية. وقطاع الإنشائية التي تم استطلاع آرائهم في محافظة نابلس يتم تسويق منتجاتهم بنسبة (88%) في الضفة الغربية, وما نسبته (9%) يتم تسويق منتجاتهم في إسرائيل,

وما نسبته (3%) من منتجاتهم تسوق في الدول العربية. هذا أما المشاريع الصناعية لقطاع النسيجية المستطلع آرائهم فأن ما نسبته (14%) من منتجاتهم يتم تسويقها في مناطق الضفة الغربية, وما نسبته (86%) يتم تسويقها في إسرائيل. وأخيرا المشاريع الصناعية لقطاع المعدنية وحسب إجاباتهم على الاستبيان المرفق في الملحق فأن ما نسبته (78%) من منتجاتهم يتم تسويقها في مناطق الضفة الغربية, وما نسبته (8%) يسوق في قطاع غزة, وما نسبته (14%) يتم تسويق منتجاتهم حسب الجدول أعلاه في إسرائيل.

نلاحظ من نتائج جدول رقم (7.6) وحسب اعتقاد الباحث بأن المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة حيث تشير تجارب العديد من الدول إلى أن نشاطها غالبا ما يرتبط بالمناطق التي تنشأ بها هذه المشاريع, وهذه الخاصية خلقت لدى المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة القدرة والخبرة في تلمس رغبات أفراد المجتمع التي تعمل بها وإشباع تلك الرغبات, مما يساعدها على تسويق منتجاتها في المناطق الموجودة فيها.

من هنا نجد أن منتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة توزع بشكل كبير في الأسواق المحلية, ويمكن تفسير هذا الواقع إلى أن معظم منتجات هذه المصانع في الحقيقة منتجات احلالية, وعليه فهي تحظى ببعض المزايا من قبل مؤسسات السلطة, هذا إلى جانب أن معظم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة تعتمد في تسويق منتجاتها على جهودها الذاتي بسبب عدم وجود إدارة مستقلة للتسويق بشكل عام تشرف على توزيع المنتجات و الترويج لها. وتعتمد على التوزيع المباشر.

4.4.6. عرض وتحليل إجابة سؤال رقم (6.4):-

لقد أجاب المستطلع آرائهم على سؤال رقم (6.4) عن الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التصدير, بالإجابات الواردة في جدول رقم (8.6) على النحو التالي:

جدول رقم (8.6): ترتيب الصعوبات التي تواجهكم في التصدير حسب الأهمية.

Crosstab

			ترتيب الصعوبات التي تواجهكم في التصدير حسب الاهمية: الحصار-المنافسة-موقف المستهلك-عدم المعرفة -اذونات التصدير	Total
نوع الصناعة	غذائية	Count	29	29
		% within نوع الصناعة	100.0%	100.0%
	كيماوية	Count	44	44
		% within نوع الصناعة	100.0%	100.0%
	إنشائية	Count	100	100
		% within نوع الصناعة	100.0%	100.0%
	نسيجية	Count	50	50
		% within نوع الصناعة	100.0%	100.0%
	معدنية	Count	16	16
		% within نوع الصناعة	100.0%	100.0%
Total		Count	239	239
		% within نوع الصناعة	100.0%	100.0%

نلاحظ من الجدول رقم (8.6) بأنه لا يوجد فروق في ترتيب الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع الصناعية في عملية التصدير حسب نوع الصناعة, حيث نرى بأن جميع أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آراؤهم في محافظة نابلس, والتي تظهر نتيجتها في الجدول أعلاه بأنهم يعانون من نفس الصعوبات في عملية التصدير حسب الأهمية في ترتيبها الموجود على الاستبيان ألا وهو الحصار والاغلاقات ومن ثم المنافسة الإسرائيلية والأجنبية, ومن ثم موقف المستهلك الإسرائيلي والأجنبي من المنتجات الفلسطينية, ومن ثم عدم المعرفة في الأسواق الخارجية , وأخيرا الحصول على أذونات التصدير .

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن النسبة الكبرى من الذين تم استطلاع آراؤهم تواجههم مشكلة رئيسية في عملية التصدير وهي الحصار والاغلاقات على المعابر. بالإضافة إلى مشكلة المنافسة الإسرائيلية والأجنبية, وموقف المستهلك الإسرائيلي والأجنبي من المنتجات الفلسطينية, وعدم المعرفة في الأسواق الخارجية, وأخيرا الحصول على أذونات التصدير.

لا تعيق إجراءات الاحتلال الإسرائيلي نشاط وفعالية قطاع الإنتاج الصناعي الصغير والمتوسط لوحده كما هو معروف، بل إنها تعيق كامل النشاط الاقتصادي والتنموي. ولكن وفي ظل الوضع الجديد الراهن، أي وجود سلطة وطنية فلسطينية على أجزاء معينة من الأرض الفلسطينية، لا بد من إيجاد منافذ جديدة تسمح بتقليص هذا الدور ألاحتلالي المعيق وتحديداً في مجال توسيع الأسواق (وهنا نتحدث عن العمق العربي)، وأيضا تقليص تأثير حجم السياسات الضريبية الإسرائيلية إلى ابعد الحدود وخاصة على المعابر. والذي يهدف إليه الاحتلال من أجل تدمير الاقتصاد الفلسطيني, وأن يبقى الفلسطينيون يعتمدون على الإسرائيليين في كافة الأمور الاقتصادية.

لم تكن سلطات الاحتلال معنية بأي شكل من أشكال التطوير و النمو للقطاع الصناعي, بل كانت إجراءاته كلها تهدف إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي, و بالتالي منع تطوير القطاع الصناعي وفقدان الأسواق الخارجية لتسويق المنتج الفلسطيني, ويرجع ذلك للعراقيل التي كانت تضعها إسرائيل أثناء عملية تسويق المنتجات الفلسطينية في الخارج، إضافة إلى المقاطعة العربية لإسرائيل وإلى المنتجات القادمة من داخل الأراضي الفلسطينية، مما ترتب عليه في كثير من الأحيان فقدان المنتج الفلسطيني للأسواق الخارجية العربية والدولية. يعتبر التسويق من أهم المعوقات التي واجهت القطاع الصناعي أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية و قطاع غزة, وما زال هذا القطاع يعاني من مشاكل التسويق حتى بعد توقيع اتفاق اوسلو واتفاقية باريس الاقتصادية وعودة السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب سيطرة إسرائيل على كل المعابر التي من خلالها يمكن تصدير المنتجات المصنعة.

ومن أجل تخفيف معاناة المشاريع الصناعية من تسويق منتجاتها في ظل الظروف المذكورة أعلاه تعتبر المعارض من أحدى وأهم الوسائل التسويقية للمنتجات الصناعية محليا وخارجيا، للتعريف والترويج للمنتج الوطني لزيادة حصته في السوق المحلي، وتوسيع رقعة توزيعه جغرافياً في العالم الخارجي، عبر تأكيد حضوره ورفع حصته في الأسواق التقليدية، وفتح أسواق جديدة غير تقليدية أمامه، بغية تنمية الصادرات، ونظرا للظروف الموضوعية القاسية التي

تعيشها الصناعات الوطنية الفلسطينية في عهد الاحتلال، والتي حدت من فرصها التصديرية وفرضت عليها غيابا عن العديد من الأسواق المهمة في العالم، فان مهمة تنظيم المعارض الإقليمية والخارجية والمشاركة فيها وفي التظاهرات الصناعية الدولية في أربع جهات من العالم، كما هو الحال في تنظيم المعارض المحلية، وتحفيز القطاع الخاص وبالتعاون معه من أجل تعميم تجربتها والتحفيز على تنظيمها بغية تهيئة المناخ المناسب لزيادة حصة المنتج الوطني في السوق المحلي وإحلاله محل المنتجات الأجنبية ولعل أبرز الفوائد التي تعمل على تحقيقها من خلال التنظيم والمشاركة في المعارض الإقليمية والدولية تتمثل في التعريف والترويج للمنتج الوطني، والكشف عن مزاياه التنافسية، وتعريف الصناعيين الفلسطينيين بالتطورات الإنتاجية والتسويقية والتقنية للصناعة، والاحتكاك المباشر مع مجتمع رجال الأعمال الدولي، والكشف عن الأسواق الملائمة لتسويق منتجاتنا الوطنية الصناعية، وعقد الصفقات، والتأسيس لعلاقات تعاون بين الصناعيين ورجال الأعمال الفلسطينيين والأجانب هذا يتطلب إلى التعاون بين القطاع الخاص والعام معا لتجاوز هذه الأزمة التسويقية للمنتجات الفلسطينية.

5.4.6. نتائج فحص الفرضية الثالثة:

من خلال ما تم التوصل إلية في جدول chi-square بأن النتيجة كانت (0.001) فأن الفرضية مرفوضة وأن هناك علاقة بين نوع الصناعة و تسويق وتصدير المنتجات لدى المشاريع الصناعية في محافظة نابلس.

حيث نلاحظ من خلال النظر إلى إجابات أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آراؤهم في الاستبيان الموزع عليهم بأن جميعهم أجابوا بأن تقيم موقف المستهلك المحلي اتجاه منتجاتهم بأنها ايجابية, وأن منتجاتهم قابلة للتصدير إلى الدول العربية والأجنبية, ومعظمهم يستخدمون وسائل الترويج في عرضهم لمنتجاتهم, سواء من خلال المشاركة في المعارض المحلية أو الخارجية, أو من خلال الدعاية والإعلان والجوائز المقدمة للمستهلك.

إن من السمات الأساسية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، تتعلق بمحلية التسويق، حيث أن المشاريع تسوق إنتاجها أو تقدم خدماتها محليا، أي بالمنطقة المحيطة بالمشروع الصناعي الصغير, حيث أن هذه الميزة تؤكد على خاصية هامة من خواص المشاريع الصناعية الصغيرة، والتي تتعلق كما ذكرنا "بالنزعة المحلية" والتسويق في نفس مكان المشروع. وهناك المشاريع الصناعية التي تصدر إنتاجها إلى إسرائيل، والتي تتمتع بمواصفات تنافسية قوية، تجعلها قادرة

على تسويق منتجاتها بالأسواق الإسرائيلية. إن لدى هذه المشاريع إمكانيات واسعة للتطور إذا ما توفرت لها الرعاية المناسبة. يجب التذكير هنا إن تكلفة المواصلات العالية من منطقة المشروع إلى بقية أجزاء الضفة الغربية وغزة هي عامل هام وأساسي في عدم تسويق منتجات المشاريع الصغيرة في بقية مناطق الضفة الغربية وغزة.

يعتقد الباحث بضرورة تبني المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة استراتيجية السلع التصديرية "التصنيع من أجل التصدير" و ذلك من أجل عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين, حيث عنيت هذه الاستراتيجية بمنح الأولوية للسلع والصناعات المنتجة للتصدير، وقد جذبت هذه النظرية الاهتمام لتجربتها الناجحة في بعض الدول النامية، حيث بينت في تنميتها للفروع التصديرية أنها لا تسمح فقط بارتفاع النمو الاقتصادي بل أيضاً تعمل على الزيادة الفعالة في الإنتاج الإجمالي. ومن أهم ميزات استخدام هذه الاستراتيجية "التصنيع من أجل التصدير" أنها يجب أن تقدم منتجات عالية الجودة وذات قدرة تنافسية في السوق الدولي، وهذا عكس ما تتميز به استراتيجية إحلال الواردات من منتجات منخفضة الجودة وعالية التكاليف بحجة الحماية الجمركية التي توفرها حكومات الدول النامية، وعلى ذلك فلم يكن تطبيق هذه النظرية أوفر حظاً من سابقتها، فقد اصطدمت بالحواجز الحمائية التي توفرها الدول المتقدمة لأسواقها، بالإضافة للسيطرة الكثيفة التي تحتلها الاحتكارات الدولية في الأسواق العالمية والتي ما زالت حتى الآن، والعديد من المعوقات الأخرى.

يرى الباحث بأن يأخذوا أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بعض الأمور في عين الاعتبار, والتي قد تساعدهم في تسويق منتجاتهم سواء داخليا أو خارجيا وهي: التقيي د بالمواصفات وإجراء الاختبارات وإصدار الشهادات, التعبئة والتغليف بطريقة مناسبة وقابلة للنقل والشحن دون إحداث تلف في المنتج, عملية تحديد الأسعار بأسواق التصدير على أساس (FOB أو CIF), الحصول على شهادة لممارسة التجارة الخارجية, الحصول على شهادة المنشأ, إعداد فاتورة بالدولار الأمريكي وقائمة التعبئة, وإرفاق الشهادة الصحية وشهادة المواصفات والمقاييس. وعلى أصحاب المشاريع الصناعية التجنب من الوقوع في الأخطاء التي يقع فيها المصدرون الجدد وهي: عدم الحصول على استشارات مؤهلة حول عمليات التصدير, القصور في مجال إجراء الأبحاث حول سوق الصادرات, الموارد غير كافية أو الالتزام بالتغلب على الصعوبات الأولية بالإضافة إلى المتطلبات المالية اللازمة لعمليات التصدير, العناية غير الكافية في اختيار ممثلي المبيعات أو الموزعين لمنتجاتهم, انعدام التركيز والفشل في استهداف سوق أو سوقين من الأسواق الرئيسية, التقصير في تحسين المنتجات والتعبئة من أجل استيفاء الأنظمة أو

التفضيلات الثقافية للدول الأخرى, عدم طباعة الخدمات والمبيعات ورسائل الكفالات باللغات الأجنبية, وعدم الأخذ بعين الاعتبار استخدام شركة لإدارة الصادرات عندما لا تستطيع الشركة إدارة قسم الصادرات التابع لها إن وجد, عدم المحافظة على الزبون حيث يجب على صاحب المشروع الصناعي المحافظة على علاقة فيما بعد استكمال صفقة التصدير مع المشتري من أجل تلقي المزيد من الطلبات منه.

وهنا لا بد من التذكير مرة أخرى بأن الاقتصاد الفلسطيني عاش على مدى عقود عدة ظروفا استثنائية صعبة خلقت اختلالا وتشويها لهيكل الاقتصاد حال ذلك دون حدوث تنمية اقتصادية حقيقية وان شهد الاقتصاد تطورا جزئيا في بعض الأحيان, فان ذلك لم يقترن بتطور هيكلي في القطاعات الإنتاجية المختلفة. وذلك لعدة أسباب منها:

1- سيطرة إسرائيل على المعابر الحدودية أدى إلى تقيد حركة التجارة.
2- تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى كنتونات وعدم الربط بينهما ككتلة واحدة وذلك خدمة للمصالح الإسرائيلية والذي يتعارض مع مبادئ اتفاق اوسلو.
3- اتفاق باريس الاقتصادي والذي لم يتم من خلاله تقليص التبعية الاقتصادية بسبب تقيد السياسة الجمركية الفلسطينية وربطها بالسياسة الإسرائيلية.
4- تقيد حرية تنقل الأفراد والبضائع بين المدن والمنافذ البرية.
5- تقيد حرية الاستيراد المباشر إلا عبر الوسطاء الاسرائيلين.
6- عدم السماح لبناء ميناء غزة وتشغيل مطار غزة الدولي.
7- الانتظار الطويل على المعابر مما يؤدي إلى إتلاف البضائع وارتفاع تكلفتها.
8- عدم سرعة إنجاز المعاملات التجارية لتسهيل وصول البضائع بسبب وجوب الحصول على الموافقة المسبقة من الجانب الإسرائيلي.
9- التشوهات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي عموما والعربي خصوصا، وحصرها بإسرائيل وعبرها حتى يبقى الاقتصاد الفلسطيني مرتبطا بالاقتصاد الإسرائيلي.

5.6. الفرضية الرابعة:

من أجل التوصل إلى إثبات الفرضية الرابعة والتي نصها:
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto$ = 0. 05) لدى المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في امتلاك الامتياز من شركات إسرائيلية أو أجنبية من حيث الصناعة. إن الإجابة على أسئلة الاستبانة حاملة رقم (5.1) يبين نتيجة الفرضية .

1.5.6. عرض وتحليل أجوبة سؤال (5.1):-

لقد أجاب المستطلع آرائهم على سؤال (5.1) عن هل يمتلك المشروع امتياز أو اتفاق لإنتاج منتجات شركة إسرائيلية أو أجنبية بالإجابات الواردة في جدول (9.6) على النحو التالي:

جدول رقم (9.6) : هل يمتلك المشروع امتياز أو اتفاق لإنتاج منتجات شركة إسرائيلية أو أجنبية .

Crosstab

			هل يمتلك المشروع امتياز او اتفاق لانتاج منتجات شركة اسرائيلية او اجنبية			
			لا يوجد اي امتياز من اية شركة	نعم يوجد امتياز من شركة اسرائيلية	نعم يوجد امتياز من شركة اجنبية	Total
نوع الصناعة	غذائية	Count	29		1	30
		% within ةعانصلا عون	96.7%		3.3%	100.0%
	كيماوية	Count	43		1	44
		% within ةعانصلا عون	97.7%		2.3%	100.0%
	إنشائية	Count	109	1		110
		% within ةعانصلا عون	99.1%	.9%		100.0%
	نسيجية	Count	17	33		50
		% within ةعانصلا عون	34.0%	66.0%		100.0%
	معدنية	Count	15			15
		% within ةعانصلا عون	100.0%			100.0%
Total		Count	213	34	2	249
		% within ةعانصلا عون	85.5%	13.7%	.8%	100.0%

يلاحظ من خلال الجدول رقم (9.6) بأنه يوجد فروق في امتلاك المشروع امتياز أو اتفاق لإنتاج منتجات شركة إسرائيلية أو أجنبية. فأن ما نسبته (85.53%) من المستطلع آراؤهم من أصحاب المشاريع الصناعية حسب الجدول أعلاه لا يوجد لديهم أي امتياز أو اتفاق لإنتاج

منتجات إسرائيلية أو أجنبية, بينما ما نسبته (13.7%) من أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آراؤهم يوجد لديهم اتفاق لإنتاج منتجات شركات إسرائيلية.

حيث أن ما نسبته (66 %) من المشاريع الصناعية لقطاع النسيجية المستطلع آرائهم تؤكد امتلاكها امتياز لإنتاج منتجات شركات إسرائيلية وهي أعلى نسبة.

إن التعاقد من الباطن حسب اعتقاد الباحث قد يكون خياراً استراتيجياً لضمان بقاء واستمرار عمل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة. فالبضائع والخدمات قد تنتج لصالح منتج أخر أو زبون أخر، يقوم ببيع هذا الإنتاج لصالحه، لقد نشرت الكثير من الخبرات على صعيد التعاقد من الباطن وخاصة في الأعمال الصغيرة وتم تعميمها، وأشارت هذه التقارير بشكل خاص إلى أهمية قيام بعض المشاريع الصغيرة بتحضير بعض الخطوات الإنتاجية للمشاريع الصناعية الكبيرة التي من شأنها تعزيز الروابط القوية مع هذه المشاريع.

علما بأن هذا النوع من النشاط يساعد المشاريع الصناعية في محافظة نابلس على التطور والنمو من خلال تزويد المصانع الفلسطينية بأحدث الآلات والمعدات, مما يؤدي إلى تطوير تلك المشاريع وزيادة العائدات المالية عليها, وزيادة فرص التوظيف الذي يؤدي إلى الحد من البطالة المنتشرة في الأراضي الفلسطينية. بالإضافة إلى توفير المواد الخام بأسعار أقل ومواصفات عالية الجودة وسهولة البيع والمساهمة في تدريب الكادر الموجود في المصانع فنيا وإداريا علما بأن التدريب مكلفا جدا, والحصول على خبرات إضافية في مجال التصنيع.

ولكن المشاريع الصناعية التي لم يكن لديها تعاقد من الباطن, فكانت فلسفتها أن سياسة التعاقد بالباطن قد ساهمت في تراجع الصناعة الفلسطينية، وأن الصيغة التي يرتضيها المصنع الصغير والمصنع الكبير لإدارة وتنفيذ هذا التعاقد من الباطن، وبالطبع فإن هذه الصيغة تحتاج إما إلى مواءمة وتطويع عقود التعاقد من الباطن الموجودة في التجارب الأجنبية في الدول المتقدمة إلى ما يناسب ظروف البيئة المحلية أو ابتكار أساليب مستحدثة لهذا التعاقد من الباطن؛ حيث يتطلب الأمر تقنين وتنظيم عمليات الشراء أو ملكية أو تأجير الآلات التي تستخدم في الإنتاج، وأيضا عمليات تكلفة إنتاج هذه الأجزاء والمكونات في المصانع الصغيرة. هذا إلى جانب ضرورة قيام المصانع الصغيرة بتحديد وتطوير خطوط وعمليات الإنتاج فيها؛ لتكون قادرة على تصنيع هذه الأجزاء والمكونات بالمواصفات المطلوبة.

بأن تلك الصيغة التي يرتضيها المصنع الصغير والمصنع الكبير لإدارة وتنفيذ هذا التعاقد من الباطن، تحتاج إما إلى مواءمة وتطويع عقود التعاقد من الباطن الموجودة في التجارب الأجنبية في الدول المتقدمة إلى ما يناسب ظروف البيئة المحلية أو ابتكار أساليب مستحدثة لهذا التعاقد من الباطن؛ حيث يتطلب الأمر تقنين وتنظيم عمليات الشراء أو ملكية أو تأجير الآلات التي تستخدم في الإنتاج، وأيضا عمليات تكلفة إنتاج هذه الأجزاء والمكونات في المصانع الصغيرة.. هذا إلى جانب ضرورة قيام المصانع الصغيرة بتحديد وتطوير خطوط وعمليات الإنتاج فيها , لتكون قادرة على تصنيع هذه الأجزاء والمكونات بالمواصفات المطلوبة.

2.5.6. نتائج فحص الفرضية الرابعة:

من خلال ما تم التوصل إلية في جدول chi-square بأن النتيجة كانت (0.001) فأن الفرضية مرفوضة وأن هناك علاقة بين نوع الصناعة وإذا كان المشروع يمتلك امتياز أو اتفاق لإنتاج منتجات شركة إسرائيلية أو أجنبية.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن السبب في وجود العاقد من الباطن في المشاريع الصناعية هو احتـــدام المنافسة وتدويل عملية الإنتاج والاستخدام المكثف للتكنولوجيـــــا وما صاحبه من ثورة متزايدة في وسائل الاتصالات وتحرير التجارة العالميـــــة دورا حاسما في تحول المؤسسات المقدمة للأعمال من نظام دمج مراحل التصنيع إلى نظام التخصص والتركيز على الوظائف الرئيسية والتعاقد مع المشاريع الصناعية المتخصصة في تنفيذ مراحل التصنيع المكملة الأخرى. وقد برهن التعاقد من الباطن بين المشاريع الصناعية على قدرتها في تخصيص الموارد وتخفيض تكاليف الإنتاج من خلال الاقتصاد في بعض النفقات الموجهة لاقتناء المواد الأولية وعمليات تحويلها إلى منتجات وسيطة وأجور القوى العاملة والاستثمارات في مجال التكنولوجيا والبنى التحتية. وقد مكنت هذه الإستراتيجية من رفع القدرة التنافسية للوحدات المنتجة كما حصل في اليابان وغيرها من البلدان المتقدمة. في هذا الخضم بدأت الأوساط الصناعية تتطلع إلى التعاقد من الباطن وطرق الاستفادة منها في بناء وتفعيل علاقات التعاون والتشابك بين الوحدات الصناعية لدفع عجلة التنمية الصناعية في ظل التحولات العالمية المتلاحقة، إلا أن منهج التعاقد من الباطن رغم أهميته وتزايد الاهتمام به فأنه مازال يعاني من ضعف الانتشار والاستخدام المحكم.

إن ممارسة عملية التعاقد من الباطن ليست حكرا على مشاريع صناعية معينة دون غيرها سواء كانت صغيرة أو كبيرة، ولاتتوقف على فرع دون غيره من فروع الصناعة الأخرى. فنتائج التحليل والمقارنة بين كلفة صناعة المنتج داخل الشركة في إطار استراتيجية دمج عمليات الإنتاج والسعر المعروض من طرف المشروع الصناعي المتعاقد من الباطن لصناعة نفس المنتج في إطار استراتيجية قائمة على التخصص وتقسيم العمل، هي في النهاية التي تقرر مدى الحاجة لتطبيق أسلوب التعاقد من الباطن أو التخلي عنه من طرف هذا الشروع الصناعي أو الأخر. وأن من أهم أسباب التعاقد من الباطن, البحث عن المرونة في التموين. وتخفيض كلفة الإنتاج والتسويق. والحصول على مهارات متطورة. وتطبيق استراتيجية التخصص وتقسيم العمل. و الحد من الاستثمارات التكنولوجية. و الحد من نشوب الأزمات الاجتماعية. والهدف من التعاقد من الباطن في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة هو تنمية التخصص وتقسيم العمل, وتوسيع قاعدة النسيج الصناعي, و تعزيز التشابك والتكامل الصناعي, وتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية, و تشجيع التنمية والتطور في المشاريع الصناعية.

6.6. الفرضية الخامسة:

من أجل التوصل إلى إثبات الفرضية الخامسة والتي نصها:
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto$ = 0. 05) لدى المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس لإمكانية تطوير مشاريعهم الصناعية.إن الإجابة على أسئلة الاستبانة حاملة الأرقام (7.1) و (7.2) و (7.4) و(7.5) و (7.6) و (7.7) و (7.8) يبين نتيجة الفرضية .

1.6.6. عرض وتحليل أجوبة سؤال (7.1):-

لقد أجاب المستطلع آرائهم على سؤال (7.1) عن ترتيب أهم الصعوبات التي تحول دون تطور المشروع الصناعي بالإجابات الواردة في جدول (10.6) على النحو التالي.

جدول رقم (10.6) : ترتيب أهم الصعوبات التي تحول دون تطور المشروع حسب الأهمية.

Crosstab

			ترتيب اهم الصعوبات التي تحول دون تطور المشروع حسب الاهمية				
			الاغلاقات	التمويل	الاغلاقات - التمويل	التمويل - الاغلاقات	Total
نوع الصناعة	غذائية	Count	7	14	7	2	30
		% within نوع الصناعة	23.3%	46.7%	23.3%	6.7%	100.0%
	كيماوية	Count	27	6	11		44
		% within نوع الصناعة	61.4%	13.6%	25.0%		100.0%
	إنشائية	Count	33	77			110
		% within نوع الصناعة	30.0%	70.0%			100.0%
	نسيجية	Count	24	26			50
		% within نوع الصناعة	48.0%	52.0%			100.0%
	معدنية	Count	4	12			16
		% within نوع الصناعة	25.0%	75.0%			100.0%
Total		Count	95	135	18	2	250
		% within نوع الصناعة	38.0%	54.0%	7.2%	.8%	100.0%

نلاحظ من الجدول رقم (10.6) بأنه لا يوجد فروق في ترتيب أهم الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع الصناعية التي تحول دون تطوير مشاريعهم. حيث أن ما نسبته (38%) من أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آراؤهم يرون بأن الاغلاقات هي من أهم الصعوبات التي تحول دون تطور المشروع. وأن ما نسبته (54%) من أصحاب المشاريع الصناعية أجابوا بان قلة التمويل هو الأهم. وان هناك ما نسبته (8%) من المستطلع آراؤهم أجابوا بأن الاغلاقات والتمويل معا هما السبب في صعوبة تطوير مشاريعهم الصناعية.

حيث أن البيانات الواردة في الجدول أعلاه تشير بأن ما نسبته (23.3%) من المشاريع الصناعية لقطاع الغذائية المستطلع آراؤهم في محافظة نابلس سبب عدم تطوير مشاريعهم الصناعية نتيجة الاغلاقات, وأن ما نسبته (46.7%) المستطلع آراؤهم من نفس القطاع سبب عدم تطوير مشاريعهم التمويل, و(30%) الاغلاقات والتمويل معا. بينما المشاريع الصناعية المتمثلة بقطاع الكيماوية فكان ما نسبته (61.4%) من أصحاب المشاريع المستطلع آرائهم أجابوا بأن أهم الصعوبات التي تحول دون تطوير مشاريعهم هي الاغلاقات, وأن هناك ما نسبته (13.6%) كان سبب عدم تطوير مشاريعهم قلة التمويل, وما نسبته (25%) من المستطلع آراؤهم أجابوا بأن الاغلاقات والتمويل معا تحول دون تطوير مشاريعهم الصناعية. والمشاريع الصناعية المتمثلة بقطاع الإنشائية فكانت إجابات المستطلع آراؤهم بأن ما نسبته (30%) كان سبب عدم تطوير مشاريعهم هو الاغلاقات, وما نسبته (70%) من المستطلع آراؤهم كان سبب عدم تطوير مشاريعهم هو التمويل . كذلك أصحاب المشاريع الصناعية من قطاع النسيجية

المستطلع آرائهم أجابوا ما نسبته (48%) أن سبب عدم تطوير مشاريعهم هو الاغلاقات, وما نسبته (52%) من المستطلع آراؤهم كان سبب عدم تطوير مشاريعهم التمويل. وأخيرا قطاع المعدنية المستطلع آراؤهم بخصوص الصعوبات التي تواجههم في عدم تطوير مشاريعهم فكانت ما نسبته (25%) بسبب الاغلاقات. وأن ما نسبته (75%) بسبب قلة التمويل.

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (10.6) أن ما نسبته (54%) من جميع القطاعات التي تم استطلاع آرائهم أجابوا بان قلة التمويل هي من أهم الصعوبات التي تؤثر على تطوير المشاريع الصناعية وهو السبب الرئيسي لديهم وهي إجابة منطقية وواقعية وهي تعبر عن القواعد والقوانين الاقتصادية والتمويلية السليمة, إذ من المعروف اقتصاديا انه كلما كان حجم تمويل المشروع سواء من حيث رأس المال أو القروض أو المساعدات كبير, كلما كان بالإمكان تطوير وزيادة حجم وقدرة المشروع على الإنتاج وتحضير معدات مختلفة، وجذب العمالة وهو ما يساعد على تطوير المشاريع الصناعية, بينما إذا كان حجم التمويل قليلا, فان حجم المشروع وقدرته على تحضير وشراء المعدات اللازمة للإنتاج لا تستطيع أن تتخطى هذه القدرة، وان كانت لدى مالك المشروع الرغبة في التوسيع وهذا ما يعبر عنه في القواعد الاقتصادية, إن حجم التمويل يتناسب طرديا مع حجم المشروع وقدرته على النمو.

ولكن واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما بيناها في الفصول السابقه هو واقع محدد برأس مال ضعيف ومتدني, وتعتمد على مدخرات الفرد والعائلة وبالتالي فهي رؤوس أموال محدودة ولا تؤهل تلك المشاريع إلى التطور والتحديث لاقتصارها على السيولة النقدية مع توفر الرغبة لأصحاب هذه المشاريع لتطوير وتحديث مشاريعهم، لمواكبة التطور والتقدم الصناعي التكنولوجي.

وان ما نسبته (38%) من المستطلع آرائهم لديهم صعوبة في تطوير مشاريعهم بسبب الاغلاقات, وهي من الأسباب المنطقية التي تحول دون تطوير المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس بشكل خاص وفلسطين بشكل عام . حيث يمارس الاحتلال الإسرائيلي الخطط المدروسة من اجل تعطيل تنمية وتطوير المشاريع الصناعية في مناطق السلطة الفلسطينية بهدف إبقاء الاقتصاد الفلسطيني مرتبط في الاقتصاد الإسرائيلي. ومن آثار الممارسات الإسرائيلية على التنمية الاقتصادية بشكل عام وتنمية المشاريع الصناعية بشكل خاص , يرى الباحث بأن الشعب الفلسطيني واجه تدهورا كبيرا في تنمية أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية حيث أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تركزت على هدم كل ما يمكن أن يساعد في تنمية الظروف الاقتصادية

والصناعية للفلسطينيين، ولعب هذا الاحتلال الدور الأكبر على مدار عدة عقود في خلق جميع المعوقات في طريق تحقيق تنمية مستدامة في فلسطين. لقد واجه الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتفاضة الراهنة سياسات إسرائيلية متعددة ترمي إلى تدمير أي نجاح يحققه حيث اتبع الاحتلال الإسرائيلي أساليب جعلت نجاح عملية التنمية في فلسطين شبه مستحيلة ومن هذه المعوقات التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي:

1- الإغلاق الشامل للمناطق الفلسطينية وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وإقامة الحواجز العسكرية ومنع الحركة وفصل محافظات الضفة الغربية عن قطاع غزة.

2-منع الاستيراد والتصدير للمناطق الفلسطينية.

3-إغلاق المعابر الدولية (الكرامة، رفح، المطار).

4-عدم السماح للشاحنات الفلسطينية التجارية بالتنقل بين المحافظات.

5-حرمان السلطة الفلسطينية من الإيرادات الجمركية.

6-تجميد المناطق الصناعية والتجارية على خطوط التماس.

7-تقسيم المناطق الفلسطينية إلى كنتونات منعزلة.

8- تعطيل قوى الإنتاج أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 60% وارتفاع نسبة الفقر وما يترتب عليها من آثار سلبية.

ومن الملاحظ أن المنح والمساعدات الدولية المالية لم تستغل جيدا في تعديل وتحسين بنية الاقتصاد الفلسطيني ومساعدته على فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي.

وهنالك آثار اقتصادية سلبية جدا سببها ارتباط اقتصادنا الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وقد نجح الاحتلال في ربط الاقتصاد الفلسطيني بالكامل بالاقتصاد الإسرائيلي من خلال:

1-ربط العمالة الفلسطينية بالسوق الإسرائيلية.

2-ربط المناطق المحتلة بشركة الكهرباء الإسرائيلية.

3- حصر مناطق التصدير بنقاط العبور وعبر الخط الأخضر الذي فرضه الاحتلال بين المناطق المحتلة عام 1948 والمناطق المحتلة عام 1967.

4-حصر استيراد المواد الأولية للصناعة من إسرائيل أو بواسطتها.

5-التوقف عن منح رخص استيراد الآلات الصناعية لمنع إقامة مصانع جديدة.

6-نقل الصناعات ذات الكثافة في استخدام العمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

7-عدم السماح بإقامة مؤسسات تمويلية.

8- فرض ضرائب مرتفعة على التجار وفرض غرامات تصل إلى 120% في حال تأخر التاجر في دفع وتسديد قيمة الضرائب المفروضة عليه من خلال هذه العوامل أصبحت التنمية

بجميع أشكالها عملية شبه مستحيلة مع هذه التبعية الكامل للاقتصاد الإسرائيلي حتى أن العملية التنموية تصاب بالشلل حسب الرغبة الإسرائيلية, وهذا يمنع تقدم الوضع الاقتصادي الفلسطيني من التقدم وتغطية احتياجات أفراد المجتمع الفلسطيني ومع كل هذه المعوقات كانت هنالك معوقات أخرى مارسها الاحتلال الإسرائيلي, وهي معوقات تعجيزية من خلال إعاقة الطاقة التسويقية الداخلية للمنتجات المحلية.

2.6.6. عرض وتحليل أجوبة سؤال (7.2):-

لقد أجاب المستطلع آرائهم على سؤال (7.2) عن إذا تم إنشاء مناطق صناعية هل سيكون لدى صاحب المشروع رغبة في الانتقال لهذه المناطق. بالإجابات الواردة في جدول (11.6) على النحو التالي.

جدول رقم (11.6) : إذا تم إنشاء مناطق صناعية هل سيكون لديك الرغبة في الانتقال لممارسة أعمالك داخل هذه المناطق.

Crosstab

			اذا تم انشاء مناطق صناعية هل سيكون لديك الرغبة في الانتقال لممارسة اعمالك داخل هذه المناطق		Total
			نعم	لا	
نوع الصناعة	غذائية	Count	16	10	26
		% within ةعانصلا عون	61.5%	38.5%	100.0%
	كيماوية	Count	34	10	44
		% within ةعانصلا عون	77.3%	22.7%	100.0%
	إنشائية	Count	83	27	110
		% within ةعانصلا عون	75.5%	24.5%	100.0%
	نسيجية	Count	42	8	50
		% within ةعانصلا عون	84.0%	16.0%	100.0%
	معدنية	Count	12	4	16
		% within ةعانصلا عون	75.0%	25.0%	100.0%
Total		Count	187	59	246
		% within ةعانصلا عون	76.0%	24.0%	100.0%

يلاحظ من خلال الجدول رقم (11.6) وجود فروق في سؤال إذا تم إنشاء مناطق صناعية هل سيكون لدى أصحاب المشاريع الصناعية الرغبة في الانتقال لممارسة أعمالهم داخل هذه المناطق, حيث كانت إجابة ما نسبته (76%) من المستطلع آراؤهم لديهم رغبة في الانتقال إلى المناطق الصناعية, وما نسبته (24%) ليس لديهم لرغبة في الانتقال, وذلك لعدة اعتبارات منها

ملكية مكان المشروع الصناعي وقرب المشروع الصناعي من المستهلك وطبيعة عملهم يتطلب القرب من المواد الخام التي تدخل في صناعاتهم خصوصا في قطاع الإنشائية .

حيث لوحظ بان أعلى نسبة من المستطلع آراؤهم لديهم رغبة في الانتقال هو قطاع النسيجية والتي بلغت (84%) من المستطلع آراؤهم, بينما أعلى نسبة ممن لا يرغبون إلى الانتقال إلى المناطق الصناعية هو قطاع الغذائية وهي ما نسبتها (38.5%) من المستطلع آرائهم, ومن ثم قطاع المعدنية بنسبة (25%) وقطاع الإنشائية بنسبة (24.5%).

أن المشاريع الصناعية التي تقع في المناطق التجارية والزراعية والسكنية لا تتمتع بالامتيازات التي تحصل عليها المشاريع الصناعية المقامة في المناطق الصناعية من أسعار, وخدمة الماء, والكهرباء, وكافة امتيازات البنية التحتية وسهولة المواصلات. ولا بد من الإشارة هنا أن من أبرز معوقات نموها الاقتصادي هو لأنها غير مقامة في المناطق الصناعية مما لا يساعد المشروع الصناعي المقام في المناطق السكنية على التوسع في المستقبل. وأن أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آراؤهم الذين لا يرغبون للانتقال إلى المناطق الصناعية كانت حجتهم بأن موقع المشروع ملك حيث لا يريدون أن يتكبدوا مصاريف إضافية, والقرب من المستهلك, وطبيعة عملهم لا تسمح للانتقال مثل أصحاب مقالع الحجر والكسارات, وقرب المشروع الصناعي من المواد الخام التي يحتاجونها في صناعاتهم.

3.6.6. عرض وتحليل أجوبة سؤال (7.4) و (7.5):-

لقد أجاب المستطلع آرائهم على سؤال (7.4) عن هل تطبقون مواصفات محددة لمنتجاتكم, وما هي هذه المواصفات. بالإجابات الواردة في جدول (12.6) و (13.6) على النحو التالي.

جدول رقم (12.6): هل تطبقون مواصفات محددة لمنتجاتكم.

Crosstab

			هل تطبقون مواصفات محددة لمنتجاتكم		
			نعم	لا	Total
نوع الصناعة	غذائية	Count	30		30
		% within نوع الصناعة	100.0%		100.0%
	كيماوية	Count	43		43
		% within نوع الصناعة	100.0%		100.0%
	إنشائية	Count	108	2	110
		% within نوع الصناعة	98.2%	1.8%	100.0%
	نسيجية	Count	50		50
		% within نوع الصناعة	100.0%		100.0%
	معدنية	Count	16		16
		% within نوع الصناعة	100.0%		100.0%
Total		Count	247	2	249
		% within نوع الصناعة	99.2%	.8%	100.0%

نلاحظ من الجدول رقم (12.6) بأنه لا يوجد فروق في تطبيق أصحاب المشاريع الصناعية لمواصفات محددة لمنتجاتهم، حيث أن ما نسبته (99.2%) من أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آرائهم يطبقون مواصفات محددة لمنتجاتهم وهي النسبة الأعلى.

وأن جدول رقم (13.6) يبين نوع المواصفات التي يطبقونها هل هي فلسطينية أو إسرائيلية أو أجنبية.

جدول رقم (13.6): ما هي الموصفات المطبقة.

Crosstab

			اذا الاجابة نعم ما هي الموصفات المطبقة				Total
			فلسطينية	اسرائيلية	اجنبية	فلسطينية - اجنبية	
نوع الصناعة	غذائية	Count	30				30
		% within ةعانصلا عون	100.0%				100.0%
	كيماوية	Count	42		1	1	44
		% within ةعانصلا عون	95.5%		2.3%	2.3%	100.0%
	إنشائية	Count	107			1	108
		% within ةعانصلا عون	99.1%			.9%	100.0%
	نسيجية	Count	19	31			50
		% within ةعانصلا عون	38.0%	62.0%			100.0%
	معدنية	Count	13	1	2		16
		% within ةعانصلا عون	81.3%	6.3%	12.5%		100.0%
Total		Count	211	32	3	2	248
		% within ةعانصلا عون	85.1%	12.9%	1.2%	.8%	100.0%

نلاحظ من الجدول رقم (13.6) بأن ما نسبته (85.1%) من المستطلع آرائهم من أصحاب المشاريع الصناعية يطبقون المواصفات الفلسطينية على منتجاتهم, وما نسبته (12.9%) يطبقون المواصفات الإسرائيلية, وما نسبته (1.2%) يطبقون المواصفات الأجنبية.

نلاحظ أن معظم القطاعات الصناعية ملتزمة بالمواصفات الفلسطينية, ولكن ما نسبته (62%) من قطاع النسيجية المستطلع آراؤهم في محافظة نابلس وحسب الجدول أعلاه يطبقون المواصفات الإسرائيلية بالإضافة إلى المواصفات الإسرائيلية, بسبب التزامهم بالتعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية في صناعاتهم. وهناك بعض القطاعات الصناعية الملتزمة بالمواصفات الأجنبية بسبب حصولهم على امتياز التصنيع من الشركات الأجنبية مثل مصنع الالكترونيات الفلسطينية وهي ما نسبته (12.5%).

يرى الباحث بأنً ظروف الاحتلال الصعبة، وضعف فرص الصناعات والمنتجات الفلسطينية في دخول الأسواق الخارجية، وعدم وجود سلطة أو هيئة فلسطينية للاهتمام بتطوير المواصفات والمقاييس، فقد ظل تطور والتزام المواصفات والمقاييس يعتمد على مبادرات فردية. وتظهر مشكلة المواصفات بوضوح في انخفاض مستوى الجودة للمنتجات المصنعة محلياً، الانخفاض في كميات التصدير، وتوجه الصناعيين نحو الاستيراد وعدم وجود المواصفات والمقاييس وغيرها. ويجب النهوض بمستوى الجودة والمواصفات والمقاييس كأساس لرفع القدرة التنافسية للمنتجات

في فلسطين. واعتماداً على التقييم المنهجي لمشكلة المواصفات والمقاييس . ولكن نجد بأن معظم الذين تم استطلاع أرائهم ملتزمين بالمواصفات في منتجاتهم.

حيث تشير الآراء المختلفة إلى أن نشاط المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة غالبا ما يجب التزامها بالمواصفات حتى تستطيع الصمود في السوق المحلي على الأقل أمام المنتجات الأخرى المنافسة لها, مما يساهم ذلك في تطوير الخطط المعمول بها للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

أدرك القطاع الخاص الفلسطيني المهمة الملقاة على عاتقه في ظل هذه الظروف الصعبة التي فرضت عليه، وقد تحدى هذه السياسات واستطاع بناء صناعات محلية عديدة تعتبر متقدمة وراقية مقارنة بصناعات شبيهة في دول مجاورة. لكن وعلى الرغم من المكانة التي وصلتها هذه الصناعات إلا أنها ما زالت تعاني من عدد من المعيقات.

إن عدم التزام بعض الصنّاع الفلسطينيين بالمواصفات المعمول بها محليا وعالميا. وهذا يفرض أن تأخذ مؤسسة المواصفات والمقاييس دورها، وأن تدقق في نوعية البضائع وأن تمنع الصناعات غير المطابقة للمواصفات والمقاييس من طرح منتجاتها في الأسواق، حتى نحافظ على مصداقيتنا محلياً وخارجياً.

4.6.6. عرض وتحليل أجوبة سؤال (7.6) :-

لقد أجاب المستطلع آرائهم على سؤال (7.6) عن إذا توفرت إمكانية لتدريب العاملين في المشروع الصناعي, في أي مجال ترغبون التدريب. بالإجابات الواردة في جدول (14.6) على النحو التالي.

جدول رقم (14.6): إذا توفرت إمكانية لتدريب العاملين في المشروع في أي مجال ترغبون التدريب.

Crosstab

			اذا توفرت امكانية لتدريب العاملين في المشروع في اي مجال ترغبون التدريب		
			تحكم في الجودة	مجالات فنية	Total
نوع الصناعة	غذائية	Count	19	11	30
		% within نوع الصناعة	63.3%	36.7%	100.0%
	كيماوية	Count	31	13	44
		% within نوع الصناعة	70.5%	29.5%	100.0%
	إنشائية	Count	37	73	110
		% within نوع الصناعة	33.6%	66.4%	100.0%
	نسيجية	Count	8	42	50
		% within نوع الصناعة	16.0%	84.0%	100.0%
	معدنية	Count	5	11	16
		% within نوع الصناعة	31.3%	68.8%	100.0%
Total		Count	100	150	250
		% within نوع الصناعة	40.0%	60.0%	100.0%

نلاحظ من الجدول رقم (14.6) بأنه يوجد فروق في المجالات التي يرغبون أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آرائهم على تدريب العاملين لديهم إذا توفرت إمكانية التدريب. حيث أن ما نسبته (40%) من أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آرائهم يرغبون في تدريب العاملين لديهم بالتحكم في الجودة, بينما ما نسبته (60%) من أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آرائهم يرغبون في تدريب العاملين لديهم في المجالات الفنية.

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (14.6), أن ما نسبته (70.5%) من أصحاب المشاريع الصناعية لقطاع الكيماوية المستطلع أرائهم يرغبون في تدريب العاملين لديهم على التحكم وهي أعلى نسبة, ومن ثم يأتي قطاع الغذائية والتي تشكل ما نسبته (63.3%) من المستطلع آرائهم أيضا يرغبون في تدريب العاملين لديهم على التحكم بالجودة. بينما ما نسبته (84%) من أصحاب المشاريع الصناعية لقطاع النسيجية يرغبون في تدريب العاملين لديهم بالمجالات الفنية وهي أعلى نسبة, ومن ثم يأتي قطاع المعدنية الذي يشكل ما نسبته (68.8%) من المستطلع آرائهم يرغبون في تدريب العاملين لديهم بالمجالات الفنية, وقطاع الإنشائية ما نسبته (66.4%) ممن استطلعت آراؤهم يرغبون في تدريب العاملين لديهم بالمجالات الفنية.

يرى الباحث بأن كلا جميع القطاعات الصناعية بحاجة إلى برامج تدريبية في مجال الإدارة والتحكم في الجودة وفي المجالات الفنية أيضا. مما يساهم ذلك في تطوير المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس. لذا لا بد من وجود مؤسسات سواء كانت حكومية أو خاصة لمتابعة هذا الموضوع, لأن عملية التدريب مكلفة جدا, ولا تستطيع المشاريع الصناعية في ظل الأوضاع الراهنة من القيام لوحدها بتدريب الكادر الموجود لديها, وذلك لارتفاع التكاليف المترتبة على عملية التدريب. لذا فلا بد من وجود جهة داعمة لعملية التدريب. وهنا يجب التفريق بين المؤسسات الأهلية التدريبية المهتمة بتطوير قدرات قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبين تلك التي تقوم بتقديم التدريب الفني للعاملين بالمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والى أولئك الذين يودون التوجه إلى العمل المهني الحرفي، وما بين المؤسسات التدريبية التي تستهدف تقوية وتمكين المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة إداريا وتسويقيا وماليا وإنتاجيا وفنيا.

لقد استند التدريب المهني وعلى مدار سنوات عديدة إلى مراكز التدريب المهني التابعة لعدة مؤسسات حكومية أو أهلية في تقديم برامج تدريبية مهنية هامة.
شهد عقد الثمانينات ولاحقاً مطلع التسعينات تطوراً على صعيد إنشاء مراكز أو برامج مهنية جديدة، من أهمها كلية الخليل الفنية الهندسية التي تأسست عام 1987، معهد الأبحاث التطبيقية "أريج" انشأ عام 1990 والمؤسسة الفلسطينية للتدريب المهني 1992.

أما مراكز الدعم الإداري، وتطوير الطاقة البشرية، فقد عملت بشكل رئيسي كمؤسسات وسيطة ما بين المستفيدين من جهة وما بين مؤسسات الإقراض ومؤسسات التدريب المهني من جهة أخرى. فقد استطاعت هذه المؤسسات أن تقدم تدريباً متواصلاً وعلى مستويات مختلفة، منها كيفية إدارة الأعمال الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وذلك على الصعد الإنتاجية والتمويلية والتسويقية والإدارة العامة.

شهدت مرحلة التسعينات، وخاصة بعد توقيع اتفاق اوسلو، نشوء العديد من البرامج والمؤسسات الخاصة، والمتخصصة أيضا بدعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، سواءً على صعيد الأبحاث الاقتصادية "المتخصصة في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة" أو حتى على صعيد التدريب، كمؤسسة "مسار" مثلا، و DAI وغيرها. لقد فرضت هذه المنافسة مسؤولية كبيرة على المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي عمدت إلى تحسين أدائها المهني، وتطوير خدماتها

لقطاع المشاريع الصغيرة. إضافة إلى ذلك، بدأت فكرة "حاضنات الأعمال الصغيرة" بالظهور بقوة من خلال مراكز محددة، حيث تهدف هذه المراكز الى ما ياي:

1.تطوير مهارات الأفراد لخلق فرص عمل.
2.تزويد الأفراد بمهارات إدارية ومالية لتعزيز ثقتهم بأنفسهم والاعتماد على أنفسهم أيضا في التغلب على المشاكل التي تواجههم.
3.خدمة القطاع الفلسطيني الخاص عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية والإدارية في مجالات الإدارة العامة ودراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات التسويقية والاستشارات الخاصة.
4.تطوير المشاريع الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بتوفير الخدمات الميسرة للرياديين من أصحاب الأعمال والتي باستطاعتها تعزيز النمو الاقتصادي.
5.ترويج المصالح الاقتصادية للتجارة والصناعة والحرف والخدمات.
6.تسهيل وصول العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات التجارية المختلفة، وخاصة على صعيد المعلومات والإقراض والتدريب.
7.تسهيل وصول العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى "التكنولوجيا ن الملائمة" سواءً المحلية أو الدولية.
8.دعم القطاع الخاص وبالتحديد قطاع الصناعة.
9.زيادة نسب التشغيل.
10.زيادة فرص التسويق محلياً أو دولياً.
11.تقوية المؤسسات التي تعمل مع المشاريع الصغيرة (كالغرف التجارية من خلال تقديم أنظمة المعلومات).
12.تقديم الاستشارات الفنية والإدارية اللازمة للعاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

5.6.6. عرض وتحليل أجوبة سؤال (7.7):-

لقد أجاب المستطلع آرائهم على سؤال (7.7) عن هل يطبق أصحاب المشاريع الصناعية نظام الجودة داخل المشروع الصناعي , وما هو النظام المتبع . بالإجابات الواردة في جدول (15.6) و (16.6) على النحو التالي.

جدول رقم (15.6): هل تطبقون نظام الجودة داخل المشروع.

Crosstab

			هل تطبق نظام الجودة داخل المشروع		
			نعم	لا	Total
نوع الصناعة	غذائية	Count	29	1	30
		% within نوع الصناعة	96.7%	3.3%	100.0%
	كيماوية	Count	44		44
		% within نوع الصناعة	100.0%		100.0%
	إنشائية	Count	108	2	110
		% within نوع الصناعة	98.2%	1.8%	100.0%
	نسيجية	Count	47	3	50
		% within نوع الصناعة	94.0%	6.0%	100.0%
	معدنية	Count	16		16
		% within نوع الصناعة	100.0%		100.0%
Total		Count	244	6	250
		% within نوع الصناعة	97.6%	2.4%	100.0%

نلاحظ من الجدول رقم (15.6) بأنه لا يوجد فروق في تطبيق أصحاب المشاريع الصناعية لنظام الجودة داخل مشاريعهم الصناعية حسب إجاباتهم في الاستبيا ن المرفق. حيث أن ما نسبته (97.6%) من أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آرائهم يطبقون نظام الجودة داخل مشاريعهم الصناعية في كافة القطاعات المستطلع آرائهم. وهناك ما نسبته (2.4%) من المشاريع الصناعية المستطلع آراؤهم لا يطبقون نظام الجودة حسب الجدول أعلاه.

وأن جدول رقم (16.6) يبين نوع المواصفات التي يطبقونها هل هي فلسطينية أو إسرائيلية أو أجنبية.

جدول رقم (16.6): نظام الجودة المطبق.

Crosstab

			اذا الاجابة نعم ما هو النظام المتبع		
			وطني - علامة الجودة الفلسطينية	اسرائيلي - آلتيكن	Total
نوع الصناعة	غذائية	Count	29		29
		% within نوع الصناعة	100.0%		100.0%
	كيماوية	Count	43		43
		% within نوع الصناعة	100.0%		100.0%
	إنشائية	Count	108		108
		% within نوع الصناعة	100.0%		100.0%
	نسيجية	Count	45	2	47
		% within نوع الصناعة	95.7%	4.3%	100.0%
	معدنية	Count	15	1	16
		% within نوع الصناعة	93.8%	6.3%	100.0%
Total		Count	240	3	243
		% within نوع الصناعة	98.8%	1.2%	100.0%

نلاحظ من الجدول رقم (13.6) بأن ما نسبته (98.8%) من المستطلع آرائهم من أصحاب المشاريع الصناعية يطبقون نظام الجودة الوطني – علامة الجودة الفلسطينية – وأن هناك ما نسبته (1.2%) يطبقون نظام الجودة الإسرائيلي – التيكن –.

أن تطبيق نظام الجودة له انعكاسات إيجابية على أداء المشاريع الصناعية التي تطبقها، وذلك من خلال تحسين معدل الربحية وانخفاض التكاليف، وتحسين الأداء الحالي وتحسين علاقات الموظفين، وارتفاع مستويات الرضا الوظيفي لديهم. وبوجود المؤشرات التي تبين جدوى إدارة الجودة الشاملة ازدادت أهميتها، وازدادت سرعة انتشارها.

حيث تمنح علامة الجودة الفلسطينية بعد أن تتأكد مؤسسة المواصفات والمقاييس أن المنتج استطاع تطبيق المواصفة الفنية الخاصة بإنتاجه وتطبيق المواصفة الفلسطينية (م ف 15) الخاصة بنظام إدارة الجودة.

ومن أهم ميزات تنظيم الجودة فهي, إرضاء أكبر لحاجات ورغبات المستهلكين المتزايدة باستمرار. والاستغلال الأمثل للموارد الوطنية على أكمل وجه. وتحسين الإنتاج كماً ونوعاً.

وخفض التكاليف. وملائمة العرض للطلب ورفع وتيرة التسويق. والإقلاق من الخصومات التجارية. وتحسين بيئة العمل. وزيادة الأمان في العمل. وزيادة فرص التصدير.

6.6.6. نتائج فحص الفرضية الخامسة:

من خلال ما تم التوصل إلية في جدول chi-square بأن النتيجة كانت (0.001) فأن الفرضية مرفوضة وأن هناك علاقة بين نوع الصناعة لدى المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس وإمكانية تطوير مشاريعهم الصناعية.

1- أهم الصعوبات التي تحول دون تطوير المشاريع الصناعية في محافظة نابلس قلة التمويل والاغلاقات بسبب الوضع السياسي القائم في مناطق السلطة الفلسطينية.

2- يوجد توجه لدى معظم أصحاب المشاريع الصناعية المقامة في مناطق غير صناعية, بالانتقال إلى المناطق الصناعية إذا توفرت الامتيازات التي تشجعهم على الانتقال, ولكن هنالك بعض أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آرائهم لا يرغبون في الانتقال وذلك بسبب ملكية مكان المشروع الصناعي و قرب المشروع الصناعي من المستهلك وطبيعة عملهم يتطلب القرب من المواد الخام التي تدخل في صناعاتهم خصوصا في قطاع الإنشائية.

3- إن معظم أصحاب المشاريع الصناعية المستطلع آرائهم يطبقون المواصفات الفلسطينية, بينما قطاع النسيجية يطبقون المواصفات الإسرائيلية بالإضافة إلى المواصفات الفلسطينية وذلك بسبب التعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية. حيث تشير الآراء المختلفة إلى أن نشاط المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة غالبا ما يجب التزامها بالمواصفات حتى تستطيع الصمود في السوق المحلي على الأقل أمام المنتجات الأخرى المنافسة لها, مما يساهم ذلك في تطوير الخطط المعمول بها للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

4- معظم المستطلع آرائهم من أصحاب المشاريع الصناعية يطبقون نظام الجودة الوطني – علامة الجودة الفلسطينية –, حيث أن تطبيق نظام الجودة له انعكاسات إيجابية على أداء المشاريع الصناعية التي تطبقها، وذلك من خلال تحسين معدل الربحية وانخفاض التكاليف، وتحسين الأداء الحالي وتحسين علاقات الموظفين، وارتفاع مستويات الرضا الوظيفي لديهم.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

1.7. النتائج:

إن نتائج هذه الدراسة من شأنها توفير أرضية جيدة, ودافع قوي للجهات المعنية ذات العلاقة بضرورة إيجاد الآليات المناسبة لتشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والتعرف بأهميتها وكيفية تفعيل دورها في الاقتصاد الفلسطيني, وأن يقوم بوضع السياسات المناسبة التي من شأنها أن تساهم في تطوير هذا القطاع الحيوي, وأن تعيد النظر في السياسات والأنظمة القائمة التي لا تلبي احتياجات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتعمل على تحديثها.

تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة ببعض الصعوبات التي تقلل من فرص تنميتها وتطويرها أو تخفض من أدائها, ويمكن تلخيص هذه المعوقات على النحو التالي:-

1 – المشاكل والتحديات الخارجية المتمثلة في سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والمياه والمعابر والإجراءات والسياسات القمعية التي باشر القيام بها منذ العام 1967 والتي بلغت أوجها مع انطلاق انتفاضة الأقصى وما ترتب عنها من توجيه الموارد البشرية والمصادر الطبيعية الفلسطينية نحو خدمة الاقتصاد الإسرائيلي أي العمل على إبعادها عن المساهمة في نمو الاقتصاد الفلسطيني مما أدى إلى فشل قيام أي أنشطة تصنيعية حقيقية والتدمير الشامل لكل مقومات التصنيع في فلسطين.

2-المعوقات الداخلية وتشمل:

1- صغر حجم الوحدات الإنتاجية وعدم وضوح هياكلها الإدارية.
2- عدم ملائمة المواقع المقامة عليها الوحدات الإنتاجية لعمليات الإنتاج وضعف وتخلف البنية التحتية الصناعية.
3-ضعف الترابطات الهيكلية بين النشاطات الصناعية.
4- ضعف الإمكانيات التمويلية للمؤسسات الصناعية واللجوء إلى المدخرات الذاتية لتمويل رأس المال.
5- تقادم الأصول الصناعية وانخفاض المستوى التكنولوجي للآلات.
6- انخفاض المستوى العلمي للعاملين وانخفاض مساهمة المرآة في النشاط الصناعي.
7- تدني مستويات الجودة وضعف المقدرة على القيام بالتحديث والتطوير والابتكار.

8- صغر حجم السوق وغياب اقتصاديات الحجم الكبير.
9- ضعف الأداء الخاص بالصادرات وعدم المقدرة على الاستفادة من الفرص التي توفرها الاتفاقيات التجارية.
10- ضعف البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية الداعمة للصناعة.

من خلال نتائج البحث والعمل الميداني مع عينة البحث, حيث تم مقابلة عدد من أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة والتعرف على الصعوبات. ويمكن حصر الصعوبات التي تواجه المشاريع الصناعية, من خلال تقسيمها إلى مجموعات نوعية على النحو التالي:-

1- صعوبات اقتصادية.
2- صعوبات تمويلية .
3- صعوبات تسويقية .
4- صعوبات إدارية .
5- صعوبات نقص المعلومات .
6- صعوبات نابعة من عوامل نفسية .
7- صعوبات تنظيمية .

2.7 . التوصيات:

في ضوء أهداف ونتائج البحث فأنني أوصي بما يلي:-

1- تشجيع الاستثمار في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
2- الإعفاء من الضرائب في أول سنة تأسيسية للمشروع الصناعي.
3-التنسيق بين الوزارات المعنية لتعريف ماهية المشروع الصناعي الصغير والمتوسط وتقديم التسهيلات اللازمة عند الترخيص للمشروع.
4-الإعفاء الضريبي الجمركي (الجزئي) عن معدات المشاريع الصناعية عند استيرادها.
5 - إنشاء الحاضنات الصناعية.
6- مطالبة الوزارات التي تمنح الترخيص الصناعي بأن على أصحاب المشروع توثيق الخطط التي تسير عليها.
7 - مطالبة الوزارات المعنية بالتشجيع على منتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

8 – زيادة الضرائب على المنتجات المستوردة من الخارج ولها بديل محلي من منتجاتنا.

9 – مطالبة مؤسسات الإقراض بزيادة نشاطها الاقراضي وتخفيف من نسبة الفائدة على القروض.

10 – إجراء دراسة أخرى بحيث تشمل الضفة والقطاع مع المقارنة فيما بينهما.

المراجع

1.1. المراجع العربية

❖ قرأن كريم

1.أبو الرب، ن. (2004):" الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية ".دراسات،2،ص ص 3131 – 330 .

2. أبو عمشه، ع. (1989): الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وأثناء الانتفاض.الطبعة الأولى .دار النشر فلسطين.

3. اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطيني (2001): المؤسسات الصغيرة:دورها في الاقتصاد الفلسطيني، دائر ة العقوبات الاقتصادية والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة عليها، (ب،ت) اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، فلسطين .

4. أطلس العالم والوطن العربي (ب.ت) : مكتبة الاقتصاد، القدس.

5. الدباغ, م. (1998): بلادنا فلسطين, الطبعة الرابعة, الجزء الخامس, بيروت: دار الطليعة.

6. رسلان, م. (1999): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية, دراسة غير منشورة في وزارة الاقتصاد الوطني, رام الله: فلسطين.

7. الرومي، ع. (2001): الأعمال الصغيرة في الكويت تغير واقع، ورقة عمل منشورة في الانترنت.

8. السندي، م. (2005): آفاق تطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين.
http://www.baharinchamber.org.bh/Arabic/nws/print.phpzid/15/10/2005

9. السهلاوي, خ. (1422ه): " معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ". الإدارة العامة, المجلد الواحد والأربعون, العدد الثاني , ربيع الأخر.

10. الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة, " 3". (2005): المشاريع الصناعية في الهند, بحث منشور على موقع.
http://www.kspdc.com/kspdc/infoCenter/3.doc
2005/4/17

11. الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة, "1". (2005): المشاريع الصغيرة في سلطنة عمان, بحث منشور على موقع.
http://www.kspdc.com/kspdc/infoCenter/1.doc
2005/4/17
12. الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة, "2". (2005): المشاريع الصغيرة في الكويت, بحث منشور على موقع.
http://www.kspdc.com/kspdc/infoCenter/2.doc
2005/4/18
13. الشيخ، ف. (1997): "مشاكل المشاريع الصغيرة في الأردن "، دراسا ت، 24.ص- ص 543- 552.
14. الصالحي، ص. (2004): أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 21- 22 كانون ثاني 2004، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.ص ص 165- 209.
15. صبح، م. (1999): رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة، الطبعة الثانية.البيان للطباعة والنشر، مجهول مكان الطباعة.
16. صقر، م. (2004): واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي – الإشكاليات وأفاق التنمية، 18 – 20 كانون الثاني 2004، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة. ص. ص 10- 49.
17. عبد الرازق، ع. (1998): " المشاريع المنزلية في شمال الضفة الغربية، بيسان، نابلس".
18. عبد الهادي، عزت، و عقل، منتهى، و النحاس، زكريا (1998): دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في دعم و تطوير المشاريع الصغيرة، ورقة عمل في المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، وزارة العمل، رام الله _ فلسطين.
19. عطية، م. (2002): إدارة المشروعات الصغيرة، الطبع ة الأولى.دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
20.غنام، م. (1997): الصناعة في محافظة جنين دراسة جغرافية.جامعة النجاح الوطنية،فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).
21.فلسطين, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2000): دليل التجمعات السكنية, محافظة نابلس, المجلد السادس, فلسطين: رام الله.
22.فلسطين, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2002): حوار منتجي ومستخدمي البيانات, ورقة عمل, سلسلة المسوحات الاقتصادية, فلسطين, رام الله.

23.فلسطين, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2003): مسح القوى العاملة, دور (تشرين أول – كانون أول), فلسطين.
24.فلسطين, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2005): المنشآت الصغيرة في القطاع الصناعي _ الوضع الراهن والتحديات القادمة، (ب.ت)، رام الله .
25.فلسطين, وزارة الاقتصاد الوطني, قسم التنمية الصناعية. (2003): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية, رام الله – فلسطين.
26.فلسطين, وزارة الاقتصاد الوطني, قسم الدراسات. (2005): دائرة التنمية الصناعية. دراسة غير منشورة.
27.فلسطين, وزارة التخطيط الفلسطينية, قسم التخطيط. (2005): التنمية الاقتصادية , رام الله, بحث غير منشور.
28.فلسطين, وزارة الصناعة الفلسطينية, قسم الدراسات. (2000): الخطة الوطنية الفلسطينية للتنمية لعام 2000 م, نابلس.
29.فلسطين، مكتب وزارة الاقتصاد الوطني. قسم التراخيص الصناعية (2005): أسماء المشاريع الصناعية في المحافظة, نابلس .
30.فلسطين، وزارة الحكم المحلي. (2004): أوراق عمل الورشة التدريبية التي عقدت في اليابان لعدد من موظفي وزارة الحكم المحلي الفلسطينية, تقرير غير منشور.
31.قطامش، ر. (1989): الطبقة العاملة الفلسطينية في مواجهة الكولونيالية، (ب، ت) مركز الزهراء، فلسطين.
32.مركز الدراسات العمالية. (1993): المسح الصناعي للأراضي الفلسطينية المحتلة، الجزء الثاني، أوضاع العمال والتشغيل في القطاع الصناعي، الاتحاد العمال العام لعمال فلسطين– نابلس .
33.مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (2004): الصناعة , بحوث منشورة على الموقع. http://www.pnic.gov.ps/arabic/industry/industrya.html
34.مركز بيسان للبحوث والإنماء. (2005): "منشآت الأعمال الصغيرة في شمال فلسطين، الطبعة الأولى.مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله".
35.مركز تطوير قطاع الخاص. (2004): " مؤتمر الأوضاع الاقتصادية في مدينة نابلس, "ضرورة التحرك قبل فوات الأوان".
36.مركز دراسات الوحدة العربية. (1989): الاقتصاد الفلسطيني – تحديات التنمية في ظل الاحتلال المديد، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

37.معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس), دراسة نصر. (2002): دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، الطبعة الأولى.ماس، رام الله.
38.مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. (1997): الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الضفة الغربية و قطاع غزة، غزة – فلسطين.
39.مكحول، ب. (1998): قطاع المشاريع الصغيرة في شمال فلسطين، خصائص و احتياجات، بيسان، نابلس.
40.مكحول، ب. (2005): منشآت الأعمال الصغيرة في شمال فلسطين، الطبعة الأولى . مركز بيسان للبحوث والإنماء, رام الله.
41.منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والسياسية في فلسطين. (1999): مشاريع الأعمال الصغيرة الفلسطينية في الضفة الغربية، الطبعة الأولى.(المنتدى)، فلسطين.
42.ناصر، ي. (1999): "مشاريع الأعمال الصغيرة في فلسطين،طبيعتها وأسباب نجاحها، ماس، رام الله" .
43.نصر, ا. (2002): دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية،معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).رام الله.
44.هل، ج. (1989): منشآت الأعمال الصغيرة. ترجمة دكتور صليب بطرس.الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.(هل، 1989).
45.هيكل،م. (2003): مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، (ب، ت).مجموعة النيل العربية، القاهرة.
46. يسري, ع. (1415ه): " الصناعات الصغيرة في البلدان النامية: تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية وإسلامية. البنك الإسلامي للتنمية.

2.1. المقابلات:

47.أمين سر غرفة تجارة وصناعة نابلس (أيلول 2005): المعيقات والمشاكل التي تواجه المشاريع الصناعية. اتصال شخصي.
48.رئيس غرفة تجارة وصناعة نابلس (تشرين الثاني 2005): الصناعة في نابلس, اتصال شخصي.
49.رئيس قسم التنمية الصناعية نابلس (كانون الثاني 2006): المعيقات والمشاكل التي تواجه المشاريع الصناعية في محافظة نابلس. اتصال شخصي.

50.رئيس قسم الحرف والصناعات في بلدية نابلس (آذار 2006): مدى التزام المشاريع الصناعية في الحصول على التراخيص والخدمات التي تقدمها البلدية لهذه المشاريع. اتصال شخصي.
51.رئيسة قسم دراسات نابلس (كانون الأول 2005): أهداف الصناعة في نابلس والخطط الموضوعة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني لتنمية وتطوير المشاريع, اتصال شخصي.
52.مدير التخطيط رام الله (شباط 2006): استراتيجيات وسياسات التصنيع في فلسطين والخطط التنموية الموضوعة من قبل وزارة التخطيط لتنمية الصناعة في فلسطين, اتصال شخصي.
53.مدير التراخيص الصناعية في نابلس (كانون الأول 2005): مدى التزام المشاريع الصناعية في محافظة نابلس بالحصول على التراخيص, اتصال شخصي.
54.مدير العلاقات العامة في بلدية نابلس (أب 2005): الخطط الموضوعة في بلدية نابلس لتنمية المشاريع الصناعية وتطويرها, اتصال شخصي.
55.مدير مكتب وزارة الاقتصاد الوطني في محافظة نابلس (2005–2006): الصناعة في فلسطين, اتصال شخصي.
56.مديرة التنمية الصناعية رام الله (شباط 2006): مدى تأثر المشاريع الصناعية بالهزات الاقتصادية و الخطط التنموية للوزارة. اتصال شخصي.

3.1. المراجع الأجنبية

57- Lerner,M,Etel (2000) Small Business Development in the Palestinian National Authority, Current Situation and Future Prospects.
58-Feldman, D.C. and Bolino, M.C. ,(2000), Career Patterns of the Self Employed: Career Motivation and Career Outcomes," Journal of Small Business Management, PP 53-67.
59-Ghobadian,A., Gallear, DN.(1996) Total Quality Manegment in SMEs. Omega 24 (1), 83-106.
60-International trade center UNCTAD / GATT, Exports from small and mediam enterprises in Developing cuntries: ISSUE and persectives IFC, Geneva 1989 , p5 .
61-Lim, C,P,1985. Entreprenearial Development Program : The Malaysian experience, International Small BUSINESS journal,10(4):12-23

الملاحق

ملحق رقم (1): الاستبيان.

بسم الله الرحمن الرحيم

استبيان البحث

تهدف هذه الدراسة التعرف على دور المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس على التنمية الريفية المستدامة ، لذا أرجو أن تكون الإجابات موضوعية و صادقة مع العلم أنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرا لكم تعاونكم معنا من أجل خدمة البحث العلمي.

الباحث
حسام الشاعر

الرجاء وضع إشارة (x) في المربع الصحيح.

1. المعلومات الشخصية.
1.1- الجنس:
1. ( ) ذكر 2. ( ) أنثى.
1.2– المؤهل العلمي لصاحب المشروع:
1. ( ) غير متعلم 2. ( ) أساسي 3. ( ) ثانوي 4. ( ) دبلوم 5. ( ) جامعي .

2- معلومات عن المشروع.
2.1- نوع الصناعة:
1. ( ) غذائية 2. ( ) كيماوية 3. ( ) إنشائية 4. ( ) نسيجية 5. ( ) معدنية.
2.2- هل لدى المشروع ترخيص:
1. ( ) نعم 2. ( ) لا 3. ( ) قيد الإجراء .
2.3- عدد العاملين :
1. ( ) أقل من 4 2.( ) 5-8 3. ( ) 9-22 4. ( ) أكثر من 23.
2.4- هل يوجد خطط لدى الإدارة على تدريب وإعادة تأهيل العاملين في المشروع:
1. ( ) نعم 2. ( ) لا .
2.5- رأس مال المشروع:
1. ( ) أقل من 5000 دينار 2. ( ) 5001- 10000 دينار 3. ( ) 10001- 20000 دينار 4. ( ) أكثر من ذلك .

3- صفة المشروع:
3.1- نوعية تسجيل المشروع:
1. ( ) مشتغل مرخص 2. ( ) شركة مساهمة محدودة 3. ( ) شركة مساهمة خصوصية 4.( ) تعاونية .
3.2- هل واجه المشروع صعوبات في الحصول على رخصة مزاولة عملها :
1. ( ) نعم 2. ( ) لا .
3.3- إذا كانت الإجابة نعم حدد الصعوبات ----------

- ----------
3.4- نوعية ملكية المشروع :
1. ( ) فردي 2. ( ) مساهمة خاصة 3. ( ) تابع لمؤسسة 4.( ) ملكية عائلية .
3.5- المشروع مقام على منطقة :
1. ( ) صناعية 2. ( ) تجارية 3. ( ) زراعية 4. ( ) سكنية .
3.6- نوع البناء :
1. ( ) صناعي 2. ( ) تجاري 3. ( ) سكني 4. ( ) زراعي .
3.7- صفة البناء :
1. ( ) مستأجر 2. ( ) ملك 3. ( ) أراضي دولة .

4- معلومات عن المواد الخام و الوسيطة .
4.1- تتم آلية استيراد مواد الخام و الوسيطة :
1. ( ) مباشرة 2. ( ) وسيط محلي 3. ( ) وسيط إسرائيلي .
4.2- هل هناك إمكانية لعملية التخزين :

1. ( ) نعم 2. ( ) لا .

4.3- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق (لا) حدد السبب :
1. ( ) لا يوجد داعي للتخزين (الإنتاج حسب الطلب) 2. ( ) السلعة غير قابلة للتخزين 3. ( ) لا يوجد لدى المنشأة مخازن .

5- معلومات عن الإنتاج .
5.1- هل يمتلك المشروع امتياز أو اتفاق لإنتاج منتجات شركة إسرائيلية أو أجنبية :
1. ( ) لا يوجد أي امتياز من أية شركة 2. ( ) نعم يوجد امتياز من شركة إسرائيلية 3. ( ) نعم يوجد امتياز من شركة أجنبية .
5.2- المنتجات التي يصنعها المشروع موسمية :
1. ( ) نعم 2. ( ) لا 3. ( ) أحيانا .
5.3- هل توجد إمكانية لتصنيع منتجات أخرى :
1. ( ) نعم 2. ( ) لا .
5.4- تتم آلية التسويق :
1. ( ) مباشرة 2. ( ) وكيل 3. ( ) غير ذلك – حدد - ---------- .
5.5- إن لعملية التعبئة و التغليف أثر في تسويق المنتج :
1. ( ) نعم 2. ( ) لا 3. ( ) أحيانا .

6 – معلومات عن التسويق في المشروع :
6.1- حدد النسبة المئوية للمبيعات حسب السوق :
1. ( ) % الضفة الغربية 2. ( ) % قطاع غزة 3. ( ) % إسرائيل
4. ( ) % دول عربية 5. ( ) % دول أجنبية .
6.2- كيف تقيمون موقف المستهلك المحلي تجاه منتجاتكم :
1. ( ) ايجابي 2. ( ) سلبي 3. ( ) محايد .
6.3- الصعوبات التي تواجهكم في الاستيراد (صنفها حسب الأهمية 1-5) :
1. ( ) إدارية ( ) مالية 2. ( ) قلة المعرفة بمصادر المواد الخام في الأسواق الخارجية 3. ( ) ارتفاع التكاليف الإجمالية 4. ( ) صعوبات على المعابر و الحدود .
6.4- ترتيب الصعوبات التي تواجهكم في التصدير (حسب الأهمية) :
1. ( ) الحصار والاغلاقات 2. ( ) الحصول على أذونات التصدير 3. ( ) عدم المعرفة في الأسواق الخارجية 4. ( ) المنافسة الإسرائيلية و الأجنبية
5. ( ) موقف المستهلك الإسرائيلي و الأجنبي من المنتجات الفلسطينية .
6.5- هل تعتقد أن السلع التي تنتجها قابلة للتصدير إلى الدول العربية و الأجنبية :
1. ( ) نعم 2. ( ) لا .
6.6- هل تستخدموا وسائل الترويج في عرض منتجاتكم :
1. ( ) نعم 2. ( ) لا .

7- معلومات عن التطور الصناعي .
7.1- ترتيب أهم الصعوبات التي تحول دون تطور المشروع(حسب ألأهمية) :
1. ( ) الاغلاقات 2. ( ) التمويل 3. ( ) أخرى- حدد -
_____ .

7.2- إذا تم إنشاء مناطق صناعية , هل سيكون لديك الرغبة في الانتقال لممارسة أعمالك داخل هذه المناطق :

1. ( ) نعم 2. ( ) لا .

7.3- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق لا حدد الأسباب :

7.4- هل تطبقون مواصفات محددة لمنتجاتكم :

1. ( ) نعم 2. ( ) لا .

7.5- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق نعم ما هي هذه المواصفات المطبقة :

1. ( ) فلسطينية 2. ( ) إسرائيلية 3. ( ) أجنبية .

7.6- إذا توفرت إمكانية لتدريب العاملين في المشروع , في أي مجال ترغبون التدريب :

1. ( ) مجالات إدارية 2. ( ) تحكم في الجودة 3. ( ) مجالات فنية .

7.7- هل تطبق نظام الجودة داخل المشروع :

1. ( ) نعم 2. ( ) لا .

7.8- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق نعم حدد ما هو النظام المتبع :

1. ( ) وطني- علامة الجودة الفلسطينية 2. ( ) إسرائيلي - آلتيكن - .

8- ملاحظات .

ملحق رقم (2): كتاب من جامعة القدس لتسهيل مهام الباحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

برنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة
Program for Postgraduate Studies in Sustainable Rural Development

التاريخ: 16/4/2006

إلى من يهمه الأمر

تحية طيبة وبعد،،

يفيد برنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة – جامعة القدس بأن الطالب/ة ... ملتحق/ة ببرنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة وهي/تقوم حاليا بإعداد بحث بعنوان :

...

نرجو من حضرتكم التكرم وتقديم المساعدة الممكنة له لتسهيل مهمته، شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مع فائق الاحترام والتقدير،،،

مدير البرنامج

Jerusalem – Abu Deis
Tel Fax: 00972 2 2790345
P. O. Box. 51000 or 20002

القدس- أبو ديس
تلفاكس: 00972 2 2790345
ص.ب 51000 أو 20002

ملحق رقم (3): موافقة مكتب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني _ محافظة نابلس _ على منح الباحث المعلومات التي يطلبها.

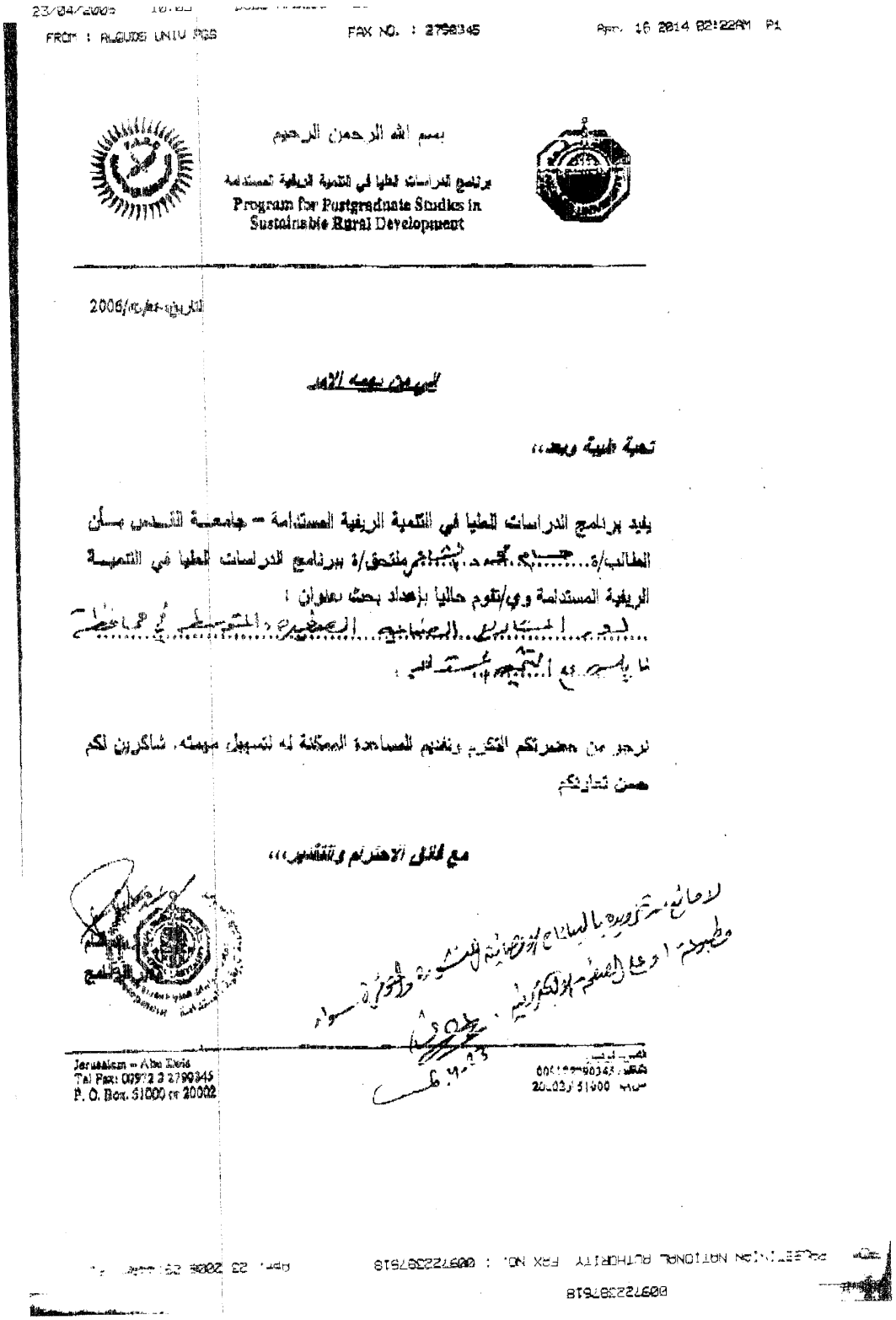

23/04/2006 10:03 FAX NO. : 2798345 Apr. 16 2014 02:22PM P1

بسم الله الرحمن الرحيم

برنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة
Program for Postgraduate Studies in Sustainable Rural Development

التاريخ: [illegible]/2006

[illegible]

تحية طيبة وبعد،،

يفيد برنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة – جامعة النجاح بأن الطالب/ة [illegible] ملتحق/ة ببرنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة وهي/هو تقوم حاليا بإعداد بحث بعنوان :

[illegible]

نرجو من حضرتكم التكرم وتقديم المساعدة الممكنة له لتسهيل مهمته، شاكرين لكم حسن تعاونكم

مع فائق الاحترام والتقدير،،،

[illegible]

Jerusalem – Abu Dheis
Tel Fax: 00972 2 2790345
P. O. Box. 51000 or 20002

[illegible]

[illegible] FAX NO. : 0097223875 [illegible]

0097223875 [illegible]

ملحق رقم (4): موافقة وزارة الاقتصاد الوطني _ مكتب نابلس _ على منح الباحث المعلومات التي يطلبها (1).

FROM : ALQUDS UNIV PGS FAX NO. : 2790345 Apr. 16 2014 02:22AM P1

بسم الله الرحمن الرحيم

برنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة
Program for Postgraduate Studies in Sustainable Rural Development

التاريخ: 16/4/2006

من يهمه الأمر

تحية طيبة وبعد،،

يفيد برنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة – جامعة القدس بأن الطالب/ة ..... ملتحق/ة ببرنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة وي/تقوم حاليا بإعداد بحث بعنوان :

.....

.....

لذا نرجو من حضرتكم التكرم وتقديم المساعدة الممكنة له لتسهيل مهمته، شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مع فائق الاحترام والتقدير،،،

مدير برنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة

تسليم كافة المعلومات المطلوبة للدراسة

Jerusalem - Abu Deis
Tel Fax: 00972 2 2790345
P. O. Box. 51000 or 20002

القدس - أبو ديس
تلفاكس: 009722790345
ص.ب 51000 أو 20002

ملحق رقم (5): موافقة وزارة الاقتصاد الوطني _ مكتب نابلس _ على منح الباحث المعلومات التي يطلبها (2).

Palestinian National Authority
Ministry of National Economy

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الاقتصاد الوطني

مذكرة داخلية
Memorandum

To : الانسة رئيسة قسم الدراسات / مكتب نابلس
From : شادي الصفدي / نائب مدير المكتب - نابلس
Through :
Subject : متابعة الباحث الوطني (حسام الشاعر)

لدينا من تعاون الباحث حسام الشاعر في مجال اختصاص في الدور الثاني الصناعي الصغير والمتوسط في محافظة نابلس على التنبيه (ترتيب الحاجة) لاستكمال دراسة الباحث أعلاه.

مع خالص الاحترام

التوقيع

cc :

نسخة :

ملحق رقم (6): موافقة الغرفة التجارية والصناعية – محافظة نابلس – على تقديم المساعدة للباحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

غرفة التجارة والصناعة
نابلس

CHAMBER OF COMMERCE
AND INDUSTRY
NABLUS

الرقم : A3-6-9-06-234
التاريخ: ٢٠٠٦/٤/٢٣

حضرة السيد حسام محمود الشاعر المحترم

تحية طيبة وبعد،،

إشارة إلى كتابكم المؤرخ ٢٠٠٦/٤/٢٢ والمتعلق بطلب معلومات لإعداد دراستكم الخاصة بالمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس، نعلمكم باستعدادنا لتزويدكم بأية معلومات متوفره لدى الغرفة والتي قد تفيدكم ببحثكم المذكور.

مع وافر الاحترام،،

باسل حمدي كنعان
رئيس مجلس الإدارة

تلفون ٢٣٧٩٦١٥ - ٢٣٨٧٥٥٣ - ٢٣٨٠٣٣٥ ٩٧٢٩+ فاكس ٢٣٧٧٦٠٥ ص.ب ٣٥
Tel. ++972 9 2379615 - 2380335 - 2387553 - Fax : 2377605 P.O.Box 35
Internet address : http://www.pal-chambers.com - E-mail: nablus@palnet.com

ملحق رقم (7): موافقة بلدية نابلس على مساعدة الباحث.

فهرس الجداول:

الرقم	رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
.1	1.4	توزيع المصانع تبعا لنشاطها.	69
.2	2.4	عدد المصانع المسجلة في وزارة الاقتصاد الوطني/نابلس وعدد المصانع التي تمارس نشاطها.	70
.3	3.4	توزيع المصانع طبقا للمناطق القائمة عليها.	71
.4	4.4	عدد المصانع المسجلة في وزارة الاقتصاد الوطني / نابلس بصورة أفراد أو مؤسسة وعدد المصانع بصورة شركة.	72
.5	1.5	الجنس.	78
.6	2.5	المؤهل العلمي.	79
.7	3.5	نوع الصناعة.	81
.8	4.5	عدد العاملين.	83
.9	5.5	رأس مال المشروع.	85
.10	6.5	نوعية ملكية المشروع.	87
.11	7.5	منطقة إقامة المشروع.	89
.12	8.5	إذا تم إنشاء مناطق صناعية هل سيكون لديك الرغبة في الانتقال لممارسة أعمالك داخل هذه المناطق.	90
.13	1.6	هل واجه المشروع صعوبات في الحصول على رخصة مزاولة عملها.	94
.14	2.6	حدد الصعوبات.	95
.15	3.6	تتم آلية استرداد مواد الخام والوسيطة.	97
.16	4.6	ترتيب الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع الصناعية في الاستيراد.	99
.17	5.6	آلية التسويق.	102
.18	6.6	إن لعملية التعبئة والتغليف أثر في تسويق المنتج.	104
.19	7.6	النسبة المئوية لمبيعات المشاريع الصناعية حسب السوق.	105
.20	8.6	ترتيب الصعوبات التي تواجهكم في التصدير.	107

.21	9.6	هل يمتلك المشروع امتياز أو اتفاق لإنتاج منتجات شركة إسرائيلية أو أجنبية.	112
.22	10.6	ترتيب أهم الصعوبات التي تحول دون تطور المشروع حسب الأهمية.	116
.23	11.6	إذا تم إنشاء مناطق صناعية هل سيكون لديك الرغبة في الانتقال لممارسة أعمالك داخل هذه المناطق.	119
.24	12.6	هل تطبقون مواصفات محددة لمنتجاتكم.	121
.25	13.6	ما هي المواصفات المطبقة.	122
.26	14.6	إذا توفرت إمكانية لتدريب العاملين في المشروع في أي مجال ترغبون التدريب.	124
.27	15.6	هل تطبقون نظام الجودة داخل المشروع.	127
.28	16.6	نظام الجودة المطبق.	128

فهرس الخرائط:

الرقم	رقم الخارطة	اسم الخارطة	الصفحة
.1	1.3	خارطة فلسطين.	33
.2	1.4	خارطة الدراسة.	65
.3	2.4	خارطة محافظة نابلس.	67

فهرس الملاحق:

الرقم	رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
.1	(1)	الاستبانه الميدانية.	146-143
.2	(2)	كتاب من جامعة القدس لتسهيل مهام الباحث.	147
.3	(3)	موافقة مكتب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – محافظة نابلس – على منح الباحث للمعلومات التي يطلبها.	148
.4	(4)	موافقة وزارة الاقتصاد الوطني – مكتب نابلس – على منح الباحث للمعلومات التي يطلبها (1).	149
.5	(5)	موافقة وزارة الاقتصاد الوطني – مكتب نابلس– على منح الباحث المعلومات التي يطلبها (2).	150
.6	(6)	موافقة الغرفة التجارية والصناعية – محافظة نابلس – على تقديم المساعدة للباحث.	151
.7	(7)	موافقة بلدية نابلس على تقديم المعلومات للباحث	152

فهرس المحتويات:

الرقم	رقم العنوان	الموضوع	الصفحة
.1		صفحة الغلاف.	أ
.2		صفحة العنوان.	ب
.3		إجازة الرسالة.	ج
.4		الإهداء.	د
.5		إقرار.	هـ
.6		شكر وعرفان.	و _ ز
.7		تعريفات.	ح
.8		الملخص.	ط _ ي _ ك _ ل_م
.9		استهلال.	ن
الفصل الأول:مشكلة الدراسة وأهميتها:			1
.10	1.1	تقديم.	4-2
.11	2.1	مشكلة الدراسة.	5-4
.12	3.1	أهمية الدراسة.	5
.13	4.1	أهداف الدراسة.	6
.14	5.1	فرضيات الدراسة.	7-6
.15	6.1	منهجية الدراسة.	8-7
.16	7.1	محددات الدراسة.	8
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة:			9
.17	1.2	مفهوم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.	10
.18	1.1.2	مفهوم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى معايير كمية.	11-10
.19	2.1.2	مفهوم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى معايير نوعية.	12
.20	2.2	تعريف المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.	14-13

.21	3.2	سمات قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.	19-15
.22	4.2	التجارب الدولية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.	20-19
.23	5.2	الدراسات السابقة.	21
.24	1.5.2	دراسات أجنبية.	22-21
.25	2.5.2	دراسات عربية.	25-22
.26	3.5.2	دراسات فلسطينية.	29-26
.27	6.2	دراسة نقدية للأدبيات السابقة.	30
الفصل الثالث: قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في فلسطين:			**31**
.28	1.3	تمهيد.	33-32
.29	2.3	الصناعة في فلسطين فترة ما قبل عام 1967م.	34
.30	3.3	الصناعة في فلسطين فترة ما بين عام 1967م – وحتى عام 1993م.	37-34
.31	4.3	الصناعة في فلسطين فترة ما بين عام 1993 – وحتى عام 2005 م.	40-37
.32	5.3	أثر الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية على الصناعات في محافظة نابلس.	42-40
.33	6.3	الخطة التنموية الفلسطينية.	44-43
.34	1.6.3	استراتيجية التنمية في فلسطين.	45-44
.35	2.6.3	معوقات ومشاكل التنمية في فلسطين.	45
.36	3.6.3	قدرة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة على خلق التنمية.	47-46
.37	7.3	واقع التنمية الاقتصادية.	42
.38	1.7.3	واقع الصناعة في فلسطين.	49-47
.39	1.1.7.3	أهداف التصنيع في فلسطين.	50-49
.40	2.1.7.3	استراتيجيات وسياسات التصنيع في فلسطين.	51
.41	3.1.7.3	آفاق ومستقبل الصناعة في فلسطين.	53-51

.42	2.7.3	المعيقات والمشاكل التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والصناعية حاليا.	59-53
.43	8.3	البيئة القانونية التي أصبح يعمل بها قطاع الإنتاج الصغير والمتوسط بعد قيام السلطة الفلسطينية وتسلمها لمعظم الصلاحيات المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.	60
.44	9.3	دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في تنمية وتطوير المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.	61-60
.45	10.3	دور وزارة الاقتصاد الوطني في تنمية وتطوير المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة (خطة العمل 2004-2006).	62
الفصل الرابع:منهجية الدراسة.			**63**
.46	1.4	تمهيد.	64
.47	2.4	خارطة الدراسة.	65-64
.48	3.4	منهجية الدراسة.	66
.49	4.4	موقع مدينة نابلس (مجتمع الدراسة) وأهم صناعاتها.	69-67
.50	5.4	مجتمع الدراسة	72-69
.51	6.4	عينة الدراسة.	73
.52	7.4	أداة الدراسة.	73
.53	1.7.4	المقابلة.	73
.54	2.7.4	الاستبانة.	74
.55	8.4	صدق أداة الدراسة.	74
.56	9.4	ثبات أداة الدراسة.	74
.57	10.4	إجراءات الدراسة.	75
.58	11.4	التحليل الإحصائي.	75
الفصل الخامس: عرض وتحليل نتائج الدراسة.			76
.59	1.5	تمهيد.	77
.60	2.5	عرض وتحليل المعلومات المتعلقة بأصحاب	77

		المشاريع الصناعية.	
.61	1.2.5	الجنس.	77-78
.62	2.2.5	المؤهل العلمي.	79-80
.63	3.2.5	نتائج عرض وتحليل الحالة الاجتماعية لأصحاب المنشات.	80
.64	3.5	عرض وتحليل المعلومات المتعلقة عن المشاريع الصناعية.	81
.65	1.3.5	طبيعة عمل المشروع الصناعي.	81-82
.66	2.3.5	العاملون في المشروع الصناعي.	83-84
.67	3.3.5	رأس مال المشروع الصناعي.	85-86
.68	4.3.5	ملكية المشروع الصناعي.	87-88
.69	5.3.5	منطقة إقامة المشروع الصناعي.	88-90
.70	6.3.5	نتائج عرض وتحليل الحالة الاقتصادية للمشاريع.	90-91
الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة.			92
.71	1.6	تمهيد.	93
.72	2.6	الفرضية الأولى.	93
.73	1.2.6	عرض وتحليل إجابة سؤال (3.2).	94
.74	2.2.6	عرض وتحليل إجابة سؤال (3.3).	95-96
.75	3.2.6	نتائج فحص الفرضية الأولى.	96
.76	3.6	الفرضية الثانية.	97
.77	1.3.6	عرض وتحليل إجابة سؤال (4.1).	97-98
.78	2.3.6	عرض وتحليل إجابة سؤال (6.3).	99-100
.79	3.3.6	نتائج فحص الفرضية الثانية.	100-101
.80	4.6	الفرضية الثالثة.	101
.81	1.4.6	عرض وتحليل إجابة سؤال (5.4).	101-103
.82	2.4.6	عرض وتحليل إجابة سؤال (5.5).	103-105
.83	3.4.6	عرض وتحليل إجابة سؤال (6.1).	105-106
.84	4.4.6	عرض وتحليل إجابة سؤال (6.4).	106-109
.85	5.4.6	نتائج فحص الفرضية الثالثة.	109-111

.86	5.6	الفرضية الرابعة.	112
.87	1.5.6	عرض وتحليل إجابة سؤال (5.1).	114-112
.88	2.5.6	نتائج فحص الفرضية الرابعة.	115-114
.89	6.6	الفرضية الخامسة.	115
.90	1.6.6	عرض وتحليل إجابة سؤال (7.1).	119-115
.91	2.6.6	عرض وتحليل إجابة سؤال (7.2).	120-119
.92	3.6.6	عرض وتحليل إجابة سؤال (7.4), (7.5).	123-120
.93	4.6.6	عرض وتحليل إجابة سؤال (7.6).	126-123
.94	5.6.6	عرض وتحليل إجابة سؤال (7.7).	129-126
.95	6.6.6	نتائج فحص الفرضية الخامسة.	129
الفصل السابع: النتائج والتوصيات.			**130**
.96	1.7	النتائج.	132-131
.97	2.7	التوصيات.	133-132
.98		المراجع.	134
.99	1.1	المراجع العربية.	137-134
.100	2.1	المقابلات.	138-137
.101	3.1	المراجع الأجنبية.	138
.102		الملاحق.	149-139
.103		فهرس الجداول.	151-150
.104		فهرس الخرائط.	152
.105		فهرس الملاحق.	153
.106		فهرس المحتويات.	158-154

تمت بحمد الله